د. أحمد المتوكل

المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي

الأصول والامتداد



د. أحمد المتوكل

المنحى الوظيفي
في
الفكر اللغوي العربي

الأصول والامتداد

دار الأمان
الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي
الأصول والامتداد

المؤلف : أحمد المتوكل

الناشر : مكتبة دار الأمان 4، ساحة المامونية الرباط
الهاتف: 037.72.32.76 – فاكس: 037.20.00.55

الطبعة الأولى : 1427هـ/2006م

المطبعة : مطبعة الكرامة - الرباط

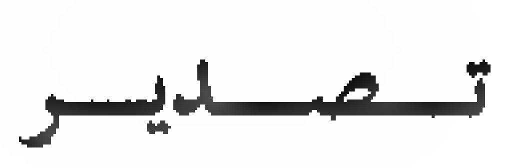
الإيداع القانوني : 2006/2573

ردمك : 9981-941-62-X

فهرس الكتاب

الفصل الثاني
الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة

الفصل الثالث:
الوظيفية في التراث اللغوي من الإسقاط إلى الإقساط


تصدير

تصدير

من مناحي الدرس اللساني العربي الحديث المنحى الوظيفي وليدُ تشغيل نظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية وبعض اللغات المتواجدة في العالم العربي.

يسعى لسانيو هذا المنحى في إنجاز مشروع ذي شقين: إضاءة نسق اللغة العربية صرفا وتركيبا واستعمالها فصحى ودوارج في مختلف القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية من منظور مبدإ تبعية البنية لوظيفة التواصل ومد الجسور لوصل البحث اللساني الوظيفي بالتنظير العربي التراثي للدلالة منظورا إليه في مُجمله نحواً وبلاغة وفقه لغة وأصول فقه وتفسير.

ما نصبو إلى تحصيله في هذا البحث هو رصد المنجز من هذا المشروع بشقيه وما هو مستشرف إنجازه، في ظل الدفاع عن أطروحات ثلاث:

أولا: أن اختبار النظريات النحوية الوظيفية قديمها وحديثها والمفاضلة بينها لا يمكن أن يتما من داخل إحداها وإن ظُنَّ أنها بلغت من الكفاية العلمية ما بلغت بل يتمان في إطار ميتا-نظرية عامة تعلوها جميعا نقترح تسميتها النظرية الوظيفية المثلى؛

وثانيا: أن الفكر اللغوي التراثي في عمقه فكر وظيفي من حيث منطلقه ومنهجه وقضاياه؛

وثالثا: أن علاقة الدرس الوظيفي الحديث بهذا الفكر علاقة امتداد لأسس تتيح استيحاء واستثمار ما يمكن استيحاؤه واستثماره منه.

وبالله التوفيق.

الرباط، في 26 يونيه 2006

الفصل الأول

المقاربة الوظيفية
مبادئها ومنهجها

الفصل الأول :

المقاربة الوظيفية
مبادئها ومنهجها

0 مدخل

يمكن للمشتغل بابستمولوجيا الفكر اللساني وبتاريخ هذا الفكر وتحدّثه أن يميز بين تيارين أساسيين اثنين: تيار "**صوري**" يقف في مقاربته للغات الطبيعية عند بنيتها لا يكاد يتعداها وتيار "**وظيفي**" يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية.

ويمكن أيضا للمشتغل بذلك، إذا ما هو أعمل الفكر في التراث اللغوي البشري، أن يتبين أن لكلٍّ من هذين التيارين أصوله وامتداداته وأن التقابل بين مفهومي "الصورية" و"الوظيفية" ليس مقصوراً على النظريات اللسانية الحديثة وإن كان له في هذه النظريات من الوضع المنهجي ومن وضوحه ما ليس له في الدّرس اللغوي القديم.

1 – المبادئ العامة

ترتكز المقاربة الوظيفية على مبادئ عامة، بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها قديما كان أم حديثا، نورد هنا ما نراه أهمها.

1.1 – أداتية اللغة

تعدّ اللغة في المقاربة الصورية موضوعاً مجرداً أي مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية تركيبية ودلالية. في هذا المنحى، تقارب اللغة على أساس أنها بنية مجرّدة يمكن أن تُدرس خصائصها في حدّ ذاتها أي بقطع النظر عمّا يمكن أن تُستعمل من أجله.

أما حسب المقاربة الوظيفية فإن اللغة أداة تُسخّر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية. من هذا المنظور، تعدّ العبارات اللغوية، مفردات كانت أم جملاً، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتُفسّر خصائصها البنيوية على هذا الأساس.

لتوضيح مفهوم أداتية اللغة هذا، دعنا نأخذ المثالين التاليين:

(1) أ- أعطيت هندا كتاباً
ب- كتاباً أعطيت هندا (بنبر "كتاباً")

الفرق بين الجملة (1 أ) والجملة (1 ب) في المقاربة الصورية هو فرق بنيوي صرف يكمن في أن المكون المفعول في الجملة الأولى يحتفظ بموقعه الأصلي بعد الفعل في حين أنه يرد في الجملة الثانية محتلا للموقع الصدر أي قبل الفعل.

أمّا الفرق بين هاتين الجملتين في أيّ مقاربة تعتمد مبدأ أداتية اللغة فإنه فرق في القصد أوّلا يعكسه الفرق البنيوي.

فتأخير المفعول في الجملة الأولى يعلّله أن القصد من إنتاج هذه الجملة إخبار المخاطب بمعلومة "جديدة" غير متوافرة لديه في حين أن تصديره في الجملة الثانية آيل إلى أن القصد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردّا على الجملة (2).

(2) بلغني أنك أعطيت هنداً قلماً

سنعود إلى علاقة القصد بالبنية في فقرة لاحقة

2.1 وظيفة اللغة الأداة

إذا حن سلمنا بأن اللغة أداة، فما هي وظيفتها؟ يسخّر مستعملو هذه الأداة لتحقيق أغراض متعددة كالتعبير عن الفكر والأحاسيس

و معتقدات والتأثير في الغير بإقناعه أو ترغيبه أو ترهيبه أو مجرّد إخباره
بـ واقعة ما

إلاّ أن هذه الأغراض وإن تعددت واختلفت من حيث طبيعتها تتوحّد
في وظيفة واحدة هي تحقيق التواصل بين أفراد مجتمع ما.

من المعلوم أن التواصل يمكن أن يتم عبر قنوات أخرى كالإشارة
والصورة إلاّ أن التواصل عبر هذه القنوات لا يرقى قوّة ودقة إلى التواصل
المؤسَّس فيه باللغة

ومن المعلوم أيضاً أن أدوات التواصل غير اللغوية قد تتضافر مع اللغة
في أنساق تواصلية "مركبة" كالشريط السينمائي مثلاً

3.1 – اللغة والاستعمال

يرتبط نسق اللغة ارتباطاً وثيقاً بنسق استعمالها

ويُقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم
التعامل داخل مجتمع معين.

نسقا اللغة والاستعمال نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنهما
مترابطان.

ويتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة
قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والصرفية – التركيبية والصوتية
وهو ما يُعنى به فرع اللسانيات المسمّى "اللغويات الاجتماعية"

من أبسط الأمثلة في هذا المضمار اختلاف خصائص العبارات
اللغوية باختلاف الوسائط الاجتماعية كجنس المخاطب وسنّه وطبقته
المجتمعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها

والمتكلم لا يستعمل نفس النمط من العبارات في مخاطبة أشخاص
ذوي أوضاع مجتمعية مختلفة. ولنسق هنا مثالاً للتوضيح.

لنفرض أن المتكلم يريد حمل المخاطب على إنجاز واقعة ما ولتكن واقعة مناولته الملح أثناء الأكل:

(أ) إذا كان المخاطَب ذا وضع يساوي وضع المتكلم استُعملت عبارة من قبيل (3)

(3) ناولني الملح من فضلك.

(ب) وإذا كان وضع المخاطب يَعلُو وضع المتكلم استُعملت عبارة (4):

(4) هل تستطيع أن تناولني الملح من فضلك؟

(ج) أما إذا كان وضع المخاطب دون وضع المتكلم فتستعمل إحدى عبارتين المباشرتين التاليتين:

(5) أ- ناولني الملح !
ب - الملحَ !

4.1 - سياق الاستعمال

يقتضي التواصل "الناجح" أن تطابق العبارة المنتقاة سياق استعمالها وسياق الاستعمال سياقان: سياق مقالي وسياق مقامي.

(أ) يُقصد بالسياق المقالي مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين باعتبار أن عملية التواصل لا تتم بواسطة جُمل بل بواسطة نص متكامل في غالب الأحوال. ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الواحد ظاهرة "العود الإحالي" المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق كما هو الشأن في النص المبسط التالي:

(6) استعار خالد قلماً من **هند**... وبعد ساعات أعادهُ **إليها**

(ب) أمّا ما يُقصد بالسياق المقامي فهو مجموعة المعارف والمدارك التي تتوفر في موقف تواصلي معين لدى كلٍّ من المتكلم والمخاطب

(أ) المعارف الآنية هي المدركات الحسية (السمعية والبصرية وغيرها) المتواجدة في موقف التواصل ذاته.

من مظاهر ارتباط إنتاج العبارات اللغوية أو تأويلها بهذا الصنف من المدركات إحالة الأدوات الإشارية على ذوات "حاضرة" أثناء التواصل كما هو شأن اسم الإشارة في الجملة (7) مثلاً:

(7) ناولني **ذلك** من فضلك !

ما يبرّر الاكتفاء بالإحالة على الذات المقصودة في الجملة (7) بواسطة مجرّد اسم إشارة هو توافر هذه الذات أثناء التخاطب وتعرّف المخاطب عليها.

(2) إمّا المعارف العامة فهي ما يشكل مخزون المتخاطبين المعرفي الذهني حين التخاطب. ويشمل هذا المخزون كلَّ ما يعرفه كلٌّ من المتكلم والمخاطب عن عالم الواقع وعن عوالم ممكنة أخرى[3].

إن المخزون المعرفي الذهني يُسهم في تحديد سلامة العبارة اللغوية أو عدم سلامتها

فقد تكون العبارة سليمة نحواً ودلالة لكن لاحنة عرفيا لمعرفة من معارف العامة

مثال ذلك ما يمكن أن نلاحظه في الجملة (8) غير المقبولة وإن كانت لا يشوب تركيبها ودلالتها شائب:

(8) صومعة حسان من أجمل آثار مراكش

لا يمكن أن يقبل المخاطب هذه الجملة على سلامة مبناها إذ كان يعلم أن "صومعة حسان" من آثار الرباط لا مراكش.

مثال آخر لارتباط سلامة العبارة اللغوية بالمعارف العامة، من خصائص الجمل الاستفهامية الحاملة لسؤال حقيقي أنها تستدعي جوابا قد يكون "نعم" أو "لا". إلا أن هذه الخاصية ترتفع حين ترد الجملة الاستفهامية حاملة لسؤال عن شيء غير متوافر في ظروف التخاطب كالجملة (9) إذا ما خوطب بها من يجهل أن للسكاكي كتاباً عنوانه "مفتاح العلوم" لا تحتمل ردّاً إيجابياً كان أم سلبياً:

(9) أ- هل قرأت كتاب السكاكي كلّه؟

ب- * نعم / لا.

ومن أمثلة ذلك كذلك ظاهرة ازدواج القصد، محمولة كالجملة (10)

(10) هل تستطيع الوصول إلى النافذة؟

يمكن أن ينوي وراءها قصدان اثنان: الاستفهام عن مدى قدرة المخاطب على الوصول إلى النافذة إذا كان المخاطب في حالة ترويض على المشي بعد عطب ما وطلبُ المتكلم من المخاطب أن يفتح النافذة لتهوية الحُجرة.

من الواضح أن ترجيح أحد القصدين لا يمكن أن يتم إلا بالنظر إلى سياق التواصل.

5.1 – اللغة والمستعمل

يشكل حمولة العبارة اللغوية ثلاثةُ عناصر أساسية: **أولاً**، فحواها القضوي، **وثانياً**: القصد من إنتاجها (إخبار أو استفهام أو أمر أو غير

ذلك) وثالثاً - وهو ما يهمنا هنا - موقف المتكلم من المحتوى القضوي.

من مواقف المتكلم إزاء المحتوى القضوي الموقف المعرفي (يقين أو شك أو احتمال):

(11) أ- إن خالداً سيسافر قطعاً
ب- لا أظنه أنّ خالداً سيسافر
ج - قد يسافر خالد.

والموقف الانفعالي (تعجب أو استغراب.):

(12) أ- ما أروع هندا في حمارها الأسود !
ب- كيف يهاجم التلميذ أستاذه؟ !

والموقف المرجعي (إسناد محتوى العبارة إلى مرجع خارجي قصد التملص من مسؤولية تبليغه):

(13) أ- يبدو أن الحرب ستقوم
ب- بلغني أنّ خالداً سيُوزَّر
ج أرجفوا أن هنداً تعشق جارها.

تقوم العبارات الدالة على موقف المتكلم في الجمل (11 أ-ج) و(12 أ-ب) و(13 أ-ج) كعلامات تؤشر لحضور المتكلم في الخطاب الذي ينتجه. إذا نحن أضفنا موقف المتكلم إلى حمولة العبارة اللغوية أصبح من الممكن التمثيل لها بالشكل التالي:

(14) [قصد [موقف [محتوى قضوي]]].

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن حيز الموقف المؤشر له في السمة (14) يختلف باختلاف وسيطين: وسيط نمط اللغة ووسيط نمط الخطاب كما سبق أن بيّنا في مكان آخر (المتوكل 2003).

(أ) في تنميطنا للغات ميزنا بين لغات موجهة "مقاميًا" ولغات موجهة "قالبيًا". مما تتفرد به لغات النمط الأول أن حيز حضور المتكلم في خطابه، أي حيز الموقف، يتسم بغنى جليّ إن من حيث مساحته أو من حيث الوسائل المسخرة لتحقيقه. شاهد ذلك في اللغة العربية التي تدرج في النمط الأول من اللغات تعدد وتنوّع الوسائل الصرفية التركيبية الدالة على الموقف كأدوات وصيغ التوكيد والتعجب مثلاً.

(ب) أمّا بالنظر إلى نمط الخطاب، فإن حيّز الموقف يتسع في خطابات ذات الطابع الوجداني (كبعض أصناف الخطاب الأدبي) في حين أنه يتقلص في الخطابات "الموضوعية" (أو "المحايدة") كالخطاب العلمي الصرف مثلاً بل يمكن أن يختزل إلى الصفر

6.1 – القدرة اللغوية

ما يُقصَد عامة بالقدرة اللغوية (في مقابل الإنجاز) المعرفة التي يختزنها المتكلم – السامع عن طريق الاكتساب والتي تمكّنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناه من العبارات السليمة.

يمكن القول إن الاتفاق شبه حاصل على أمرين هامّين: أنه يلزم التمييز بين قدرة المتكلم المجرّدة وبين إنجاز هذه القدرة الفعلي أثناء إنتاج أو فهم وأن ما يجب أن يكون موضوعًا للوصف اللغوي هو القدرة دون الإنجاز.

إلى جانب الاتفاق حول هذين المبدأين، يوجد اختلاف ملحوظ بين التيار الصوري والتيار الوظيفي حين يتعلق الأمر بالمقصود بقدرة المتكلم السامع وفحواها يمكن تلخيصه كما يلي.

أ) ينحصر القدرة لدى منظري التيار الصوري في المعرفة اللغوية الصِّرف، في مجموعة القواعد الصرفية – التركيبية والدلالية والصوتية.

وقد تضاف إلى هذه المعرفة اللغوية معرفة عامة فيُتحدّث عن قدرتين، "قدرة نحوية" و"قدرة تداولية" على أساس أن القدرة الثانية منفصلة فصلاً تاما عن القدرة الأولى وعلى أساس أن القدرة الأولى وحدها يمكن أن تتخذ موضوعا للدرس اللغوي.

(ب) أمّا في التيار الوظيفي فلا تمييز بين قدرة نحوية وقدرة تداولية وإنما هي قدرة تواصلية واحدة تضم إضافة إلى معرفة النسق اللغوي في حدّ ذاته معارف أخرى سبق أن أشرنا في فقرة سابقة إلى طبيعتها وهي المعارف السياقية الآنية والمعارف السياقية العامة.

في هذا المنظور، يستحضر المتكلم – السامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كل هذه المعارف وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التواصل وملابساته ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النحوية الصرف تقوم بالدور المركزي في حالات التخاطب العادية.

7.1 – الأداتية وبنية اللغة

لكل المبادئ الستة التي عرضنا لها في الفقرات السابقة أهميتها في تعريف المنحى الوظيفي في الدّرس اللغوي وفرزه عن المنحى الصوري إلاّ أن أهم مبادئ المنحى الوظيفي على الإطلاق هو ماله صلة بعلاقة أداتية اللغة وبنيتها، بعلاقة وظيفة التواصل بالنسق اللغوي.

1.7.1- مشروعية الوظيفة

ترمي كل النظريات اللغوية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، حديثة كانت أم قديمة، إلى دراسة بنية اللغة مستويات ومكونات وعلائق.

إذا كان هذا هو المرمى الأساسي فلا مشروعية للحديث عن الوظيفة إلا إذا كانت تؤثر تأثيرا دالاًّ في البنية.

حول مشروع الأخذ بالوظيفة في الدرس اللغوي، انقسمت الآراء بين من ينكرها ومن يعول بها ويدافع عنها.

(أ) أهم ما يدفع به من ينكر مشروعية الأخذ بالوظيفة في الدرس اللغوي أن بنية اللغة نسق مجرّد كما سبق أن أشرنا إلى ذلك تحكمه مبادئه وقواعده الخاصة وينبغي بالتالي لدراسة اللغة أن يصفه في معزل تام عن أي شيء آخر كما ينبغي لعالم الإحياء أن يصف مكونات القلب وبنيته في استقلال عن وظيفة ضخ الدم(1).

(ب) أما أهم ما يعتدّ به القائلون بمشروعية الأخذ بالوظيفة فهو أن بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه ومختلف أغراضه.

2.7.1 – البنية والتواصل الأمثل

من المعلوم أن عملية التواصل تقتضي ثلاثة عناصر أساسية: متكلماً ومخاطباً وخطاباً ينتجه المتكلم ويؤوله المخاطب كما توضح ذلك الترسيمة التالية:

(15) متكلم ——→ خطاب ——→ مخاطب

إنتاج   تأويل

تكون عملية التواصل "ناجحة" إذا خلا الخطاب من كل ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله (وهو ما يسعى المتكلم في خطابه (في حالات التواصل العادي).

يمكن إرجاع العوائق البنيوية إلى ما ينتج عن ثلاث عمليات هي الحذف والإضافة والنقل.

(1) من أمثلة العوائق الناتجة عن الحذف الجملة (16 ب) في مقابل الجملة (16 أ)

(16) أ — خالد، قابلته
ب — ؟؟ قابلته

لأي خطاب عادي ركنان أساسيان: الخطاب ذاته (جملة أو مجموعة جمل) وما يحيل على "مجال الخطاب". هذان الركنان متوافران كلاهما في الجملة (16 أ) كما توضح ذلك الترسيمة (17):

(17) [خالد [قابلته]]
مجال خطاب

ما يهمنا هنا هو أن الركن الأول ضروري لإنجاح عملية التواصل خاصة في بدايتها حيث لا قرينة مقالية أو مقامية تؤشر إلى مجال الخطاب.

جملة (16 ب)، إذن، باعتبارها جملة ابتدائية في عملية التواصل جملة غير مقبولة من شأن المخاطب أن يردها على المتكلم مطالبا إياه بتحديد مجال خطابه كما يبين ذلك الحوار التالي:

(18) أ — من الذي قابلته؟
ب — خالد

(2) ومن الإضافات المخلة بالتواصل تعدد الإدماج في نفس الجملة كما هو الشأن في الجملة (19) حيث يتكرر إدماج عبارات موصولية

(19) قابلت الرجل الذي اشترى السيارة البيضاء التي باعها جار صاحب المقهى الذي يوجد بشارع محمد الخامس

جملة (19) مثال للتراكيب التي يصعب على المخاطب تحليلها وفهمها دون عناء في مقابل الجمل التي من قبيل (20).

(20) قابلت الرجل الذي اشترى السيارة السوداء.

بها السيارة التي باعها جارنا لصاحب المقهى الموجود بشارع محمد خامس

(3) من غير النادر أن ترد بعض المكونات محتلة لموقع غير موقعها الأصلي نتيجة عملية نقل معينة. أغلب المقول تكون مبرَّرة تداوليا كما سنرى في مبحث لاحق إلا أن منها ما يتسبّب في "التشويش" على عملية التواصل خاصة شق التأويل منها.

سنكتفي بمثالين اثنين للمقول "المشوشة" وهما ما نجده في الزوجين الجمليين التاليين:

(21) أ — إن خالدا شاعرٌ ملهم وهو ما يُقرّ به الكلّ.
ب — إن خالداً شاعر — وهو ما يقر به الكل — ملهم

(22) أ— بصراحة، لم تعد تروقني تصرفات هند
ب — لم تعد تروقني تصرفات هند بصراحة.

تنتظم عناصر الخطاب عامة في شكل مجالات تتكوّن من رأس وفضلة ومحدّد. أهم المجالات مجال الجملة الذي يرئسه المحمول (فعلا أو صفة أو ظرفا) ومجال المركب الاسمي الذي يرئسه عادة اسم.

ما يهمنا هنا هو أن عناصر المجال تنـــزع إلى الالتفاف نحو الرأس بحيث لا تقبل إلا بعسر أن يتخللها عنصر أجنبي عن المجال. هذا مـــا يجعل من الجملة (21 أ) جملة أكثر "طبيعية" من رديفتها (21 ب) وتكمن "غرابة" الجملة الأخيرة في كونها ناجحة عن نقل عبارة "وهو ما يقر به الكل" من خارج المجال وإقحامها بين رأس المركب النعتي وفضلته. هذا الصنف من التراكيب، في مقابل التراكيب التي من قبيل (21 أ)، يكون تأويله عادة أعسر.

بيّنّا في مكان آخر (المتوكل 2005 ب) أن اللغة العربية تنتمي إلى نمط اللغات "متفاوتة التركيب" (في مقابل نمط اللغات "كاملة التركيب").

خاصية هذا النمط من اللغات أنها تسير إلى فصل المجال العلاقي عن المجال التمثيلي في مستوى البنية الصرفية التركيبية وتقديم المجال الأول على المجال الثاني كما في الترسيمة التالية:

(23) [مجال علاقي [رأس] مجال تمثيلي]

تتحقق في المجال العلاقي القوة الإنجازية ومختلف السمات الوجهية والمكونات الحاملة لإحدى وظيفتي البؤرة والمحور بينما يُترك مجال ما بعد الرأس لإيواء المكونات التي لا سمة علاقية لها.

فيما يخص مثالينا (22 أ) و(22 ب)، يلاحظ أن المثال الأول تتصدّره العبارة الإنجازية "**بصراحة**" في حين أن هذه العبارة نجدها مزحلقةً إلى مجال ما بعد الرأس في المثال الثاني. ومن الواضح أن زحلقة العبارة الإنجازية تجعل من المثال الثاني جملة ذات مقبولية دنيا إذا قيست بالجملة (21 أ) حيث تحتل العبارة الإنجازية الموقع المعدّ لها.

3.7.1 – البنية وأهداف التواصل

يرمي المتكلم من وراء خطابه إلى تحقيق هدفين أساسيين: إمّا إضافة معلومة غير متوافرة في مخزون المخاطب أو تعويض إحدى معلومات المخاطب بمعلومة يعتقد المتكلّم أنها المعلومة الواردة.

(أ) يظل المكون الحامل للمعلومة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب محتلا موقعه "الأصلي" داخل الجملة لا يميزه عن باقي المكونات إلاّ نبرُه كما هو الشأن في الجملة (24 ب) باعتبارها جواباً للجملة (24 أ)

(24) أ – من زُرتَ؟
ب – زرتُ هنداً.

(ب) أمّا حين يكون الخطاب مقصودا به تقييد معلومة من معلومات مخاطب أو تصحيحها فإن المكون الحامل للمعلومة المقيّدة أو المصحّحة يرد مصحوباً بإحدى أدوات التقييد أو متصدّرا لجملة أو مفصولاً. من أمثلة ذلك:

(26) أ - لقد زرتَ عائشة وهنداً
ب - ما زرت إلا هندا
ج - إنما زرت هندا

(26) أ - بلغني أنك زرت عائشة
ب - هندا زرت (لا عائشة)
ج - التي زرتها هند
د - ما عائشة زرت بل هندا.

هذه الأمثلة تبين بوضوح أن خصائص البنية الصرفية - التركيبية للعبارة اللغوية مرتبطة ارتباط تبعية بوظيفة التواصل خاصة بالغرض التواصلي المستهدف.

4.7.1 - البنية وأنماط التواصل

للخطاب أنماط مختلفة كما هو معلوم كالخطاب العلمي والخطاب الفني والخطاب الحجاجي والخطاب السردي وغير ذلك.

ويحدّد نمط الخطاب تضافر مجموعة من الوسائط أهمها أربعة هي موضوع الخطاب وهدفه وبنيته وأسلوبه. ما نريد أن نشير إليه هنا هو أن موضوع الخطاب وهدفه يحدّدان بنيته وأسلوبه. بتعبير آخر، يأخذ الخطاب البنية والأسلوب اللذين يناسبان ويخدمان موضوعه وهدفه فليس للخطاب الحجاجي البنية والأسلوب اللذين للخطاب السردي أو الخطاب الوجداني.

ليس هنا مجال التفصيل في بنية وأسلوب مختلف أنماط الخطاب نكتفي إذن بالتذكير بما أوردناه في مكان آخر (المتوكل 2001 و 2003)

عن خصائص الجملة النمطية في الخطاب السردي حيث مثلنا لها بالترسيمة (27)

(27) [خب [Ø[فعل ماض (س¹) محور (س ن) بؤرة جديد]]]

ما يُفاد من الترسيمة (27) الأمور التالية:

(1) بينما يكون المستوى العلاقي غنيًا إنجازاً ووجهاً في فروع الخطاب الأدبي الوجدانية مثلا نجده يتسم بفقر ملحوظ في الخطاب السردي الصرف، الخطاب الذي ينأى فيه السارد عن خطابه ويحتفظ بالحياد التام إزاء فحواه"[4]

أهم مظاهر هذا "الفقر" العلاقي انعدام السمات الوجهية (الذاتية منها خاصة) وانحصار السمات الإنجازية في الخبر. فيما يخص هذه السمات، يجب أن نشير إلى أن القوة الإنجازية المواكبة للخطاب السردي تصرّف قوة إنجازية حرفية بالأساس إذ من النادر جدًا أن نجد في هذا النمط الخطابي ظاهرة ما يُسمّى "الاستلزام الحواري"

(2) مكونات الخطاب السردي جُمل فعلية محمولها فعل دال على حدث ماض تام بعكس ما نجده في الخطاب الوصفي مثلاً حيث الجمل جُملٌ صفية أو اسمية سمتها الجهيّة الغالبة سمة الدوام والثبوت.

(3) محتوى الخطاب السردي يتسم غالبا بالجدّة وتكون المعلومة الجديدة معلومة يحملها أحد عناصر الحملة أو الجملة برمّتها.

8.1- الأداتية وتطور اللغة

إذا ثبت لدينا أن وظيفة التواصل تتحكم بقسط وافر في بنية اللغة [illegible] فإنه يُصبح من المنطقي أن نتوقع أنها تسهم أيضا في تطورها.

بيّنا في مكان آخر (المتوكل 2005 ب) أن بنية اللغات مسرح [illegible] متعددة وأن هذا النزوع هو الأصل لأنه يخدم التواصل ونجاحه.

وتكمن الشفافية في الفصل الصرفي - التركيبي بين المجال العلاقي (التداولي) والمجال التمثيلي (الدلالي) وفقا للترسيمة (14).

قد يطرأ على بنية اللغة عبر تطورها ما يفقدها شفافية بنيتها أو بعضاً من هذه الشفافية فيتمحى الفصل بين المستويين العلاقي والتمثيلي إلا أنها سرعان ما تبدأ في السعي في استعادة شفافيتها المفقودة تحاشياً للتعتيم المخل بالتواصل كما يتضح من الترسيمة التالية:

(28) شفافية ← كتامة ← شفافية

فصل التداول عن الدلالة — تداول ودلالة — فصل التداول عن الدلالة

من أمثلة هذا المسلسل التطوري ثلاثي المراحل المثال التالي:

(أ) مرّ بنا أن الجملة الواردة في بداية الخطاب تبنى عامة على مكونين مكون دال على مجال الخطاب ومكون يليه يدل على محتوى الخطاب وفقاً للترسيمة (17) المكررة هنا للتذكير:

(17) [خالد] [قابلته]]

مجال — خطاب

(ب) بكثرة الاستعمال وتكراره يسرع المكون الخارجي إلى الاندراج داخل الخطاب ذاته فينتج عن ذلك تراكيب ما أسماه نحاة العرب القدماء "الاشتغال". بهذا الاندراج تنقلب التراكيب التي من قبيل (29 أ) إلى التراكيب التي من قبيل (29 ب):

(29) أ - هند، أحببتها

ب - هنداً أحببتها.

(ج) بامتصاص المكون الدال على مجال الخطاب داخل الخطاب ذاته تصبح اللغة فاقدة القدرة على التمييز بين الخطاب ومجاله مما يخل بمهمة

موضعين. وهذا وضع شاذ لا يمكن أن يطول لذلك تعود اللغة إلى البنية التركيبية الأصلية المطابقة للترسيمة (17).

وقد يبرز التركيبان في حقبة معينة إلا أن التركيب الثاني غالبا ما يتجه نحو الانقراض كما حصل في اللغة العربية الفصحى المعاصرة حيث لا نكاد نعثر على ما يُسمّى بتراكيب "الاشتغال".

9.1 — الإداتية والكليات اللغوية

لكل نمط من اللغات خصائصه التي ينفرد بها وتميزه عن غيره من الأنماط وتتطلب أن يوضع لكل نمط نحوه الخاص. إلاّ أن للسان الطبيعي خصائص عامة تتقاسمها اللغات على اختلاف أنماطها وهو ما يسمى "الكليات اللغوية".

إذا كانت الكليات اللغوية في النظريات اللسانية ذات المنحى التصوري كليات صرفية - تركيبية ودلالية فإنها تجمع في النظريات اللسانية الوظيفية بين الوظيفة والصورة، بين بنيات معينة وما تسخر هذه البنيات لتأديته من أغراض تواصلية. بتعبير أدق، يمكن القول إن ما يجمع بين اللغات مجموعة من الوظائف تأتلف اللغات أو تختلف في التراكيب التي يُتوسّل بها في تحقيق هذه الوظائف.

مثال ذلك أن تصحيح المعلومات الذي مرّ بنا وظيفة من الوظائف التي تتحقق حسب أنماط اللغات إمّا عن طريق الرتبة أو عن طريق صُرفات معينة أو بواسطة تراكيب مخصوصة ("الفصل" أو "شبه الفصل" مثلا).

10.1 — الاداتية واكتساب اللغة

يُفطر الطفل باعتباره كائنا بشريّا على مجموعة من المبادئ العامة هي ما أسمياه الكليات اللغوية تمكّنه معونة محيطه من اكتساب لغة معينة، لغة العشيرة اللغوية التي ينمو فيها

حسب المقاربة الوظيفية، لا يكتسب الطفل قدرة لغوية محضة بل قدرة على التواصل مع محيطه الاجتماعي. لا يتعلم أصوات لغته وقواعد صرفها وتركيبها بل يتعلم معها ما تؤديه من أغراض تواصلية.

بتعبير آخر، يكتسب الطفل في محيط اجتماعي معين نسقين مترابطين : نسق اللغة ونسق استعمالها معاً. يستضمر الطفل أثناء عملية الاكتساب قواعد لغته ويستضمر في ذات الوقت ما يحكم استعمالها في مقامات التواصل. يختزن متعلم اللغة العربية مثلاً قاعدة نقل أحد مكونات الجملة إلى الموقع الصدر ويختزن معها في وقت واحد أنها تجرى في موقف معين، حين يكون المقصود من التواصل تصحيح إحدى معلومات المخاطب.

2 – أداتية اللغة وصياغة النحو

يتوجب في صياغة الأنحاء أن يستجيب لمجموعة من الشروط والمعايير أهمها معيار الانسجام (أو عدم التناقض) بين "الجهاز الواصف" والمبادئ المنهجية المتبناة داخل نفس النظرية.

1.2 – مفهوم النحو

لا يطلق مصطلح "النحو" على مفهوم واحد بل على عدّة مفاهيم أهمها أربعة **أولاً**: النحو في مقابل اللسانيات؛ **وثانيا**: النحو باعتباره فرع من فروع الدرس اللغوي **وثالثا**: النحو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللغوي **ورابعا**: النحو بالمعنى الواسع أي النظرية.

1.1.2 النحو / اللسانيات

دأب المشتغلون بتاريخ الدرس اللغوي على التمييز بين مرحلة القديمة، مرحلة الدراسات النحوية، والمرحلة الحديثة، مرحلة اللسانيات.

إذا كان الاتفاق حاصلاً على التمييز بين هاتين المرحلتين الكبريين فإنه حاصل كذلك على جعل نشأة اللسانيات مطابقة لظهور كتاب

دي سوسير الشهير إلاّ أن قلة من مؤرّخي اللسانيات تدرج في المرحلة التسة الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة التي ازدهرت في القرن التاسع عشر

نفرق بين الدراسات اللغوية القديمة والدرس اللساني الحديث فرق هام ومن الوضوح ما لا يدع مجالاً لمجادل والقفز على هذا الفرق بين والحديث عن المرحلتين كأنهما شيء واحد لا يمكن أن يكون إلاّ خطأ إبستمولوجيا فادحا.

من الممكن أن نُرجع الفرق بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث إلى أربعة مناط: ظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج.

(أ) من حيث ظروف الإنتاج، توافر للسانيات من المحيط العلمي ومن الاستفادة من مختلف العلوم ما لم يتح للدرس اللغوي القديم وإن كان له أيضاً محيطه الفكري والثقافي الخاص به. مما أفادت منه اللسانيات كما هو معلوم الفلسفة والمنطق والرياضيات الحديثة وعلم النفس والاكتشافات التكنولوجية كالحاسوبيات.

(ب) من حيث موضوع الدراسة لم يتجاوز الفكر اللغوي القديم حدود اللغة الواحدة والتقعيد لهذه اللغة الواحدة (الهندية أو العربية أو الفرنسية مثلاً) في حين أن موضوع اللسانيات هو اللغات على اختلاف أنماطها أو بالأحرى الملكة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية.

(ج) كان الهدف الأساسي من الدراسات اللغوية في القديم تعليم اللغة والحفاظ عليها من أن يشوبها لحن أهلها أو الواردين عليها. في مقابل هذا، تسعى اللسانيات عبر دراسة مختلف أنماط اللغات إلى إقامة "نحو كلي" يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام.

(د) يقوم النحو القديم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في حسب الأعم. هذا لا يعني بحال أن روح التنظير غير موجودة عند قدماء اللغويين إنما يعني أن منهج اللسانيات منهج مغاير يقوم على بناء نماذج

خاضعة لقواعد الإستنباط وقوانين الصورنة العلمية وقابلة لأن تُبرمج حاسوبياً.

بيّنا ودافعنا في مكان آخر (المتوكل 1982) عن موقفنا من الفكر اللغوي القديم وتصوّرنا لما يمكن أن يقوم بينه وبين اللسانيات الحديثة من علاقة وهو التصور الذي يمكن أن نلخصه كالتالي

ما رصدناه وما يمكن أن يُرصد من فروق بين هذين الفكرين لا يعني أن هذه الفروق مهما بلغ عمقها لا تفصل اللسانيات عما سبقها فصل قطيعة

سنعود إلى هذه القضية الكبرى في الفصل الرابع لما لها من أهمية بالنظر إلى ابستمولوجيا الدرس اللغوي وتاريخه.

2.1.2 – النحو فرعاً

يطلق مصطلح النحو كذلك على فرع من فروع الدرس اللغوي قديمه وحديثه يختص بالتركيب أو بالصرف أو يشملهما معاً.

مثال ذلك كتب النحو العربي نثراً كانت أم نظماً. إلاّ أن النحو بهذا المعنى يحيل في النظريات اللسانية الحديثة على مستوى من مستويات التمثيل (أو التحليل). ويكون مستوى التحليل هذا تارة محصوراً في التركيب وتارة جامعاً بين الصرف والتركيب في النظريات التي لا تفصل بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن النحو باعتباره مستوى تحليلياً يتعالق مع مستويات أخرى كالمستويين الصوتي والدلالي داخل جهاز واصف واحد كما سيتبين لنا في الفقرة الموالية.

3.1.2 - النحو النموذج

أحدث استعمالات مصطلح النحو وأكثرها انتشاراً الآن في لأدبيات اللسانية إطلاقه على الجهاز الواصف نفسه. وقد يتوسّع في ذلك فيصبح هذا المصطلح باعتباره اسما علماً على نظرية لسانية معينها. من أمثلة هذا التوسّع "النحو التوليدي التحويلي" و"النحو المعجمي الوظيفي" و نحو أخرى و"النحو المركبي المعمّم" و"النحو الوظيفي"

مرّ بنا أن منهجية الدرس اللساني الحديث تقوم على صياغة نموذج مصورن لقدرة المتكلم – السامع اللغوية / التواصلية.

مرت هندسة النموذج بمرحلتين.

(أ) في المرحلة الأولى، كان النموذج ينبني على مجموعة من مكونات كالمكون التركيبي (أو الصرفي – التركيبي) والمكون الدلالي والمكون الصوتي يحدّد عددها عددُ المستويات التمثيلية المقترحة وتربط بينها علاقات معينة.

(ب) أمّا في المرحلة الثانية فيصاغ النموذج على أساس "القالبية" حيث يتكوّن من مجموعة قوالب ينفرد كل قالب منها بمبادئه وآلياته الخاصة باعتباره قالبا مستقلا إلاّ أن هذه القوالب يفضي بعضها إلى بعض فيكون بعضها "دخلا" أو "خرجا" لبعض. من الواضح أن هذه الهندسة القالبية مستوحاة من الأنساق المعلوماتية بالإضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات العصبية – اللغوية في موضوع التكوين القالبي للدماغ البشري

2.2 - مبدأ الانسجام وبناء النحو

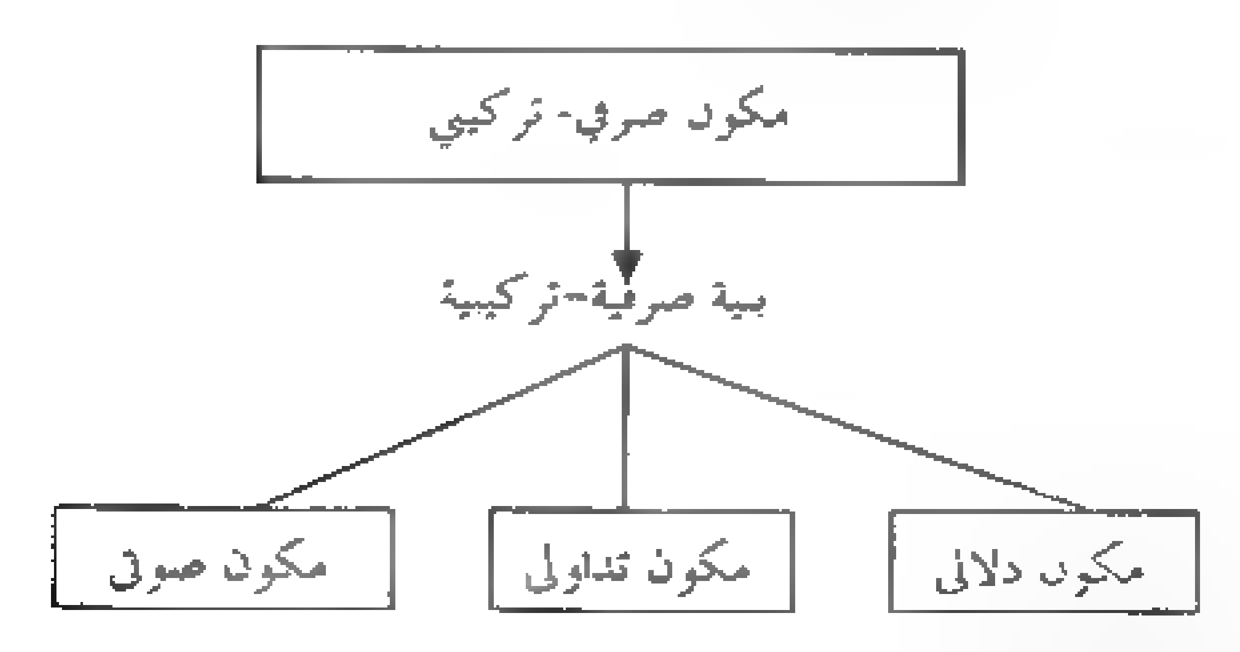
من أهم شروط التنظير اللساني (والتنظير العلمي عامة) شرط الانسجام الداخلي بأن يصاغ الجهاز الواصف وفقاً لطبيعة النظرية التي تؤطره ومنطلقاتها المنهجية. بتعبير آخر، يقضي شرط الانسجام إلا تناقض

صياغة النموذج ما تنشاه النظرية من فرضيات عامة عن بنية اللغة (ووظيفتها).

يحكم شرط الانسجام صياغة الجهاز الواصف في جانبين أساسيين اثنين: عدد القوالب (أو المكونات) والعلاقات القائمة بينها.

(أ) يتوقع من النظريات اللسانية التي تستبعد أداتية اللغة وتحصر القدرة في القدرة اللغوية الصرف أن يصاغ النموذج فيها اقتصارا على ثلاثة مكونات (أو قوالب) هي المكون التركيبي – الصرفي والمكون الدلالي والمكون الصوتي وعلى أساس أن المكونين الثاني والثالث مكونان "تأويليان" لا تأثير لهما في المكون الصرفي – التركيبي ذي الاستقلال التام. وحين يضاف في هذه النظريات مكون تداولي فإنه يأخذ الوضع الذي يأخذه المكونان الدلالي والصوتي ويقوم بنفس الدور التأويلي بالنظر إلى البنية الصرفية – التركيبية كما توضح ذلك الترسيمة التالية التي تفترض أنها تمثل بنية النموذج في أي نظرية صورية دون تحديد:

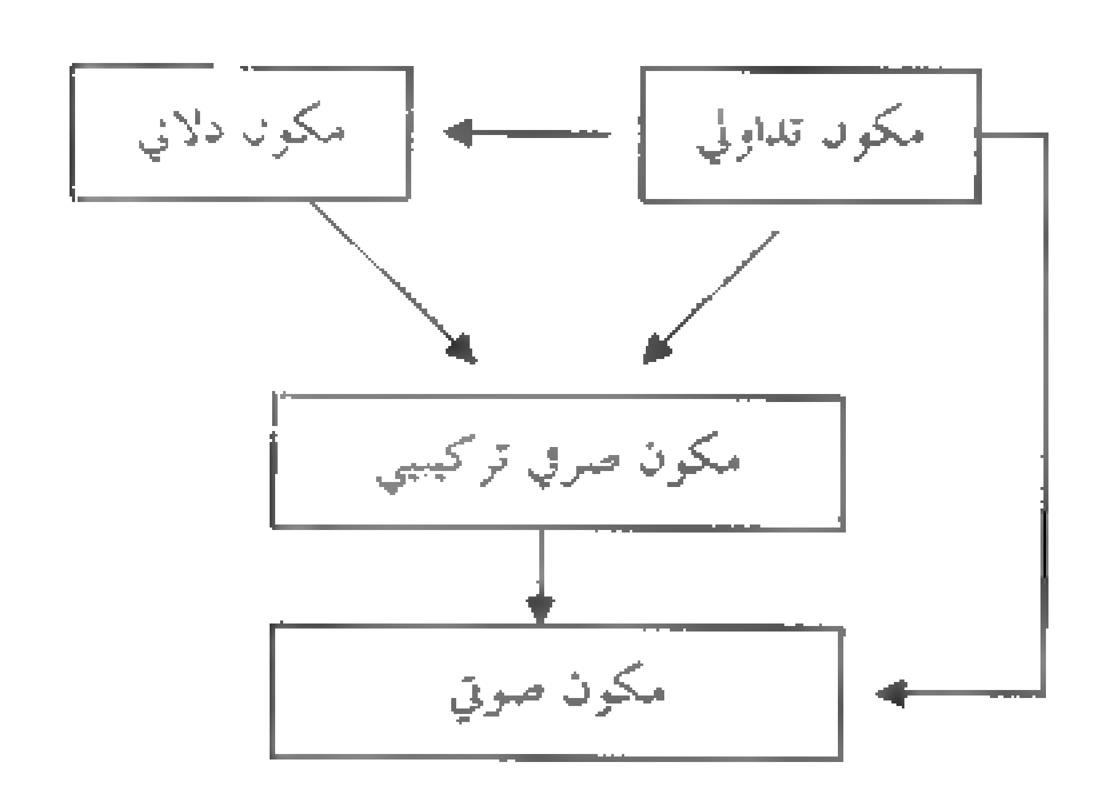
(30)



ملحوظة: يمكن أن يجزأ المكون الصرفي – التركيبي إلى مكون قاعدي يعنى بتحديد بنية عميقة ومكون تحويلي ينقلها إلى بنية سطحية كما يحصل في بعض النماذج التوليدية – التحويلية.

(ب) أما في النظريات التي تعتمد أداتية اللغة كمنطلق منهجي أساسي وتسعى في وصف القدرة التواصلية فيتوقع أن يُصاغ الجهاز الواصف، استجابة لشرط الانسجام، على أساس إضافة مكون تداولي يشكّل مع المكون الدلالي دخلاً للمكونين الصرفي التركيبي والصوتي فمكونات الترسيمة للجهاز الواصف المعطي في كل نظرية وظيفية هي الترسيمة (31):

(31)



يفاد من هذه الترسيمة أن المكون التداولي يتخذ وضعا قاعديا بالنسبة للمكونات الأخرى حيث يُسهم في إمدادها كلاتها بما تحتاج إليه لاشتغالها من معلومات.

3.2 – وظيفة التواصل وهندسة النحو

لعملية التواصل عامة شقّان اثنان: شق إنتاج وشق تأويل ينتج المتكلم خطاباً (شفويا أو كتابيًا) يتولى المخاطب تأويله كما يبين من الترسيمة التالية:

(32) متكلم ← خطاب ← مخاطب

إنتاج   تأويل

قد تتوقف عملية التواصل عند هذا الحدّ حيث لا ردّ، إلاّ أن المعتاد هو أن يردّ المخاطب بخطاب ثانٍ حيث تنعكس العملية فيصبح المخاطب متكلماً والمتكلم الأوّل مخاطبا كما يبين ذلك الترسيمة (33).

(33) متكلم ← خطاب 1 ← مخاطب

إنتاج   تأويل

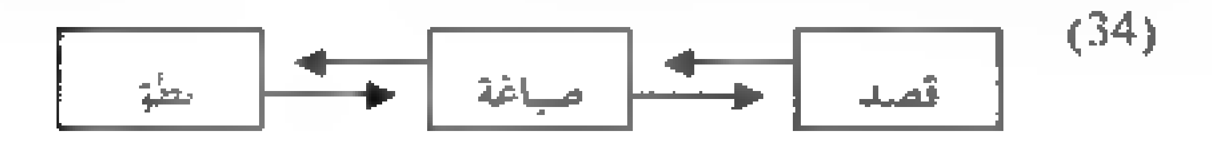
⇩   ⇩

مخاطب ← خطاب 2 ← متكلم

تأويل   إنتاج

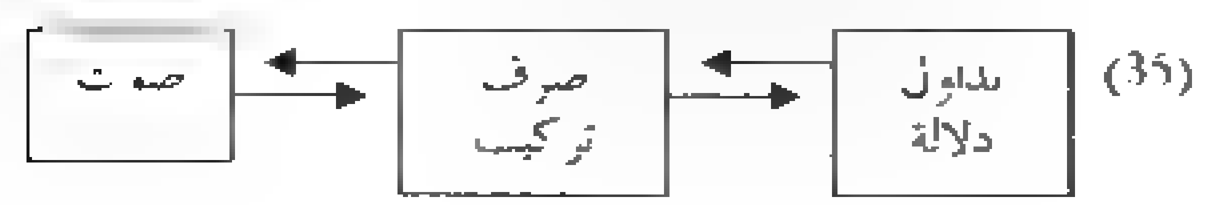
إذا كان إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق مروراً بالصياغة الصرفية – التركيبية وكان تأويله يتخذ الاتجاه المعكوس حيث الانطلاق من المنطوق فتفكيك الصياغة ثم الوصول إلى القصد، فيُتوقع من كل نظرية وظيفية أن تصوغ جهازاً واصفا متكاملا يفي برصد عمليتي الإنتاج والتأويل معا ويكون بناؤه بالشكل التالي:

(34)



إذا حدّدنا فحوى كل مكون من مكونات الترسيمة (34) يمكن القول إن بناء النموذج النمطي في النظريات الوظيفية هو البناء (35):

(35)



3 الوظيفية بين المفهوم والماصدق

عدد غير قليل من النظريات اللسانية تُنعت بالوظيفية كالمدرسة الوظيفية الفرنسية (مارتيني) والمدرسة النسقية (هاليداي) ومدرسة براغ (دانيش) والتركيبيات الوظيفية الأمريكية (كونو) ونظرية النحو الوظيفي (ديك 1997). وهناك نظريات أخرى لا تحمل هذه الصفة إلا أنها تأخذ بنفس المبادئ مثال ذلك "نظرية الأفعال اللغوية" في فلسفة اللغة العادية وما ينتمي في حقبة معينة من تاريخ النظرية التوليدية التحويلية "الفرضية الانحرافية" (لاكوف). بل إننا نجد في الدرس اللغوي القديم إرهاصات واضحة للوظيفية وإن لم نجد فيه استعمال هذا المصطلح.

يثير هذا الوضع التساؤل الأساسي التالي: متى يحق القول عن نظرية ما إنها نظرية وظيفية وما الذي يمكّننا من تقويم النظريات الوظيفية والمفاضلة بينها؟

إسهاماً في الإجابة عن هذا السؤال، نقترح تصوّرا عامّا لمواصفات نظرية الوظيفية المثلى نأمل أن يتيح لنا التعرف على الجوانب الوظيفية في نظرية ما ومدى وظيفيتها.

وهذا التصور العام نفسه نستطيع أن ننقل ثنائية القديم / الحديث من محور زمني ينهضم القديم حقه في غالب الأحوال إلى محور معرفي حيث نتبيّن أنه لا توجد قطيعة بين النظريات الوظيفية الحديثة والدرس اللغوي العربي القديم (باعتباره كلاً يجمع بين النحو والبلاغة والتفسير وأصول الفقه) وأنّ الفرق فرق درجة لا فرق نوع، فرق يُقاس بمدى الاقتراب من نظرية الوظيفية المثلى ومدى الابتعاد عنها.

1.3 — النظرية الوظيفية المثلى

ما نصطلح عليه بالنظرية الوظيفية المثلى هنا هو مجموعة من المواصفات نستخلصها مما تطمح إليه النظريات ذات المنحى الوظيفي وتجهد في تحقيقه أو في تحقيق القسط الأوفر منه.

من هذه المواصفات ما يتعلق بالمنطلق والهدف ومنها ما يخص طريقة النمذجة.

1.1.3 — المنطلق

نستطيع أن نقول إنّ النظرية الوظيفية المثلى، من حيث المنطلق، هي النظرية التي تجمّع المبادئ المنهجية العامة العشرة التي عرضنا لها في الفقرات 1-10 السابقة.

إنها، بتعبير أدق، النظرية التي تنطلق من مبدأ أداتية اللغة مُرجعة وظائفها الممكنة إلى وظيفة التواصل وتؤسس على هذا المبدأ وصف بنية اللغات صرفاً وتركيباً وصوتاً وتطورها. وهي كذلك النظرية التي تجعل من وظيفة التواصل أساساً للبحث في إشكالات التنظير اللساني الكبرى كإشكال اكتساب اللغة وإشكال الكليات اللغوية.

2.1.3 — الهدف

من شروط ولوج الدرس اللغوي خطوة التنظير اللساني العلمي التخلي عن — أو على الأقل مجاوزة — الهدفين التقليديين: الوصف المحض لظواهر اللغة والتقعيد للغة تقعيداً تعليمياً يتوخى الحفاظ عليها من اللحن.

الهدف الأساسي الذي ترمي كل نظرية لسانية إلى تحقيقه هو تحصيل ما يسمى "الكفاية". إلى حدّ الآن، كانت الكفاية التي سعت النظريات اللسانية في بلوغها هي الكفاية الكامنة في وصف ظواهر اللغات الطبيعية وتفسيرها. ويمكن — إن لم نقل يجب — في نظرنا أن تجاوز النظرية اللسانية المثلى هذه الكفاية اللغوية الصرف إلى كفاية أبعد وهي ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل 2005 ج) "الكفاية الإجرائية".

1.2.1.3 – الكفاية اللغوية

يمكن القول إن مجاوزة كفاية الوصف (التي لم تتعدّها الدرس اللغوي البنيوي التصنيفي والتوزيعي) إلى كفاية التفسير تحصل حين ترتبط دراسة اللغات بثلاثة أمور أساسية هي **أولا**: قدرة المتكلم – السامع وثانيا: اكتساب اللغة، وثالثا: النحو الكلي.

(أ) من أهم وأبرز مظاهر الثورة التي أحدثتها النظرية التوليدية التحويلية في مجال اللسانيات نقل الدرس اللغوي من البحث في المعطيات والوقائع اللغوية التي لا يمكن حصرها وتجميعها بحال إلى البحث في قدرة المتكلم – السامع التي تمكّن من إنتاجها وفهمها.

ويُشترط في النظرية الوظيفية المثلى أن توسّع هذه القدرة بالأخذ بعين الاعتبار طاقات ومعارف أخرى إضافة إلى الطاقة والمعرفة اللغوية (النحوية) الصرف.

(ب) من قدرة المتكلم – السامع التواصلية ما هو فطري غير ناتج عن تعلم وما هو مكتسب يتعلمه الطفل تعلّما بمعونة ما فطر عليه ومن تلقنه إياه محيطه اللغوي – الاجتماعي.

في النظرية الوظيفية المثلى، يُعدُّ ما يفطر عليه الطفل وما يتعلمه مجموعة أزواج من البنيات والوظائف.

(ج) أعلى أهداف التنظير اللساني العلمي مجاوزة البحث في القدرة الخاصة بلغة معينة إلى استكناه الملكة اللسانية العامّة المتوافرة لدى الكائن البشري. لبلوغ هذا الهدف، تسعى النظريات اللسانية على اختلاف مشاربها في بناء نحو كليّ تتفرع عنه أنحاء خاصة بلغات معينة أو بأنماط معينة من اللغات.

دافعنا في مكان آخر (المتوكل 2003) عن أطروحة ظلّت مستبعدة وهي أن الكلية لا تناقض الوظيفة وأنه من الممكن الحديث عن نحو كلي

وصفي وبيّنا في معرض الدفاع عن نفس الأطروحة أن ما يجب أن نسعى في صوغه النظرية الوظيفية المثلى هو بناء نحو كلي وظيفي يكون بالإمكان إدراجه في نظرية وظيفية تواصلية عامة تتضمن وتحكم جميع أنساق التواصل باختلاف قنواته (اللغوية وغيرها).

2.2.1.3 – الكفاية الإجرائيّة

مرت اللسانيات الحديثة بمرحلتين أساسيتين اثنتين: مرحلة وصفية محض تتمثل في اللسانيات البنيوية والتوزيعية خاصة ومرحلة تنظيرية بدأت كما هو معلوم بظهور النظرية التوليدية التحويلية.

بعد استكمالها لأدوات التنظير العلمي وآليات التحليل وبناء أجهزة وصف كافية نظن أن النظريات اللسانية معدّة لأن تجاوز حقل وصف وتفسير الظواهر اللغوية إلى حقل آخر أعم هو حقل ما يمكن تسميته "القطاع الاقتصادي-الاجتماعي".

مقصودنا هنا هو مجموعة مجالات التواصل التي تستخدم فيها اللغة إمّا كليّا كالترجمة بمختلف أنواعها (البشرية، الآلية، الفورية...) أو جزئيا (الأشرطة السينمائية، الأغاني...). ومما يدخل في هذا الحقل نفسه الاضطرابات اللغوية الراجعة إلى أمراض نفسية أو عقلية. بل إنه من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك والقول إن النظريات اللسانية –أو بعضها على الأقل– معدّة الآن لأن تلج كذلك الأنساق التواصلية التي لا تستخدم اللغة كالإيماء والرسم والأفلام الصامتة والقطع الموسيقية "الصامتة".

إذا نحن آمنّا بأن للتواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية نسقا عامّا موحّدا وبأن النظريات اللسانية قادرة على وصف هذا النسق، صحّ من المنتظر من النظرية الوظيفية المثلى أن تحصّل كفايتين اثنتين، **كفاية لغوية وكفاية إجرائية**، كفاية وصف ظواهر اللغة وتفسيرها (بالنظرية

الاسم الذكر) وكفاية الإسهام في جانب مهم على الأقل من قطاعات التواصل الاجتماعية- الاقتصادية التي تستخدم اللغة بكمية من الكيفيات

3.1.3 – النمذجة

من المعلوم علم بداهة أن المنطلق المنهجي والهدف المتغيّى يحدد وسيلة فإذا كان منطلق النظرية الوظيفية المثلى أداتية اللغة وتبعية بنيتها وظيفة التواصل وكان هدفها إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية معاً يصبح من المتحتم على هذه النظرية، بمقتضى مبدأ الاستحداد الآنف ذكره، أن تصوغ جهازها الواصف بحيث يستجيب لمنطلقها المنهجي وهدفها المزدوج

من المؤمّل أن تبني النظرية الوظيفية المثلى جهازها الواصف على أسس المتطلبات التالية:

(أ) يقتضي تحصيل الكفاية اللغوية أن تكون للجهاز الواصف:

(1) **أولا**. خاصية توافر مكون (أو قالب) تداولي مفصول عن مكون الدلالة أو مضموم إليه؛

(2) **ثانيا**: خاصية تحتية المكونين التداولي والدلالي بالنظر إلى المكونين الصرفي – التركيبي والصوتي المسؤولين عن تسطيح العبارة اللغوية كما يتبين من الترسيمة (31) والترسيمة (35)؛

(ب) يستلزم نوع الكفاية الإجرائية أن يتم بناء الجهاز الواصف على أساس أن يُحرزَ انطباقية قصوى لا في مجال اللغات فحسب بل كذلك في مختلف "القطاعات" التي تستخدم اللغة

لتحصيل الانطباقية العامة المرجوة يجب أن يصل محتوى مكوناته إلى أكبر قدر من التجريد فيكون صالحاً للغة وغيرها

(ج) تحصيله عدداً معقولاً من التجريد، يُصبح الجهاز الواصف قابلاً للاندراج في النظرية الوظيفية العامة التي تفرز وتحكم مختلف أنساق التواصل، اللغوية منها وغير اللغوية؛

(د) من المطامح التي غدا التنظير اللساني يسعى في الوصول إليها كفاية إضافية هي "الكفاية الحاسوبية".

دون بلوغ هذه الكفاية في الواقع دور رَوْزي تمكّن من التأكّد من مدى صورية الجهاز الواصف وإوالياته ومدى صحّتها.

2.3 – النظريات الوظيفية: المنجز والمرتقب

يمكن أن نفترض أن النظرية الوظيفية المثلى التي حددنا معالمها في الفقرات السابقة قائمة من المواصفات يمكن أن نرُوز على أساس مدى إحرازها وظيفية النظريات اللغوية قديمها وحديثها.

1.2.3 – النظريات اللسانية

مرّ بنا أن أبرز النظريات اللسانية الحديثة التي تنحو منحى وظيفياً هي "السقبة الوظيفية" و"الوجهة الوظيفية للجملة" و"التركيبيات الوظيفية" و"الفرضية الإنجازية" و"نظرية النحو الوظيفي". من هذه النظريات ما توقف كالوجهة الوظيفية للجملة والفرضية الإنجازية ومنها ما لا يزال حاضراً في الحقل اللساني كالسقبة الوظيفية والتركيبيات الوظيفية ونظرية النحو الوظيفي. ومنها ما يشكّل نظرية لسانية قائمة الذات كالسقبة الوظيفية ونظرية النحو الوظيفي ومنها ما هو مدمج في أحد نماذج النظرية التوليدية التحويلية كما هو شأن الفرضية الإنجازية والتركيبات الوظيفية.

لن نتوقف هنا عند كل نظرية بعينها وإنما سنكتفي بتمريرها مجموعة المواصفات التي حددناها لنتبين أنها أقرب مما أسميناه النظرية الوظيفية المثلى من حيث المنطلق والهدف ثم النمذجة.

نريد أن نشير قبل بدء عملية التقويم هذه، مشددين الإشارة، إلى أمرين هامين:

أولهما أن التقويم لا يعني إلا النظريات ذات الطابع الوظيفي الآنفة الذكر **وثانيهما** وأهمهما أنه تقويم نسبي نستمد ورودَه وقيمته من المواصفات التي افترضنا أنها خصائص النظرية الوظيفية المثلى بحيث لا يمكن أن يعد تقويمها مطلقا ولا نهائيا.

1.1.2.3 – التفاوت في المنطلق

تتآلف النظريات اللسانية التي تعنينا هنا في المنطلقات المنهجية الأولية. فهي جميعها تؤمن بمشروعية الوظيفة في الدرس اللغوي وأداتية اللغة وتبعية بنية اللغة لوظيفة التواصل كما تؤمن بتأثير المستعملين وسياق الاستعمال في نسق اللغة.

في مقابل هذا التآلف نلاحظ بين هذه النظريات اختلافا يمكن رده إلى ما يلي:

(أ) لكل نظرية مصطلحاتها الخاصة بها تفرزها أو تأخذها من الإطار العام الذي تنتمي إليه لكن هذه المصطلحات تحيل في غالب الأحوال على نفس المفاهيم الوظيفية؛

(ب) بالنظر إلى بعض المنطلقات المنهجية التي تتعلق بالكليات اللغوية واكتساب اللغة وتطورها يمكن تقسيم النظريات المعنية بالأمر إلى فئات ثلاث:

(1) ثمة نظريات لم تُعنَ بهذه القضايا أو لم تعطها ما تستحق من عناية وهي النظريات التي ظلت متأثرة باللسانيات البنيوية حيث لا حديث عن الكليات اللغوية ولا بالأحرى عن نحو كلي؛

(2) ومن هذه النظريات ما نحا منحى وظيفيا لكن ظل يتبنى الموقف الأصلي من القضايا الثلاث. وذلك ما حصل في فروع النظرية التوليدية ذات الاتجاه التداولي الوظيفي كالمرصية الإنجازية والتركيبيات الوصفية التي لم تعد النظر، فيما نعلم، في قضايا اكتساب اللغة والكليات اللغوية والنحو الكلي من منطلق وظيفي؛

(3) أما الفئة الثالثة فتمتاز بتجميع المنطلقات الوظيفية العشرة كلها مع مقاربة قضايا الاكتساب والكليات والنحو الكلي على أسس وظيفية. أبرز مثال لهذه الفئة، فيما نعلم، نظرية النحو الوظيفي؛

(ج) بعد حقبة من الزمن غير قصيرة ظل فيها الدرس اللغوي مرتهنا بمفهوم "التزامنية" السوسيري، عادت اللسانيات الحديثة إلى الدراسة التقاربية لكن على أساس مفاهيم جديدة كمفهوم "الوسائط" التي استخدمته النماذج الأخيرة في النظرية التوليدية التحويلية وظهر في نفس الاتجاه ما سُمّي "اللسانيات التنميطية" التي تبغي، في إطار وصفي صرف، تصنيف اللغات على أساس معايير بنيوية كالرتبة مثلاً.

ما يلحظ في هذه الأدبيات أن مقاربة القضيتين المتلازمتين قضية التنميط وقضية التطور، ظلت مقاربة صورية والملاحظ، أيضا، أن النظريات الوظيفية لم تعر كبير عناية بهاتين القضيتين المركزيتين باستثناء نظرية النحو الوظيفي التي جعلت من مراميها الكبرى تنميط اللغات ورصد تطورها من منظور ترابط البنية والوظيفة وتبعية الأولى للثانية

2.1.2.3 – التفاوت في الهدف

تسعى النظرية الوظيفية المثلى، كما رأينا، في مجاوزة كفاية الوصف إلى تحقيق كفاية التفسير ومن المفروض أن تسعى كذلك وبعد ذلك في تحصيل ما أسميناه الكفاية الإجرائية.

مما لا يمكن إنكاره أن النظريات الوظيفية — أو بعضها على الأقل كنظرية النحو الوظيفي — قد بلغت مبلغا معقولاً في سعيها نحو إحراز كفاية التفسير بربطها دراسة اللغة بقضايا الاكتساب والكليات اللغوية والنحو الكلي وبولوجها مجالي التنميط ورصد التطور.

أما السعي في تحصيل الكفاية الإجرائية فما زال متعثرا يلتمس الطريق. من الجهود في هذا الاتجاه ما قيم به في مجال الترجمة في إطار نظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي وما قيم به في مجال الاضطرابات اللغوية والتواصل الإشاري في إطار نظرية النحو الوظيفي.

قد سبق أن أشرنا إلى أن النظريات اللسانية الحديثة تصبو إلى روز بنيتها ومدى صورنتها وصحتها عن طريق الحوسبة وهو ما يسمّى "الكفاية الحاسوبية".

فيما يخص النظريات الوظيفية، المثال الذي نعرفه — ولعله المثال الوحيد في حقل الوظيفيات — برنامج "بروفكلوت" الذي وضع لحوسبة نظرية النحو الوظيفي وتطبيقها محوسبة في كلّ من مجالي المنطق الوظيفي والترجمة المتعدّدة اللغات.

3.1.2.3 — التفاوت في النمذجة

تناولنا في فقرة سابقة ما يُشترط في نمذجة النظرية الوظيفية المثلى وفقاً لما تتبنّاه هذه النظرية من منطلقات وأهداف. ورأينا بتعبير أدق، أن هذه الشروط تخص عدد مكونات الجهاز الواصف ومحتواها وطريقة اشتغال بعضها مع بعض.

نريد الآن أن نحاول الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى استجابت النظريات اللسانية الوظيفية التي تعنينا هنا لهذه الشروط في بناء أجهزتها الواصفة.

(أ) لنذكّر أولا بالتمييز داخل النظريات اللسانية ذات المنحى الوظيفي بين التي تتخذ إطارا لها نموذجا جاهزا كنظرتي التركسات

الوضعية والفرضية الإنجازية والنظريات التي بنت نموذجاً يخصصها كنحو النسقية الوظيفية والنحو الوظيفي

(ب) في سعيها في تحصيل الكفاية اللغوية (كفاية التفسير خاصة) تضمن الجهاز الواصف مكوناً وظيفياً قائم الذات في كل هذه النظريات الأربع يتحدد وضع المكون القاعدي بالنسبة للمكونين الصرفي — التركيبي والصوتي في مقابل هذا التآلف من حيث وجود المكون الوصفي ومن حيث قاعدية اشتغاله، ثمة اختلاف وتفاوت ملحوظان في محتوى هذا المكون. وإذا نحن انطلقنا من أن المكون الوظيفي التام المحتوى يشمل خصائص الوجهية التي تحدّد مواقف المتكلم من مضمون خطابه بالإضافة إلى الخصائص الإنجازية (سواء ما يتعلق بالقوة الإنجازية حرفية أو القوة الإنجازية المستلزمة) والوظائف التداولية (محور / بؤرة أو معطى جديد) نلاحظ أن هذا التمثيل حاصل في النظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي وغير حاصل في التركيبيات الوظيفية حيث التركيز على الوظائف التداولية (وظيفتي المعطى والجديد خاصة) كما نجده غير متوافر في مقترح الفرضية الإنجازية التي تقصر التمثيل التداولي التحتي على القوة (الحرفية والاقتضاء)، أحد مفاهيم ما سُمّي في حقبة معينة "المنطق الطبيعي".

في نفس سياق التفاوت في شمول المكون الوظيفي القاعدي، نلاحظ أن نظرية النحو الوظيفي تتميز بكونها لا تكتفي بثنائية المعطى / الجديد (أو المحور / البؤرة) العامة بل تجاوزها فتميز داخل المحور والبؤرة بين عدة محاور وبؤر فرعية حجتها في هذا التفريع أن ثنائية المحور / البؤرة لا يمكن أن تفي برصد وتفسير الفروق التي نجدها في لغات كثيرة داخل التراكيب المحورية والتراكيب البؤرية نفسها.

من هذا التعدد والاختلاف داخل السياقات البؤرية ما مثلنا له بالتراكيب (24 أ - ب) و(25 أ - ج) و(26 أ-د) الآنف سوقها.

(ج) لا نجد في نماذج النظريات الوظيفية ما يكفل إجراء الكفاية الإجرائية إذا استثنينا محاولتي نظرية النحو الوظيفي التاليتين:

(1) إدخال الخطاب الإشاري كخرج ممكن إضافة إلى الخطاب المنطوق والمكتوب؛

(2) وضع الجهاز الواصف صياغة مزدوجة تمكن من الاضطلاع بعمليتي توليد الخطاب وتحليله وتؤهله هذه الإزدواجية لأن يشغل في الترجمة بكل أنماطها.

ليس من الممكن أن نقيم تراتبية مضبوطة ومدققة للنظريات الوظيفية موضوع الفحص هنا. إنما يمكن أن نستخلص أن أقربها، في الوقت الراهن، إلى ما افترضنا أنها النظرية الوظيفية المثلى هي نظرية النحو الوظيفي.

يدعم هذا الزعم تجميع هذه النظرية لأكبر عدد من المنطلقات المنهجية الوظيفية وسعيها في مجاوزة الوصف إلى التفسير الوظيفي بل إلى محاولة ولوج قطاعات اجتماعية – اقتصادية ظلت خارج حيز الدرس اللساني وبناؤها لنحو يجمع بين الوظيفية والصورنة والقابلية للحوسبة ويمثل لا للمعرفة اللغوية فحسب بل كذلك لكل المعارف والطاقات التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية التواصل إنتاجا وفهما.

2.2.3 – الدرس اللغوي القديم

يقف المقومون للدرس اللغوي القديم عامة (عربيًا كان أم غير عربي) موقفين.

منهم من يؤمن بألاّ فرق يوجد بين القديم والحديث وأن القديم يُعدُّ حديثا إن لم نكن بفضله ولكنه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم حديث. ومنهم من يقوّم القديم على أساس ما يشترط في الحديث فيرفض قديمه جمله وتفصيلا اعتبارا لقصوره العلمي

الموقف السليم في نظرنا هو الموقف التالي.

إن للدرس اللغوي القديم سماته وخصائصه التي هي نتاج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافيا للإسقاط وللحيف معا، يجب أن نحكّم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكّمه في تقويم النظريات اللسانية الحديثة خاصة معايير علوم العصر وتقنياته. إلاّ أن هذا التمايز، بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما نخمّن، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدرس اللغوي القديم وإن سميت بمصطلحات معارف ذلك العهد.

سنحاول في الفصل الثالث، جاعلين نصب أعيننا الفارق التاريخي والمعرفي، رصد وتتبّع معالم المنحى الوظيفي الذي يتخلّل الدرس اللغوي العربي القديم نحوا وبلاغة وتفسيرا وأصول فقه.

خلاصة

للمقاربة الوظيفية للغات الطبيعية، في مقابل المقاربة الصورية، منطلقات منهجية وأهداف على أساسها تصاغ الأجهزة الواصفة

نفترض أن المقاربة الوظيفية المثلى هي المقاربة التي تجمّع كل المنطلقات والأهداف المتوخاة وتبني جهازها الواصف على أساس تسعى في مجاوزة كفاية الوصف إلى كفاية التفسير وبعدها الكفاية الإجرائية التي تخوّل ولوجَ القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية كالترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات النفسية - اللغوية إضافة إلى وصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها

تظل المقاربة الوظيفية المثلى مطمحاً للنظريات اللسانية قديمها وحديثها ومعياراً لتقويمها ورَوْز وظيفيتها بعداً عن مزالق الحيف أو الإسقاط.

الهوامش

(1) موضوع الوصف في المقاربة الموجهة لبنى الجملة من نحو "الخطاب" باعتباره وحدة تواصلية قائمة الذات سواء أكانت مفردة أم مركبا أم جملة أم نصا متكاملا.

انظر في هذا الصدد (ديك (1997 أ وب) والمتوكل (2001) و(2003) و(2005)).

(2) "العبارة الممكنة" من مفاهيم النحو الحديث ويحيل على الواقع كما يحيل على متخيلها.

(3) راجع تفاصيل هذا الموقف في (تشومسكي (1975)).

(4) يحال السارد في هذا النمط من السرد إلى مجرد "سارد من ورق" كما يسميه بنفنيست (1966).

(5) وضعنا التكوين التحويلي في المرسمة (30) بين قوسين للدلالة على أمرين: أولاً، على أنه قد لا يوجد أصلا وثانيا على أنه، إن وجد، يظل غير محدد التحديد بالقدر المطلوب بحيث يعرف عامة بأنه مكون "نسق الاعتقادات".

الفصل الثاني

الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة

الفصل الثاني

الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة

0- مدخل:

عرف البحث اللساني في بلادنا مناحي متعددة رادها وأسهم في إغنائها وتطويرها باحثون من مستوى رفيع لم يكتفوا بتطبيق النظريات اللسانية الحديثة على المعطى اللغوي المحلي بمختلف مكوناته بل اجتهدوا في تطوير تلك النظريات نفسها انتقادا وتعديلا وإغناء؛

من أبرز هذه المناحي المنحى البنيوي والمنحى التوليدي التحويلي والمنحى الوظيفي. وتضاف إلى هذه الاتجاهات اللسانية الصرف أبحاث كثيرة في مجالات قريبة من اللسانيات أو متأثرة بمناهجها كالسيميائيات وتحليل الخطاب والشعرية والنقد الأدبي ذي التوجه اللغوي

لن نتطرق هنا إلى كل هذه الاتجاهات وقيمتها ومدى ما توصلت إليه لتشعبها وعدم معرفتنا لها المعرفة الكافية وإنما سنقصر الحديث على الاتجاه الوظيفي وبالتحديد على نظرية النحو الوظيفي

خطتنا في هذا الحديث هي: **أولا**: عرض مختصر عن نشأة نظرية النحو الوظيفي وانتقالها إلى العالم العربي وتطورها فيه؛ **وثانيا**: التذكير بأسس هذه النظرية وما أفرزته من نماذج؛ **وثالثا**: تقويم منجزات استخدام هذه النماذج في الحقل العربي خاصة لغات وقطاعات اجتماعية اقتصادية

1- المنحى الوظيفي بالمغرب: تذكير وتدقيق

تهم النظريات الوظيفية التي أطرت البحث اللساني العربي، فيما نعلم، ثلاث نظريات: النظرية الخبرية والنظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي

فيما يخص النظرية الثالثة، نعلم أنها نشأت بجامعة امستردام في أواخر سنوات السبعين على يد مجموعة من الباحثين يرئسها الباحث الهولندي سيمون ديك.

كان منطلق النشأة الاقتناع بأن مقاربة خصائص العبارات اللغوية، خاصة منها ما يتصل وصلاً (بين المفردات أو بين الجمل). على أساس العلاقات أو الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) تفضل مقاربتها على أساس المقولات الشجرية كالمركب الاسمي أو المركب الفعلي الذي لا ورود له إلا في بعض اللغات.

في هذه المقاربة أصبح التمثيل التحتي للعبارات اللغوية بنية وظيفية لا ترتيب فيها تتخذ دخلاً لمجموعة من القواعد (تختلف باختلاف اللغات) تنقلها إلى بنية سطحية مرتبة.

بفضل تطعيمها بمفاهيم تداولية أخرى (كالقوة الإنجازية وغيرها) وبفضل تطبيقها على لغات متباينة النمط، شجرية وغير شجرية، انتقلت هذه المقاربة العلاقية إلى نظرية وظيفية قائمة الذات

واكب هذا الاغتناء النظري توسع جغرافي حيث انتقلت نظرية النحو الوظيفي من مسقط رأسها امستردام إلى أقطار أخرى فتكونت مجموعات بحث وظيفية في أنتويرب (بلجيكا) ومدريد والرباط ولندن وأمريكا. وبموازاة ذلك دُعي الباحثون الوظيفيون للمشاركة في محافل دولية أوروبية وأمريكية إلى جانب باحثين من مشارب أخرى توليدية – تحويلية وعلاقية وحاسوبية وغيرها للمقارنة بين مقاربات مختلفة لظواهر لغوية مركزية

في هذا السياق، دُعي المغرب للمساهمة بمدخل عن "النحو الوظيفي واللغة العربية" (المتوكل (2006)) في إعداد الجزء الثاني من "موسوعة اللغة العربية واللسانيات العربية".

وظلت نظرية النحو الوظيفي تكتسب المزيد من الانتشار إلى جانب المزيد من الإغناء المعرفي بفضل الندوات الدولية التي تُعقد كل سنتين منذ نيف وعشرين سنة (امستردام (1984)، انتويرب (1986)، امستردام (1988)، الدنمارك (1990)، انتويرب (1992)، يورك (1994)، قرطبة (1996)، امستردام (1998)، المحمدية (1999)، مدريد (2000)، بني ملال (1991)، امستردام (2002)، أكادير (2003)، جيجون (2004) وساو باولو بالبرازيل (2006)).

دعنا نركز الآن بعض الشيء على انتقال نظرية النحو الوظيفي إلى البلاد العربية

دخلت هذه النظرية العالم العربي أوّل ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شُكّلت "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية". وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة، تسنّى للنحو الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى. وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه.

(أ) شُرع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل السنوات الثمانين بجامعة محمد الخامس بالرباط وبالتحديد في شعبتي اللغة الفرنسية واللغة العربية معاً ثم توسع تدريسه، بفضل الأساتذة اللسانيين المتخرجين من هذه الجامعة، ليشمل جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء والمحمدية وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة وجامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة ابن زهر بمدينة أكادير وجامعة القاضي عياض بمدينة بني ملال وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان.

وفي السياق نفسه، عمل الأساتذة مفتشو التعليم الثانوي على إدخال النحو الوظيفي إلى هذا القطاع التعليمي الهام عن طريق الكتاب المدرسي إلى جانب النحو العربي القديم والنحو التوليدي التحويلي

(ب) أخذت نظرية النحو الوظيفي قسطاً هاماً من البحث الجامعي بالمغرب حيث هيئت رسائل إجازة وإطروحات دكتوراه لا يستهان بعددها وقيمتها العلمية بجامعة محمد الخامس بالرباط وغيرها من الجامعات المغربية استهدفت وضع أنحاء وظيفية (أو أقساط أنحاء وظيفية) للغة العربية الفصحى أساساً ولدوارجها (المغربية وغير المغربية) وللغات الأمازيغية المغربية وكذلك للغة الفرنسية

(ج) بموازاة البحث الأكاديمي الصِّرف، قام لسانيو "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية" بأعمال نشرت بالعربية وبلغات أجنبية داخل المغرب (المتوكل (1985) و(1986) و(1987) و(1988 أ وب) و(1989) و(1993 أ وب) و(1995) و(1996) و(2001) و(2003) و(2005 ب)، الزهري (1997)، البوشيخي (2005) و(2005)، حدير 2005 و(2006) وخارج المغرب (المتوكل (1984) و(1987) و(1988) و(1989) و(1990) و(1996) و(1998) و(1999) و(2004) و(2005 أ وج)، حدير (1998) و(2000) و(2003)).

(د) شارك عدد من اللسانيات الوظيفيين في ندوات النحو الوظيفي الدولية خارج المغرب (الندوات الآنفة الإشارة إليها).

وإلى جانب ذلك عقدت مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية ثلاث ندوات وظيفية حضرها باحثون وظيفيون أجانب بجامعة محمدية وبني ملال وأكادير، وكان الهدف من تنظيم هذه الندوات هدفين أساسيين **أولاً**، تمكين الأساتذة والطلبة المغاربة من الاطلاع على آخر تطورات نظرية النحو الوظيفي **وثانياً**، مناقشة مدى استثمار هذه التطورات في مقاربة المعطى المحلّي عربياً كان أم غير عربي.

كان المغرب جسراً لعبور النحو الوظيفي إلى أقطار عربية أخرى حيث منه وبفضل المؤلفات والبحوث المغربية دخل الجزائر وتونس وموريتانيا والعراق وسورية بدرجات متفاوتة في التبنّي ورقعة الانتشار

ونختم هذا التذكير الوجيز بالقول إن المنحى الوظيفي استطاع أن يحتل موقعه داخل البحث اللساني المغربي الراهن وأن يعايش باقي مكوناته قديمة وحديثة في سلام نسبي. وأعانه على ذلك، في رأينا، ثلاثة أمور أساسية: **أولا**: اجتهاد الباحثين اللذين تبنّوه المستمر، **وثانيا**: انتهاجه نهج معتبر في البحث **وثالثا** أنه لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى بل، على عكس ذلك، ظل يستفيد منها رؤًى ونتائج كلما دعت الحاجة واستطاع إلى ذلك سبيلا مؤمنا أشدّ الإيمان بوحدة البحث اللساني ونسبيته وبمكان التحاور المنهجي بين مذاهبه حتى وإن فصل بينها مرور الزمن كما سنرى في فصل لاحق.

2. نظرية النحو الوظيفي: ثابتُ الأُسس ومتغيّر النماذج

نتج عن تمرس نظرية النحو الوظيفي بمعطيات لغات متباينة النمط تطور ملحوظ لكنه مس صياغة النموذج دون الأسس المنهجية.

1.2 – الأسس المنهجية

تختلف النظريات الوظيفية، كما مرّ بنا، في مدى تحقيقها للمبادئ الوظيفية العامة العشرة أي في اقترابها أو ابتعادها عما اصطلحنا على تسميته "النظرية الوظيفية المثلى".

وتختلف نفس المبادئ وترتيبها وربط بعضها ببعض حيث نجد نفس المبدأ معبّرا عن مضمونه ومربوطا بباقي المبادئ الأخرى بطريقة تختلف من نظرية إلى نظرية أخرى.

تجمّع نظرية النحو الوظيفي مضامين المبادئ العشرة كلها لكنها تختص بربط هذه المبادئ بمفهوم الكفاية التفسيرية.

الكفاية التفسيرية في هذه النظرية، كما هو معلوم، ثلاث كفايات مترابطة متكاملة: **"الكفاية التداولية"** و**"الكفاية النفسية"** و**"الكفاية النمطية"**.

1.1.2 – الكفاية التداولية

يعرّف ديك (ديك 197 أ: 13) الكفاية التداولية كالتالي

(1) "على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية **المرتبطة بكيفية استعمال** هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار **علاقة هذه الخصائص بالقواعد** والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. يعني هذا أنه يجب ألاّ نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات معزولة بل على أساس أنها وسائل **يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدده العبارات السابقة وموقف تحدده الوسائط** الأساسية لموقف التخاطب"

يمكن أن نفرّع عن هذا التعريف العام للكفاية التداولية مسائل أخص هي التالية

(أ) للعبارات اللغوية صنفان من الخصائص: خصائص مرتبطة بالاستعمال وهي الخصائص الأغلب وخصائص مستقلة عن الاستعمال غير مرتبطة بملابساته.

(1) يحكم اللغة نسقان: نسق لغوي صرف ونسق استعمالي. يتضافر هذان النسقان في تحديد أغلب خصائص العبارات اللغوية وهي ما يسميه ديك "الخصائص المرتبطة بالاستعمال" من هذه الخصائص الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية التي يحدّدها القصد (القوة الإنجازية) والتي يحددها موقف المتكلم من فحوى خطابه (الوجه)

(2) ثمة صنف ثان من الخصائص وهو ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل (2005 ب)) "التركيب المستقل" لا يتدخل الاستعمال في تحديده. من هذه الخصائص في اللغة العربية، على سبيل المثال، رتبة المركب الاسمي الفاعل وإعرابه اللذين تسندهما الأداة "إنّ".

(2) أ – هجا الفرزدق جريراً
ب – إن الفرزدق هجا جريراً

ينعكس التمييز بين الصنفين من الخصائص في النحو الوظيفي كالتالي: تحدد الخصائص المرتبطة بسياق الاستعمال في المكون الصرفي – التركيبي على ضوء ما يتوافر من معلومات في البنية الوظيفية (التداولية – الدلالية) في حين تحدّد الخصائص "المستقلة" في المكون الصرفي – التركيبي نفسه.

(ب) تعد العبارات اللغوية، حسب التعريف (أ)، وسائل يستخدمها المتكلم لتبليغ أغراض معينة.

ووسيلية العبارات اللغوية هذه تستلزم أمرين اثنين:

(1) أن يؤشر في البنية الوظيفية لكل السمات المرتبطة بقصد المتكلم وهي سمات الإنجازية والوجهية كما يؤشر في نفس البنية للوظائف التداولية (محور، بؤرة).

من المطلوب في هذا التأشير أن يكون تاماً حيث يجمع بين كل السمات التي من شأنها أن تؤثر في البنية الصرفية – التركيبية. فلا يسوغ، مثلاً، أن يُكتفى بالمحور والبؤرة كوظيفتين تداوليتين عامتين في حين أن التراكيب المحورية والبؤرية متعددة. لذلك نجد النحو الوظيفي يميز بين المحور المعطى والمحور المعاد والمحور الجديد من جهة وبين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة من جهة ثانية بل إنه يفرع بؤرة المقابلة ذاتها إلى بؤرة قصر وبؤرة تعويض وبؤرة انتقاء على أساس أن لكلٍّ من هذه الفروع "تحققاته" الصرفية – التركيبية التي تخصه.

(2) أن يحدد المكون المسؤول عن تحديد هذه السمات جميعها وضعها في الجهاز الواصف فتكون للبنية التداولية الدلالية الأسبقية في اشتقاق العبارة اللغوية على البنية الصرفية – التركيبية والبنية التطريزية. نجد هذه الأسس متحققة في كل نماذج النحو الوظيفي كما سبق

(ج) يشدّد التعريف (أ) على أن رصد الخصائص المرتبطة بالاستعمال يتم عبر استكشاف المبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. من أهم هذه المبادئ أن التواصل عن طريق اللغة لا يقتضي المعرفة اللغوية المعرف وحسب بل يقتضي كذلك معارف أخرى عامة وسياقية تخص الموقف الذي تتم فيه عملية التواصل.

يمثل النحو الوظيفي لهذا التعدّد في المعارف في شكل قدرة تواصلية تضم إلى جانب الملكة اللغوية ملكات أخرى معرفية (أو مفهومية) واجتماعية ومنطقية وإدراكية (حسّيّة) ويرمي إلى تحقيق هدف أسمى هو صوغ نموذج لمستعمل اللغة تتعدد قوالبه وتختلف بتعدد واختلاف ملكات مكوّنة للقدرة التواصلية.

(د) آخر ما يستخلص من التعريف (1) هو أن التواصل يتم في موقف معين وفي "إطار سياق تحدّده العبارات اللغوية السابقة".

مفاد ذلك أن إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها يتمان في إطار خطاب متكامل (حوار أو سرد أو غيرهما) وهذا ما دعا النماذج الأخيرة من النحو الوظيفي إلى السعي في مجاوزة نحو الجملة إلى نحو الخطاب.

2.1.2 – الكفاية النفسية

يعرّف ديك (ديك 1997 أ: 13) مفهوم الكفاية النفسية بالشكل التالي:

"تنقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى **نماذج إنتاج ونماذج فهم**. تحدّد نماذج الإنتاج كيف **يبني** المتكلم العبارات اللغوية **وينطقها**، في حين تحدّد نماذج الفهم كيفية **تحليل** المخاطب للعبارات اللغوية **وتأويلها**"

وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن **يعكس** بطريقة أو بأخرى ثنائية الإنتاج / الفهم هذه".

يقتضي ضابط الكفاية النفسية حسب التعريف (3) بأن تصاغ النحو من بينها أن تعكس الإواليات التي تقوم الذهن في شقي عملية التواصل النفسية في شق إنتاج المتكلم للخطاب وشق تحليل المخاطب له وتأويله.

سعيا في تحصيل الكفاية النفسية صيغت نماذج النحو الوظيفي على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة وفق الترسيمة (4)

(4) قصد ⟵ صياغة ⟵ نطق

تم بناء هذه النماذج حسب الترسيمة (4) حيث يشكل المدلول ودلالة (مضموناً أو مقصداً) المكون القاعدي الذي على ضوء ما يتوفر فيه من مؤشرات تُصاغ البنية الصرفية – التركيبية ويتم تحققها الصوتي

في نفس الاتجاه، اتجاه السعي في إحراز الكفاية النفسيّة خلت جميع النماذج التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها من قواعد التحويل والمقصود هنا القواعد التي تُحدث تغييراً بنيوياً في البنية – المدخل عن طريق حذف أو تعويض أو نقل. كان الدافع إلى إقصاء هذا الصنف من القواعد من آليات النحو الوظيفي وقبله من إواليات أنحاء أخرى كالنحو المعجمي الوظيفي ثبوت عدم مطابقتها لأية عملية ذهنية يقوم بها المتكلم حين ينتج عبارة لغوية أو المخاطب حين يؤولها

يجب أن نشير هنا إلى أن القواعد الصرفية – التركيبية المستثناة في النحو الوظيفي لا تندرج في مجموعة القواعد الموصوفة بكونها غير ذات واقعية نفسية". فالقواعد المسؤولة عن نقل البنية التحتية (التداولية الدلالية) إلى بنية صرفية – تركيبية مرتبة تجرى على بنية غير مرتبة العناصر. هذه القواعد لا تحدث، إذن، أي تغيير في رتبة عناصر البنية – المدخل وإنما تسند إلى هذه العناصر رتبا وحيدا هو الترتيب الأول والأخير لها. نأخذ، توضيحاً لذلك، المثال التالي:

(5) أ – أحبّ خالد هندا
ب – هنداً أحبّ خالد

تعد الجملة (5 ب)، في النحو الوظيفي، محوّلة عن الجملة (5 أ) بل مشتقة اعتماداً على نقل المكون المفعول إلى الموقع الصدر إذ إن هذا المكون ... في تحصل على البنية التحتية للجملة (5 أ). ... البنيتان التحتيتان لهاتين الجملتين هما البنيتان (6 أ) و(6 ب) على التوالي

(6) أ – [(أحب) (خالد) محور (هند) بؤرة جديد]
ب – [(أحب) (خالد) محور (هند) بؤرة مقابلة]

من المقارنة بين البنيتين (6 أ) و(6 ب) يتبين أن المكون المفعول يحمل وظيفة بؤرة الجديد في البنية الأولى فيتموقع بذلك بعد الفعل في حين أنه يحمل في البنية الثانية الوظيفة بؤرة المقابلة التي تخوله احتلال الموقع الصدر

3.1.2 – الكفاية النمطية

من التحديدات الواردة في كتاب ديك (ديك 1997 أ: 15) لمفهوم الكفاية النمطية التحديد التالي:

(7) "يرغب المنظرون للسان الطبيعي أن بإمكانهم حصر الاهتمام في **لغة واحدة، أو في عدد من اللغات** فيما يمارس النمطيون نمذجة مقاربة **محايدة نظريا**" تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام.

إن الدراسة النمطية لا تكون ذات نفع إلا إذا أطرت **مجموعة من الفرضيات النظرية** ولا تكون النظرية "اللسانية" في المقابل ذات جدوى إلا إذا كشفت عن **مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق**

يتضمن التعريف (7) شطرين شطراً تقريرياً وشطراً موقفياً. يشير ديك في الشطر الأول إلى أحد أهم تطورات الفكر اللساني الحديث الذي يمكن حصره في ثلاث مراحل: مرحلة الجمع والتصنيف ومرحلة ... ومرحلة التنميط.

[illegible] الدرس اللساني في المرحلة الأولى تجميع المعطيات [illegible] [illegible] من حيث خصائصها البنيوية. كان تشومسكي أول من [illegible] [illegible] هذا المنهج التصنيفي إلى وضع نظرية لسانية عامة [illegible] [illegible] عدة أنحاء خاصة وهي النظرية التوليدية التحويلية. كما [illegible] أن المرحلة الثالثة تمثل [illegible] على ظهور ما سمّي "[illegible] [illegible]" [illegible] هذا الاتجاه اللساني من ملاحظة أن النظرية التوليدية التحويلية، في بدايتها، وُضعت على أساس معطيات لغة واحدة (أو [illegible] [illegible])، فكانت تعميماتها صالحة لتلك اللغة (أو تلك اللغات) وغير واردة [illegible] اللغات الأخرى [illegible] إسقاط بنية لغات معينة على بنية باقي [illegible]. [illegible] اللسانيات النمطية مفهوم النحو الكلّي كما ورد في النظرية التوليدية التحويلية وعوّضته بمفهوم النمط الذي اتُّخذ معياراً في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية. من هذه الفصائل الكبرى، كما هو معلوم، "اللغات السلسلية" و"اللغات غير [illegible]" و"اللغات ذات الرتبة الحرة" في مقابل "اللغات ذات الرتبة [illegible]" و"[illegible] [illegible]" في مقابل "اللغات [illegible]" وغير ذلك.

يجب أن نشير هنا إلى أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات [illegible] كان لها تأثير واضح في التنظير التوليدي [illegible] [illegible] حيث [illegible] [illegible] في مفهوم النحو الكلي وفي صياغة علاقته بالأنحاء الخاصة [illegible] [illegible] [illegible] عن طريق ما سمّي "تثبيت [illegible]".

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] موقف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] نظري معين [illegible] الإطار [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ممكن من [illegible] على أكبر عدد من [illegible] [illegible] [illegible] الممكنة.

من العدة التي أعدتها نظرية النحو الوظيفي لتحصيل الكفاية النمطية نسجل مبادئ التي على النحو ربط تنميط اللغات بالمكونات النحو ، السعي في إحراز أكبر قدر ممكن من التجريد في صوغ المبادئ والقواعد .

(أ) من المكونات اللغوية المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي مجموعة من مبادئ العامة التي تحكم ترتيب المكونات في مجالات الجملة كمبدأ الإسقاط الأحادي ومبدأ الإبراز التداولي ومبدأ التعقيد المقولي وغيرها .

تتخذ هذه المجموعة من المبادئ أساساً لتنميط اللغات ورصد تطورها مثال ذلك التمييز بين اللغات ذات المجال البعدي التي ترتب المفصلات بعد الرأس واللغات ذات المجال القبلي التي ترد فيها المفصلات قبل الرأس .

ويشكّل التفاعل بين هذه المبادئ منطلقاً لانتقال لغة ما من نمط إلى نمط آخر .

سنعود إلى قضايا التنميط ورصد التطور في مبحث لاحق.

(ب) تستلزم الكفاية النمطية أن تكون قواعد النحو بالغة أكبر قدر من التجريد لكي تنطبق على أكبر عدد من اللغات وأن تكون في الوقت ذاته أقرب ما يمكن القرب من الوقائع اللغوية المعقدة .

يكتب ديك في هذا الصدد (ديك 1997 أ : 16) "نقصد بالتجريد المسافة القائمة بين العبارات اللغوية في لغة ما وبين البنيات التحتية التي تحتل هذه العبارات..

لكي تنطبق على لغات أي نمط، يجب أن تكون النظرية على قدر معين من التجريد؛ ولكي يمكن أن تكون ذات إجرائية فعلية، يجب أن تظل متصلة ما أمكنها الالتصاق بالظواهر اللغوية .

حين تكون النظرية موغلة في الالتصاق بالواقع اللغوي في لغات خاصة، يصبح من غير الممكن استخدام مفاهيمها في وصف لغات أخرى

في مقابل ذلك، عندما تكون النظرية مفرطة في التجريد، يعسر عليها تحقيق هدفها الذي هو الوصول إلى تعميمات دالة في اللغات الخاصة فتفقد بذلك [illegible]

يشكل هذا السعي في إحراز التوسط بين التجريد المفرط والالتصاق بالواقع اللغوي المراد مقاربته أحد الضوابط الأساسية في النمذجة كما سيتضح من الفحص الموالي لنماذج نظرية النحو الوظيفي

2.2 – النماذج

فيما يخص تطور نظرية النحو الوظيفي من حيث بناء الجهاز الواصف وصياغته، اعتدنا على التمييز بين مراحل ثلاث (المتوكل (2003) و(2005 ب)): مرحلة ما قبل النموذج المعيار (ديك (1978)) ومرحلة النموذج المعيار (ديك (1997)) ومرحلة ما بعد النموذج المعيار.

نريد أن نقترح هنا تصنيفاً آخر لما أفرزته نظرية النحو الوظيفي من نماذج يربط ظهور هذه النماذج بالسعي العام في تحصيل الكفايات الثلاث التي عرضنا لها في المبحث السابق

من هذا المنظور، يمكن القول إن المنطلق كان نموذجاً أوّليّاً (أو نموذج نواة) تم توسيعه وإغناؤه وإعادة النظر في تنظيم بنيته على أساس روافد السعي التدريجي في بلوغ الكفاية التداولية أولاً فالكفاية النمطية ثانياً ثم الكفاية النفسية ثالثاً

1.2.2 – النموذج النواة

نقصد بالنموذج النواة أوّل نماذج نظرية النحو الوظيفي المعروض له في كتاب ديك الأول (ديك (1978)).

مكونات هذا النموذج الأولي، حسب ترتيبها في آلية الاشتغال، أربعة مكونات: الخزينة فقواعد إسناد الوظائف فقواعد التعبير ثم القواعد التطريزية.

(أ) الخزينة تضمّ اثنان: **معجم** يؤوي المفردات الأصول **وقواعد تكوين** تضطلع باشتقاق المفردات الفروع (كأفعال الانعكاس وأفعال المطاوعة والأفعال العلية والمصادر وأسماء الفاعلين وغيرها) من المفردات الأصول.

يُمثل للمفردات، الأصول منها والمشتقة في شكل أطر حملية تحدد مقولتها المعجمية ووظائف موضوعاتها الدلالية وما يفرضه على موضوعاته من قيود انتقاء.

يُتخذ الإطار الحملي، أصلا أو مشتقًا، مادة أوّلية لصياغة بنية تحتية للعبارة اللغوية.

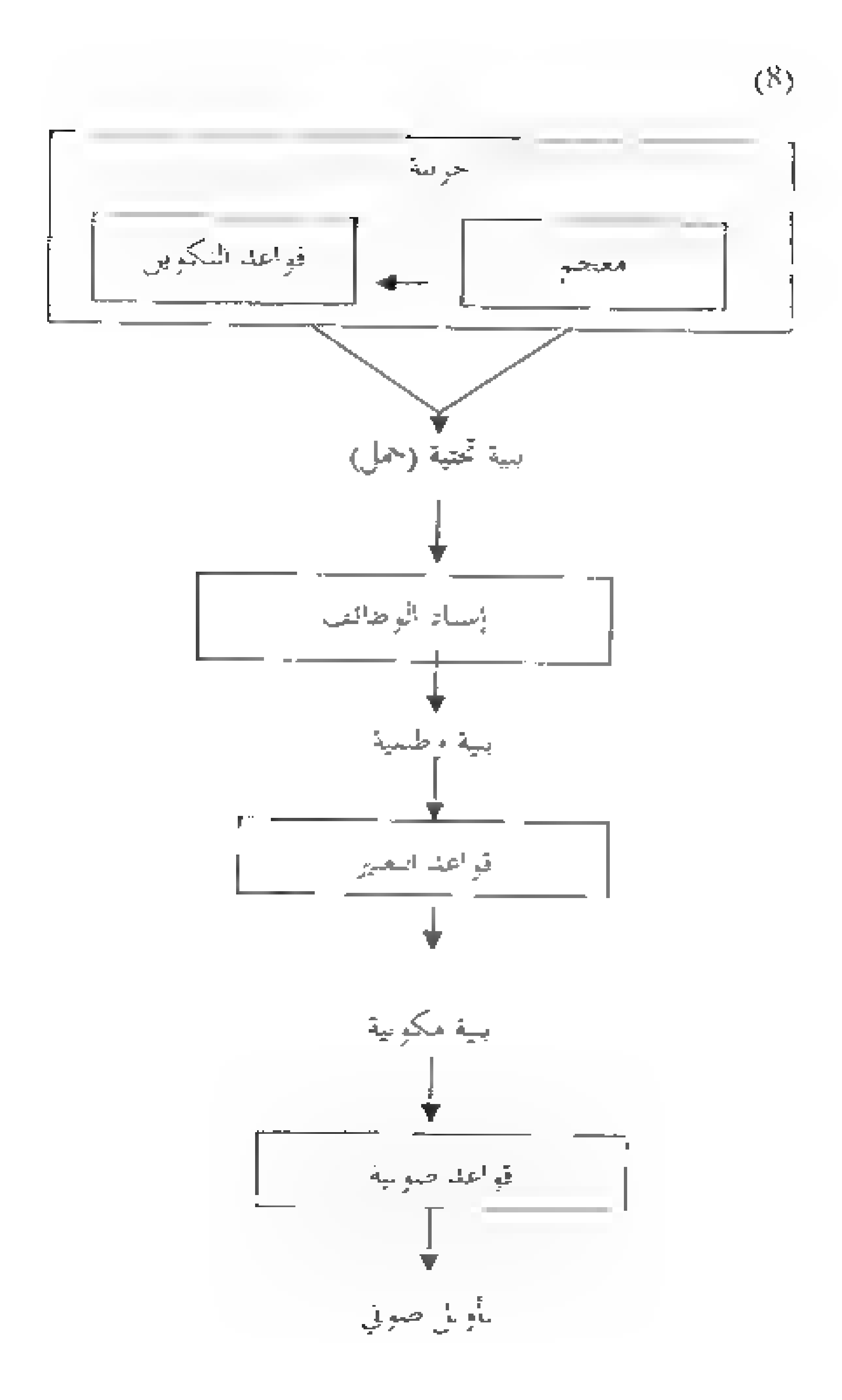
(ب) تشكل البنية التحتية **حملا** تحدَّد فيه كل الخصائص الدلالية مؤشر لها في شكل **مخصِّصات** وسمات (جهية، زمنية ...) ووظائف دلالية ويُنقل الحمل إلى **بنية وظيفية** تامة التحديد عن طريق إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول ثم إسناد الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة.

(ج) تتخذ البنية الوظيفية دخلاً لقواعد التعبير وهي مجموعة قواعد مسؤولة عن وتحديد الخصائص الصرفية والتركيبية (الرّتبيّة) والتطريزية (النبرية والتنغيمية) على أساس ما يُورَد في البنية الوظيفية.

(د) يأخذ خرج قواعد التعبير شكل بنية مكوِّنية تنقل بواسطة القواعد الصوتية إلى تأويل صوتي للعبارة اللغوية.

يمكن توضيح اشتقاق العبارة اللغوية في هذا النموذج بواسطة الرسم التالي:

(٨)


حزمة
قواعد التكوين
معجم
بنية تحتية (حمل)
إسناد الوظائف
بنية وظيفية
قواعد التعبير
بنية مكونية
قواعد صوتية
تأويل صوتي

2.2.2 – روافد الكفاية وتطور النمذجة

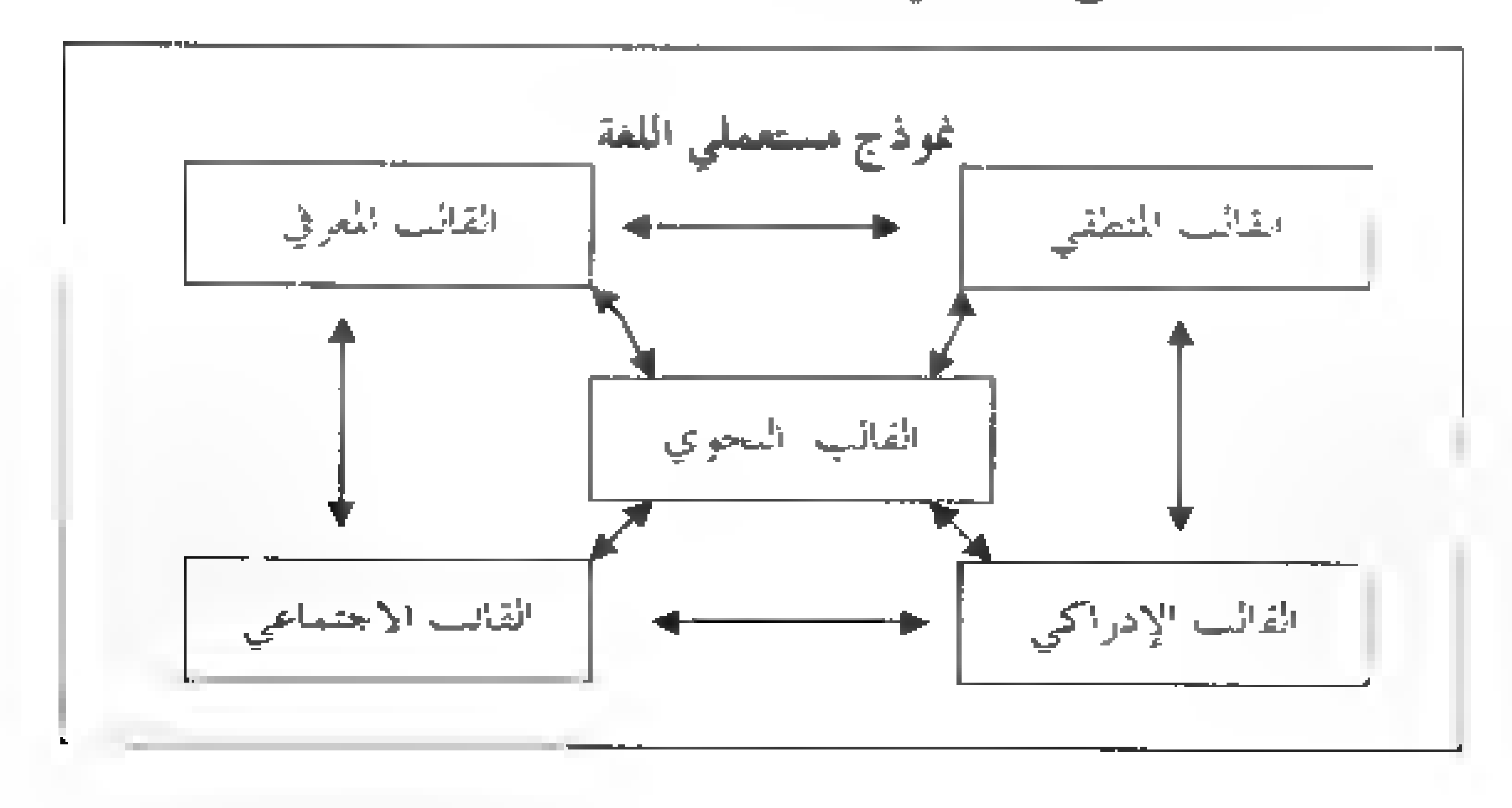
كان النموذج النواة الممثل لسانه بالرسم (8) لبنة أولى في صنعة النموذج الذي تبنته على أساس ما توصلت إليه نظرية النحو الوظيفي في سعيها حد إحراز الكفايات الثلاث.

1.2.2.2 – الرافد التداولي: النموذج المعيار

من نتائج السعي في تحصيل الكفاية التداولية تعدد النموذج الأول توسيعا وإضافة وتدقيقا

(أ) على أساس مبدأ أن التواصل لا يتم بواسطة المعرفة اللغوية الصرف فحسب بل كذلك بواسطة تفاعل هذه المعرفة مع معارف أخرى، على أساس أن القدرة التواصلية تشمل، كما سبق أن بيّنا، ملكات معرفية ومنطقية واجتماعية وإدراكية إلى جانب الملكة اللغوية. أصبح الهدف الأساسي بناء نموذج لمستعملي اللغة يوضح تكوينه وطريقة اشتغال مكوناته برسم (9):

(9) نموذج مستعملي اللغة



نجد الرسم (9) أن نموذج مستعملي اللغة يتكون من خمسة قوالب تمثل مختلف القدرات التواصلية الخمس وتتفاعل فيما بينها على أساس أن كل قالب يتمتع باستقلال مبادئه وإوالياته لكنه يشكّل دخلا وخرجا من شقائقه.

(ب) بعد أن كانت الخصائص الممثل لها في النموذج النواة محصورة في الخصائص التداولية الخارجية والداخلية أصبحت تشمل السمات الإنجازية والوجهية.

الفرق بين البنيتين التحتيتين في النموذج النواة والنموذج المعيار توضحه الترسيمتان التاليتان:

(10) <u>البنية التحتية في النموذج النواة:</u>

[(محمول) [(س^1) ... (س^ن)] (ص^1) ... (ص^ن)]] حمل

(11) <u>البنية التحتية في النموذج المعيار</u>

[إنجاز [وَجه [قضية [حمل]]]]

يُمثّل لمعنيي السمات التداولية المضافتين (القوة الإنجازية والوَجه)، كما يتبين من الترسيمة (11)، في طبقتين تعلوان طبقتي القضية والحمل في بنية تحتية متعددة الحيوز حيث يقع الحمل في حيز القضية والقضية في حيز الوجه الذي يتموضع في حيز القوة الإنجازية

(ج) الوظائف التداولية في النموذج الأوّلي أربع وظائف: وظيفتان داخليتان هما المحور والبؤرة ووظيفتان خارجيتان هما المبتدأ والذيل

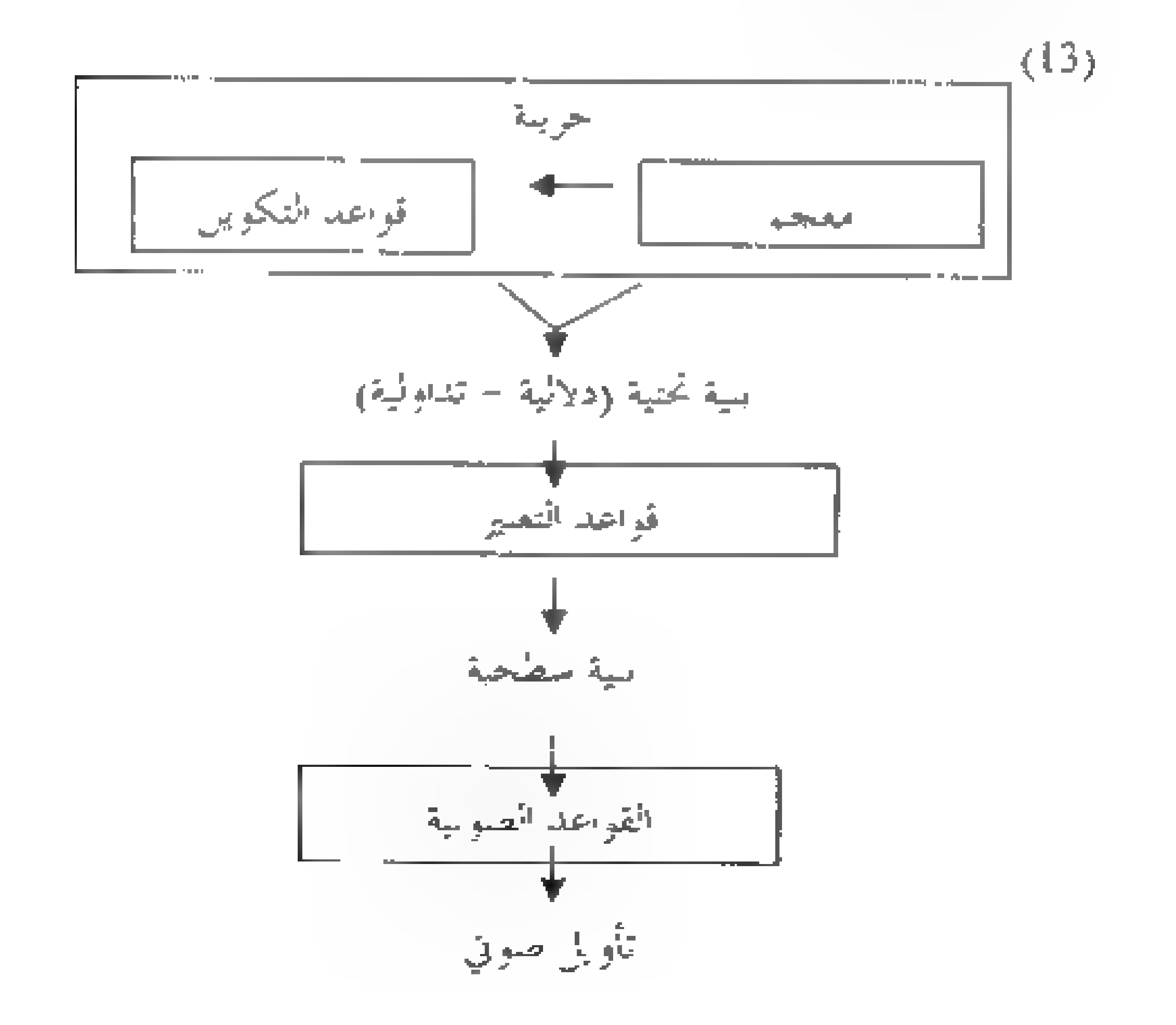
من أمثلة تـوارد هذه الوظائف الأربع الجملة (12):

(12) أما خالد (مبتدأ)، فقد تزوجها (محور) أبوه (بؤرة)، هند (ذيل)

أثبتت مجموعة من الدراسات عدم كفاية هذا العدد من الوظائف لوصف ما يتعلق بها من ظواهر فأضيفت إلى وظيفتي المبتدأ والذيل وظائف خارجية أخرى صنفت إلى فواتح وتوابع وحوافظ وخواتم تعتبر دورها في مطلع بنية الخطاب كما فرّعت وظيفة المحور إلى محور معطى ومحور معاد ومحور جديد ووظيفة البؤرة إلى بؤرة جديد وبؤرة تعويض وبؤرة حصر وبؤرة انتقاء كما سبق أن بيّنا ذلك في أحد مباحث الفصل الأول.

لا تغير هذه الإضافات التداولية، رغم أهميتها، من مسطرة الاشتقاق المعتمدة في النموذج الأولي إذا نحن استثنينا أن البنية التحتية لم تعد مجرد حمل بل بنية تامّة التحديد من حيث الدلالة والتداول معاً كما يتبين من الترسيمة التالية:

(13)



2.2.2.2 – الرافد النمطي: نحو الطبقات القالبي

كان هاجس استشراف الكفاية النمطية حاضراً في صياغة النموذج منذ بدايته ومن أبرز مظاهر حضور هذا الهاجس صوغ مبادئ عامة تحكم بنية مكونات داخل الجملة والمركب الاسمي كليهما وداخل "النص" الكامل نفسه (ديك (1997 أ))

من المبادئ المتحكمة في الرتبة داخل كلّ من الجملة والمركب الاسمي مبدأ "الإبراز التداولي" الذي يقضي بموقعة العناصر الحاملة لوظيفة تداولية خاصة (بؤرة المقابلة على الخصوص) في حيّز ما قبل الرأس في نمط "اللغات ذات المجال البعدي" كاللغة العربية.

كان استكشاف انطباقية مثل هذه المبادئ الرتبية على الجملة والمركب الاسمي منطلقاً لأبحاث استهدفت تعميق التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب نلخص نتائجها كالتالي:

(أ) في مرحلة أولى، اقترح رايكوف (رايكوف (1992)) نفس بنية لكل من حمل الجملة والمركب الاسمي، بنية تتضمن ثلاث طبقات: صفة وصفية تعلوها طبقة تسويرية تعلوهما طبقة تأطيرية:

(14) حمل الجملة / المركب الاسمي:

[[تأطير [تسوير [وصف [رأس] وصف] تسوير] تأطير]].

(ب) في مرحلة ثانية، توصلنا (المتوكل (2003)) إلى إمكان توسيع البنية (14) بإضافة طبقة رابعة تضطلع بإيواء السمات الوجهية باعتبار أن هذه الفئة من السمات حاضرة في المركب الاسمي حضورها في الجملة:

(15) القضية / المركب الاسمي

[[وجه [تأطير [تسوير [وصف[رأس] وصف] تسوير] تأطير] وجه]].

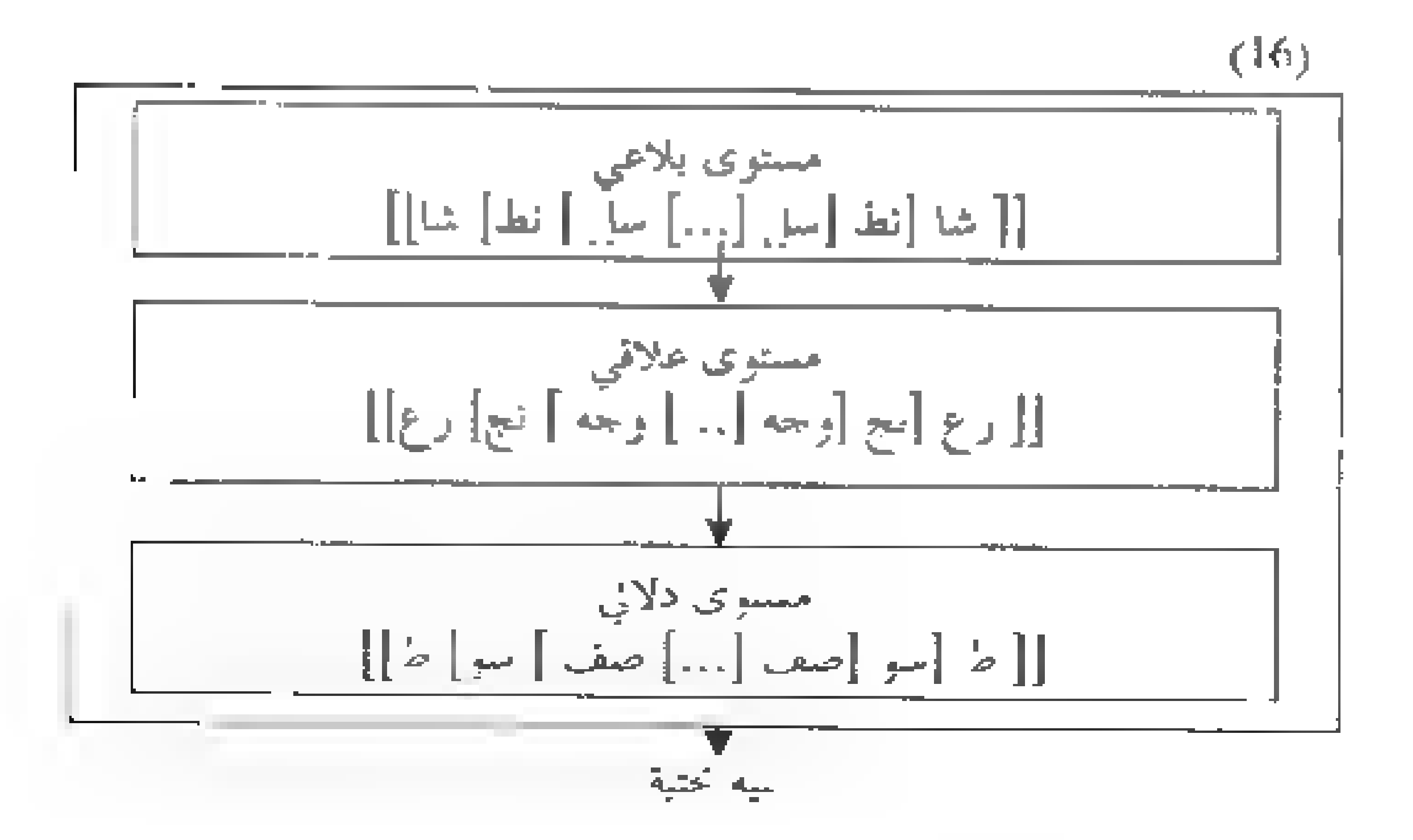
تتضمن كل طبقة من الطبقات الأربع مخصصات ولواحق على أساس أن ترد المخصصات في مجال ما قبل الرأس واللواحق في مجال ما بعده:

(ج) في ثالث مرحلة من تعميق البحث في تواري بنيات مختلف أقسام الخطاب (مركب اسمي، جملة، نص متكامل)، اقترحنا (متوكل، 2003) ما اصطلحنا على تسميته "بنية الخطاب النموذجية" التي يمكن تلخيص أهم ملامحها كالتالي:

تتكون بنية الخطاب التحتية من ثلاثة مستويات: **مستوى بلاغي** يتضمن ثلاث طبقات تؤشر للمركز الإشاري ونمط الخطاب وأسلوبه **ومستوى علاقي** يتضمن طبقة الاسترعاء وطبقة الإنجاز وطبقة الوجه ومستوى دلالي يرتكز على الطبقات الثلاث المعهودة الآنف ذكرها وهي الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية.

صورة المستويات الثلاثة وما تحويه من طبقات توضحها الترسيمة التالية:

(16)



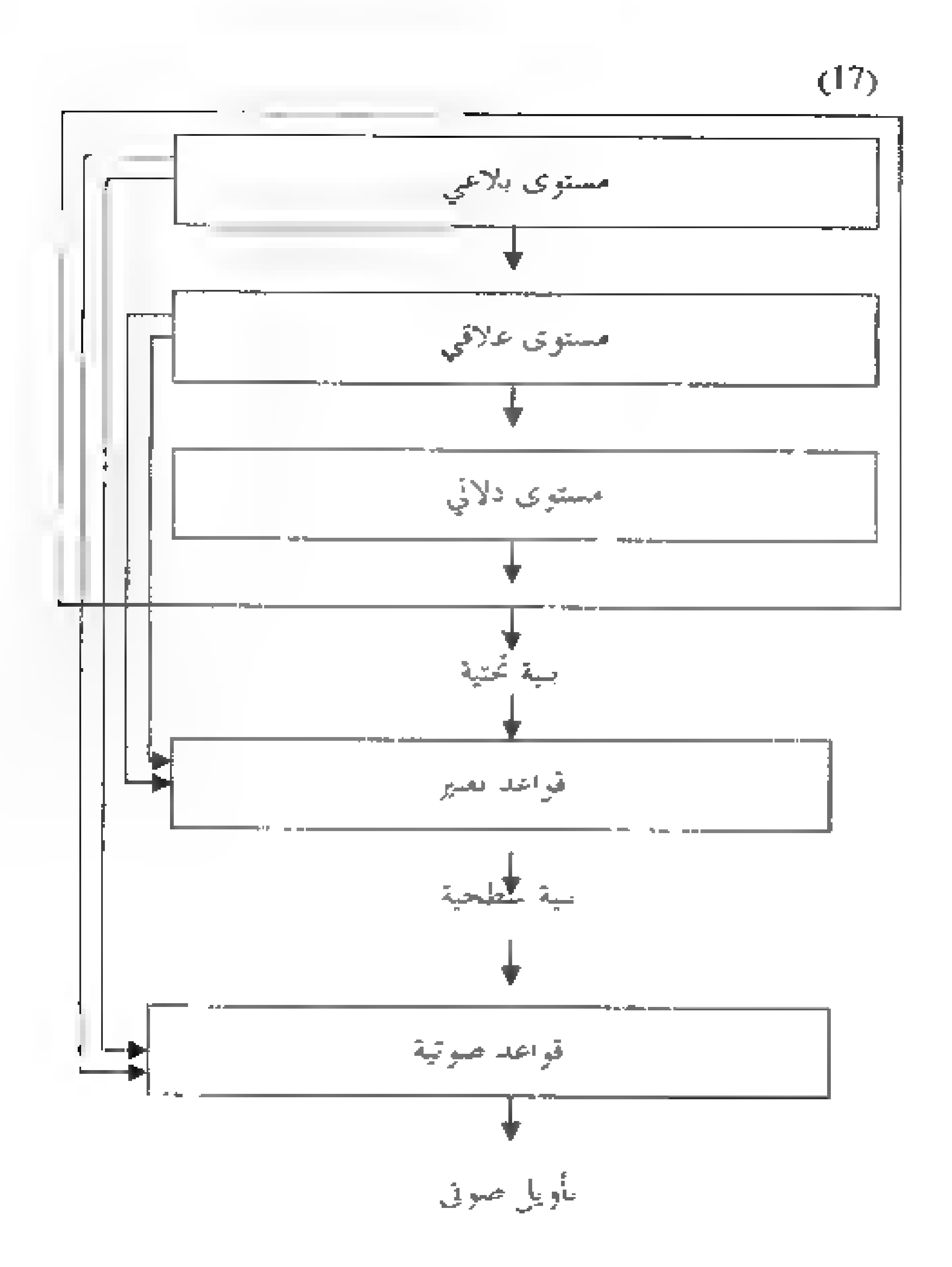
تؤشر السمات الإشارية (شا) للمتخاطبين وزمان ومكان التخاطب في حين تؤشر السمات النمطية والأسلوبية (نط) و(سل) على نمط الخطاب (حديث، سرد، نص حجاجي أو علمي ...) وأسلوبه (رسمي / غير رسمي، مهذب / غير مهذب...) في شكل مخصصات (ما قبل الرأس) أو لواحق (ما بعد الرأس).

وتؤوي الطبقات (رغ) و(نج) و(وجه) السمات الاسترعائية التي تتحقق بواسطة أدوات كأدوات النداء والسمات الإنجازية الحرفية منها والمستلزمة (إخبار، سؤال، أمر، وعد، وعيد ...) والسمات التوجيهية التي تؤشر موقف المتكلم من محتوى خطابه (شك، يقين، انفعال، تعجب، مدح، ذم...)

أما طبقات المستوى الدلالي (ض) و(سو) و(صف) فهي محط التأشير بمخصصات ولواحق للسمات الزمنية والجهية المرحلية (شروع، مقاربة، استمرار ...) والجهية الكمية (تام / غير تام) على التوالي.

تتخذ السمات المتوافرة في كل المستويات الثلاثة دخلاً على أساسه تشتغل قواعد التعبير التي تنقل البنية التحتية إلى بنية سطحية تؤوّل صوتياً بواسطة القواعد الصوتية وفقاً للترسيمة (17)

(17)



مستوى بلاغي
مستوى علاقي
مستوى دلالي
بنية تحتية
قواعد تعبير
بنية سطحية
قواعد صوتية
تأويل صوتي

عن الأسهم المنطلقة من خانات المستويات الثلاثة أمرين هامين:

أولاً: أن هذه المستويات تشتغل بشكل قالبي مستقلاً بعضها عن بعض متصلاً بعضها إلى بعض؛

ثانياً: أن خصائص البنيتين الصرفية – التركيبية والصوتية تدخل في تحديدها السمات المؤشر لها في المستويين البلاغي[1] والعلاقي، كذلك، وخاصة من سمات المستوى الدلالي.

تتدخل سمات المستوى العلاقي، مثلاً، في تحديد صرفات البنية السطحية ورتبة مكوناتها كما تقوم بدور تحديد الخصائص التطريزية حيث يسند التنغيم طبقاً للقوة الإنجازية والنبر للمكون الحامل للوظيفة التداولية بؤرة.

لتوضيح هذا الأمر، نورد المثال التالي حيث تحدّد القوة الإنجازية سؤال أن تتصدر الجملة بأداة استفهام (هل) وتنغيمها المتصاعد وتحدّد بؤرة مقابلة تقدم المكون المفعول وحمله النبر المركزي:

(18) **أخالداً** قابل بكر؟

(2) البنية النموذجية بنية مجرّدة يتم تحققها في مختلف أقسام الخطاب [illegible] انطلاقاً من النص إلى المفردة ومروراً بالجملة والمركب الاسمي وفق مسطرة إجرائية لكل قسم من هذه الأقسام كما يتبين من سلمية التحقق التالية:

(19) سلمية تحقق البنية النموذجية:

النص > الجملة > المركب الاسمي > المفردة

(3) يمكن عدّ البنية النموذجية إحدى الكليات اللغوية التي تتحقق في مختلف اللغات الطبيعية حسب وسائط تغلّب مستوى على مستوى آخر على هذا

الأساس، يمكن إرجاع اللغات إلى نمطين رئيسيين: نمط "اللغات الموجهة تداوليا"، المغلبة للمستويين البلاغي والعلاقي ونمط "اللغات الموجهة دلاليا" التي تغلب المستوى الدلالي على المستويين الآخرين:

(20) اللغات الموجهة تداوليا ..... اللغات الموجهة دلاليا

ينعكس التفاوت في تغليب المستويات التحتية على البنية الصرفية-التركيبية من حيث "الشفافية" و"الكتوم". فاللغات الموجهة تداوليا غالبا ما تكون شفافة التركيب تفرد للخصائص التداولية مجالا (ما قبل الرأس) متميزاً عن مجال الخصائص الدلالية (ما بعد الرأس) في حين لا نكاد نجد هذا التمييز بين مجالي فئتي الخصائص هاتين في اللغة الموجهة دلاليا.

إذا كان الجمع بين التوجه التداولي وشفافية التركيب من جهة وبين التوجه الدلالي وكتوم التركيب من جهة ثانية يرقى إلى قدر معقول من الورود أمكن إتمام المتوالية النمطية (20) على الشكل التالي[3]:

(21) { اللغات الموجهة تداوليا ..... اللغات الموجهة دلاليا }
{ ↓ ↓ }
{ اللغات شفافة التركيب . اللغات كاتمة التركيب }

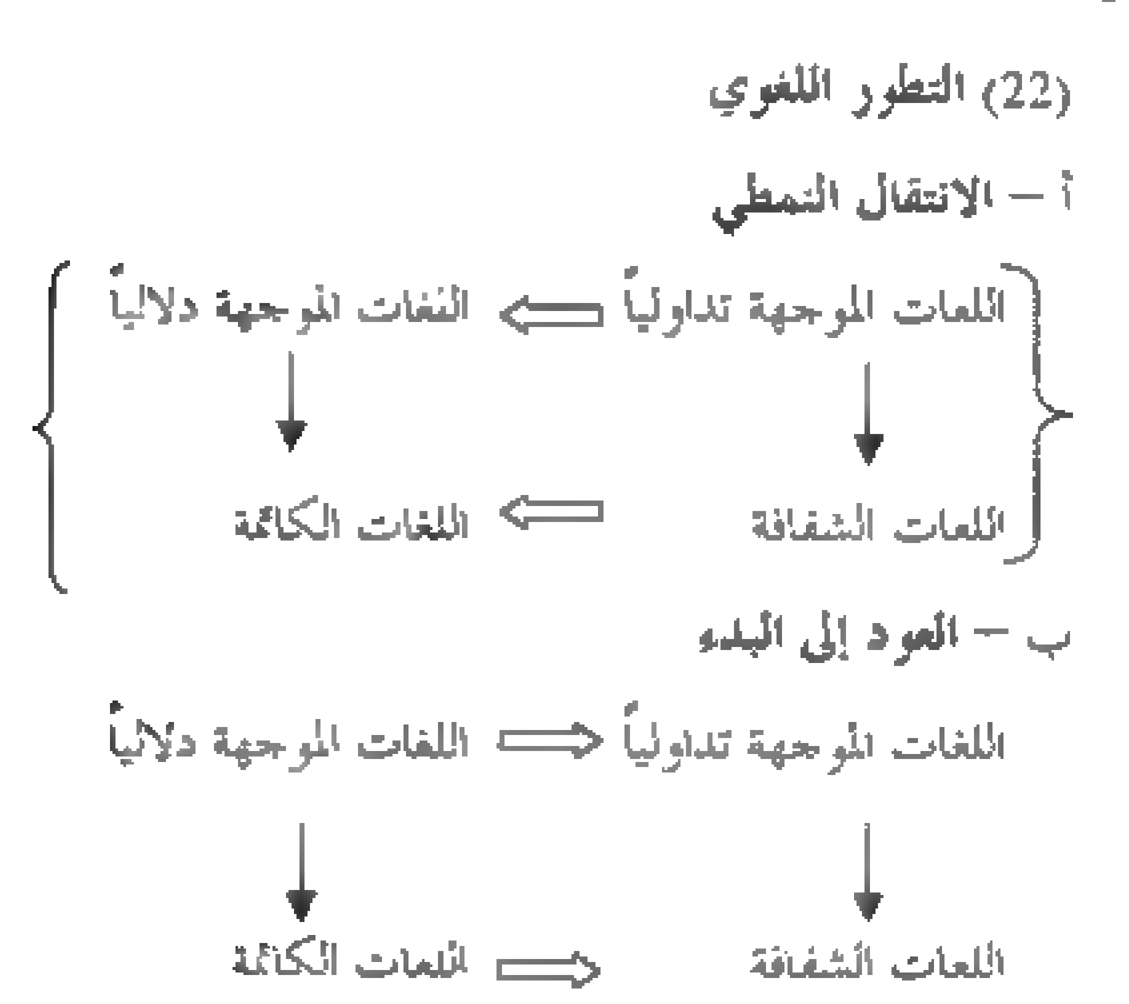
اللغات إذن، حسب المتوالية (21)، نمطان أصلان وأنماط فرعية تتموقع داخل المتوالية حسب اقترابها من هذا النمط الأصل أو ذاك.

(4) يمكن افتراض أن للمتوالية (21) في رصد تطور اللغات من الورود ما لها في التنميط.

تنزع اللغات الموجهة تداولياً، تحت ضغط عوامل خارجية وعوامل داخلية (كفقدان حرية الرتبة مثلا) إلى الانتقال إلى نمط اللغات الموجهة دلالياً كما يحصل الآن في اللغات العربية الدوارج. وفي حالة بلوغ هذه

المشروع مسماه حيث يقتضي الانتقال إلى الخروج من حيز "اللغات الممكنة" إلى "اللغات غير الممكنة" يبدأ مسلسل العودة إلى النمط الأصل أي العودة إلى شفافية التركيب الصامتة، كما مر بنا، لنجاح عملية التواصل.

تطور اللغات، في إطار التصوّر المدافَع عنه هنا، يتم وفق الترسيمة التالية:



3.2.2.2– الرافد النفسي: نحو الخطاب الوظيفي

من المعلوم أن نظرية النحو الوظيفي استشرفت تحصيل الكفاية النفسية منذ نشأتها إلى جانب إحراز الكفايتين الأخريين.

كان التوق إلى بلوغ الكفاية النفسية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، دافعا في إخضاع قواعد النحو للواقعية النفسية حيث أفضت عن طريق نحو ملة باعتبارها لا تطابق إواليات إنتاج الخطاب ولا إواليات فهمه.

رغم مثل هذه التعديلات التوصيفية، لوحظ في السنوات الأخيرة أن النموذج المعيار يظل قاصراً عن رصد عملية إنتاج الخطاب فاقترحت منذ ذلك في هذا المضمار ثلاثة نماذج "نحو النامي" (ماكنـــري (1998)) ونموذج "نحو المتكلم" (باكر (2001)) ثم نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" (هنخفلد (2005))

الجامع بين هذه النماذج الثلاثة أنها تسعى في صوغ نموذج لعملية إنتاج الخطاب، نموذج يعكس من حيث مكوناته واتجاهه وإواليات اشتغاله حركية هذه العملية والأشواط التي تقطعها من انطلاقها إلى منتهاها.

سنقصر الحديث هنا على نموذج نحو الخطاب الوظيفي لسببين اثنين: **أولاً، لأنه النموذج المعتمد حاليا داخل عشيرة النحو الوظيفي وثانيا: لأنه** النموذج المتبنى في البحث اللغوي العربي إلى جانب نحو الطبقات القالبي المعروض له في المبحث السابق.

أفردنا من مكان آخر (المتوكل (2005 أ)) لهذا النموذج، نظرا لأهميته الراهنة، عرضاً شافياً نكتفي بتلخيص ما ورد فيه كالتالي:

مكونات الجهاز الواصف المعتمد في نحو الخطاب الوظيفي أربعة مكونات هي: "المكون المفهومي" (أو المعرفي) و"المكون النحوي" و"المكون الإصاتي" و"المكون السياقي"

(أ) يرصد المكون المفهومي المعارف اللغوية وغير اللغوية كما يرصد قصد المتكلم من الخطاب المزمع إنتاجه. ويعدّ هذا المكون "القوة الدافعة" بالنظر إلى المكونات الأخرى:

(ب) تُحدَّد خصائص الخطاب في المكون النحوي في ثلاثة مستويات: مستوى علاقي (تداولي) ومستوى تمثيلي (دلالي) ومستوى بنيوي.

مستويات العلاقي والتمثيلي خرجان لإوالية "الصياغة" التي تمثل الخطاب في المستوى الأول في شكل فعل خطابي يتضمن محوى قضوي قوامه فعل إحالي وفعل حملي وخصائص الخطاب الدلالية في المستوى الثاني كما يبدو من البنيتين العامتين التاليتين.

(23) (فعل خطابي: [انجاز [محوى قضوي: [(فعل إحالي) (فعل حملي)]]])

(24) (مخصّص واقعة: [محمول (س¹).. (س ن (ص¹) .. (ص ن)])

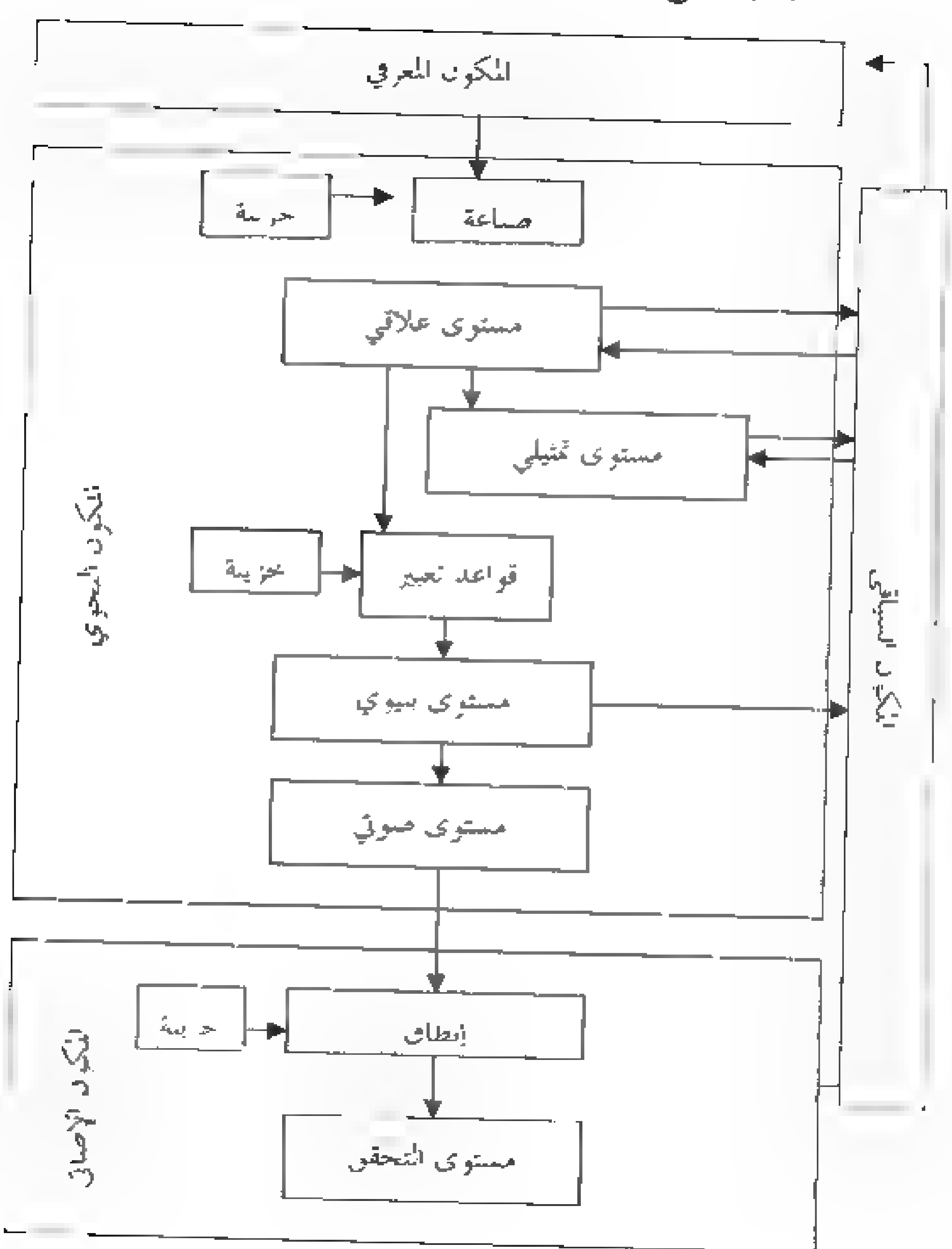
وتتكفل إوالية قواعد التعبير بنقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي تحدّد فيه الخصائص الصرفية – التركيبية والخصائص الصوتية.

(ج) تخرج قواعد التعبير بنية صرفية–تركيبية -- صوتية مجرّدة يضطلع المكون الإصاتي ("الفونيتيكي") بإنطاقها في شكل عبارة لغوية محققة

(د) المكون السياقي محط رصد العناصر المقامية والمقالية التي تواكب إنتاج الخطاب ويقوم بدور الربط بين المكونات الثلاثة الأخرى

توضح الترسيمة (25) تكوين جهاز نحو الخطاب الوظيفي وطريقة اشتغاله

(25) نموذج نحو الخطاب الوظيفي



إذا ما نحن قارنا بين نموذج نحو الخطاب الوظيفي والنموذج المعيار وجدنا أن الفرق بينهما يكمن في الخواص التالية:

أولاً، تم الفصل بين التداول والدلالة بحيث أصبحا يشكلان مكونين مستقلين متعالقين؛

ثانياً، لم تعد الخزينة مكوناً قائم الذات بل أصبحت موزعة بين بنيات المكونين النحوي والإضافي تغترف منها المفردات والمخصصات ومختلف المصرفات والوحدات الصوتية والتطريزية المناسبة؛

ثالثاً، تعد البنية السطحية مخرجَ قواعد التعبير صالحة لا للتأويل الصوتي فحسب بل كذلك للتأويل الخطي والتأويل الإشاري. بهذه الخاصية الهامة، يصبح من الممكن استخدام نفس الجهاز الواصف في رصد إنتاج خطاب المنطوق والخطاب المكتوب بل والخطاب الإشاري. بتعبير آخر، تمكننا هذه الخاصية من استعمال نفس الجهاز لرصد عملية التواصل بمختلف قنواتها.

3– النظرية الوظيفية واللغة العربية

سار المنحى اللساني الوظيفي بالمغرب في اتجاهين أساسيين اثنين: كان الهدف في المرحلة الأولى بناء أنحاء وظيفية أو أقساط من أنحاء وظيفية لغات متواجدة بالمغرب خاصة منها اللغة العربية. بعد ذلك وموازاة مع ذلك، وُسِّع حقل البحث ليشمل أيضا التواصل بكل أنماطه ومجالاته وقنواته اللغوية منها وغير اللغوية انطلاقا من مبدإ أن النظرية الوظيفية المثلى يجب أن تسعى في إحراز الكفايتين النموذجية والإجرائية معا، أن تستخدم لا في وصف اللغات من حيث بنيتها فحسب بل كذلك من حيث استعمالها في القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية.

1.3– بناء نحو اللغة العربية الوظيفي

أشرنا في مبحث سابق إلى أن البحث اللساني الوظيفي بالمغرب عُني ببناء أنحاء وظيفية للغات متعددة وطنية وأجنبية قصد المقارنة وسعيا في

خصّ بالكفاية النمطية. إلا أن الجهد الأكبر في هذا البحث سُخّر له عربية الفصحى وشتى الدوارج

تم بناء نحو اللغة العربية الوظيفي في مراحل أربع تصاعدية متعاقبة مقاربة الوظيفية بدءاً من النموذج النواة وانتهاء بنموذج نحو الخطاب الوظيفي

1.1.3 - نحو اللغة العربية النواة

اتّخذ النموذج الأول، ما اصطلحنا على تسميته "النموذج النواة"، مصدراً للدراسة مجموعة من ظواهر اللغة العربية يمكن ردّها إلى ثلاثة مجالات كبرى هي: المعجم والاشتقاق والوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) وبنية الجمل وأنماطها.

1.1.1.3 - المعجم والاشتقاق

أقمنا البحث في المعجم (المتوكل 1988 أ) على التمييز بين مفردات أصول ترصد في الشق الأول من الخزينة (المسمّى "معجماً") في شكل مداخل معجمية ومفردات فروع (أو مشتقة) تنتج عن إجراء قواعد تكوين المحمولات التي تتخذ دخلاً لها المفردات الأصول.

افترضنا ثمة أن المفردات الأصول هي المحمولات الأفعال الثلاثية مصوغة على أحد الوزنين "فَعَل" و"فعِل". على هذا الأساس، عُدّت جميع مفردات الأخرى (أفعالاً وأسماء "مصادر" وصفات) مفردات مشتقة

فيما يخص قواعد تكوين المحمولات الفعلية المشتقة، اهتممنا بالجوانب الأساسية التالية

(أ) تعدّ قواعد تكوين القواعدُ المنتجة بحيث نقصي من مجال هذه القواعد المفردات المشتقة المحصورة العدد. فلا يمكن، مثلاً، أن يُعدّ وزن "فاعل" وزناً منتجاً في اشتقاق الأفعال الفعلية (أو "الفعلة") إذ إن الأفعال الواردة على هذا الوزن وبهذا المعنى أفعال محدودة كالفعل "**باعد**" مثلاً

هذه الأفعال المحصورة العدد لا تعد ناتجة عن إجراء قاعدة تكوين . لذا كان صرفيها يوحي بالاشتقاق بل ترصد في المعجم وكأنها مفردات غير متعلم علماً بأنها في ذلك شأن المفردات غير المشتقة.

(ب) يحدد تكوين المفردات شكل سلاسل اشتقاقية حيث من الممكن أن تصبح مفردة مشتقة مصدر اشتقاق لمفردات أخرى

من أمثلة ذلك أن الفعل "كاتب" المشتق من الفعل "كتب" يصبح بدوره مصدر اشتقاق للفعل "تكاتب" وفقا للسلسلة الاشتقاقية التالية

(26) فعَل ⇐ فاعَل ⇐ تفاعل

(ج) تصنف قواعد التكوين، بالنظر إلى التأثير التي تحدثه في مقولة المفردة الأصل أو في محلاتيتها الكمية والكيفية.

(1) قواعد التكوين قواعد تحافظ على مقولة المفردة الدّخل وقواعد تنقل هذه المفردة من مقولة معجمية إلى مقولة معجمية أخرى من الصنف الأول القواعد التي تشتق أفعالا من أفعال أو أسماء من أسماء. مثال ذلك قاعدة الجعل المسؤولة عن اشتقاق فعل مصوغ على وزني "أفعَل" و"فعّل" من فعل ثلاثي ذي الوزن "فعَل" أو الوزن "فعِل". تخرج هذه القاعدة على سبيل المثال، الفعلان "أشرب" و"شرّب" المشتقان من الفعل "شرب"

ومن القواعد المغيرة للمقولة قاعدة اشتقاق المصدر التي تنقل مفردة فعلاً إلى مفردة اسم كالذي يحصل حين نشتق "الكتابة" من الفعل "كتب" مثلاً أو حين نشتق "اسم المنفذ" (اسم الفاعل تقليداً) "كاتب" من نفس الفعل

(2) يقصد بالمحلاتية الموضوعات التي من المتطلب أن تواكب مفردة ما وللمحلاتية مستويان: "محلاتية كمّية" و"محلاتية كيفية".

يراد بالمحلاتية الكمية عدد الموضوعات التي من المفروض أن تواكب مفردة على هذا الأساس، يُميَّز بين الأفعال الأحادية "كالفعل "خرج

والأفعال الثنائية كالفعل "شرب" والأفعال الثلاثية مثل كالفعل "أعطى" التي يمكن أن نرصد محلاتيتها الكمية في السيات (27 أ) و(27 ب) و(27 ج) على التوالي:

(27) أ – α (س^1)
ب – α (س^1) (س^2)
ج – α (س^1) (س^2) (س^3)

أما المحلاتية الكيفية فيقصد بها السمات الدلالية (الوظائف الدلالية وسمات الانتقاء) التي تتطلبها المفردة في الموضوعات التي تواكبها مثلا ذلك أن الفعل "**شرب**" يستلزم في موضوعيه أن يكون أولهما "حي" حاملا للوظيفة الدلالية "المنفذ" وأن يكون ثانيهما "سائلا" حاملا للوظيفة الدلالية "المتقبل" كما يتضح من الإطار الحملي (28):

(28) ش. ر. ب. {فعل} ف (س^1: <حي> (س^1)) منف
(س^2: < سائل > (س^2)) متق

التأثير الذي يمكن أن ينتج عن إجراء قواعد التكوين تأثيران: تأثير في محلاتية الكمية توسيعا أو تقليصا، بالإضافة أو النزع في عدد الموضوعات وتأثير في المحلاتية الكيفية بتغيير السمات الدلالية للموضوعات مع الإبقاء على عددها الأصلي.

من القواعد الموسّعة للمحلاتية قاعدة تكوين الأفعال الجعلية التي اقترحنا (المتوكل 1988 أ) صوغها على الشكل التالي:

(29) قاعدة تكوين الأفعال الجعلية

دخل : α {فعَل} ف (س^1)...(س^ن)

خرج: عل {أفعل / فعّل} ف (سن) جاعل...(س^1) مجعول

معنى: "يجعل (سن) (س^1) ينفذ الواقعة الدالّ عليها الفعل المدخل"

ومن القواعد المقتصة للمحلاتية قاعدة البناء للمجهول التي صغناها كما يلي

(30) **قاعدة البناء للمجهول**

دخل: α ف (س¹) منف ... (س²)

خرج: α ف (س²) متق

معنى: "يتحمل (س ن) الواقعة الدال عليها المحمول – الدخل"

في إطار النموذج النواة، تم التمييز بين ما هو أصل من المفردات وبين ما هو فرع في اللغة العربية كما تم استكشاف نسق الاشتقاق في هذه اللغة ووضع قواعده سواء منها الموسعة للمحلاتية كقواعد تكوين الأفعال الجعلية وأفعال الاعتقاد أو المقلصة لها كقواعد تكوين الأفعال المبنية للمجهول وأفعال المطاوعة وأفعال الانعكاس وأفعال الانصهار[5].

2.1.1.3 – الوظائف

نذكّر أن الوظائف في نظرية النحو الوظيفي تتوزع على ثلاثة مستويات مستقلة حيث يميز بين الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستفيد، أداة...) ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول) ووظائف تداولية (محور، بؤرة مبتدأ، ذيل)

إن الوظائف الدلالية من السمات التي تحدد بدءاً في الإطار الحملي ذاته داخل المعجم إذا كانت المفردة مفردة أصلاً أو داخل قواعد التكوين إن تعلق الأمر بمفردة مشتقة فإن تحقق هذه الوظائف في اللغة العربية قد تم رصده ضمن مقاربة المعجم وقواعد التكوين التي عرضنا لها في الفقرة السابقة. أما الوظائف التركيبية والتداولية فقد أفردنا لها دراسات خاصة (المتوكل (1983) و(1987))

1.2.1.1.3 - الوظائف التركيبية

أهم ما تم استكشافه في إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول في [illegible] [illegible] يمكن تلخيصه في ما يلي:

(أ) اللغات بالنظر إلى إسناد هاتين الوظيفتين فئات ثلاث: لغات لا تستدعي استخدام الفاعل ولا المفعول ولغات لا تستخدمه إلا [illegible] ولغات يستدعي رصد بنيتها الصرفية [illegible] التركيبية إسناد الفاعل والمفعول معا كاللغة العربية.

أهم مؤشر لورود الفاعل في اللغة العربية إمكان إسناده لغير المكون المنفذ كأن يسند إلى المكون المتقبل أو المكون المستقبل أو إلى اللاحقين المكاني والزماني كما يتبين من الأمثلة التالية:

(31) أ- شوهدت **المباراة**
ب- أعطيت **هند** خاتم ماس
ج- سيرَ **فرسخان**
د- صيم **يومُ عرفات**

نفس الرائز يبرز ورود الوظيفة المفعول إذ لا يقتصر إسنادها على المكون المتقبل بل يتعداه إلى مكونات أخرى:

(32) أ- شربت هند **كأس شاي**
ب- أعطى خالد **هندا** خاتم ماس
ج- سار عمرو **فرسخين**
د- صام خالد **يوم الخميس**

(ب) كان يتم الربط بين التركيبين (33 أ) و(33 ب) في النماذج الأولى من النظرية التوليدية التحويلية كما هو معلوم عن طريق قاعدة تحويلية قوامها "إصعاد" فاعل الجملة المدمجة حيث يصبح معمولا لفعل رئيسي.

(33) أ. ظنت هند أن خالداً يعشق غيرها
ب. ظنت هند خالداً يعشق غيرها

... أنه يواليه محاولة عمّا (المتوكل (1987)) برصد العلاقة بين تركيبين من قبيل (33 أ) و(33 ب) في إطار المقاربة الوظيفية ... ومن أهم عناصر هذه المقاربة ما يلي:

(1) "تتسرب" الوظيفة المفعول المسندة إلى الجملة المدمجة باعتبار ... داخل هذه الجملة فتسند إلى المكون فاعلها؛

(2) بعملية "التسرب" هذه "يزحزح" المكون المعني بالأمر من مجاله الأصلي (مجال الجملة المدمجة) إلى مجال الفعل الرئيسي حيث يصبح أحد موضوعاته يحمل الوظيفة الدلالية "المتقبل" والوظيفة التركيبية المفعول ويأخذ إعراب النصب بمقتضى هذه الوظيفة؛

(3) لا ترد مقاربة "التسرب" و"الزحزحة" إلاّ في التراكيب التي ترأسها فئة محدودة من الأفعال الاعتقادية مثل "ظن" و"حسب".

2.2.1.1.3- الوظائف التداولية

إذا كانت الوظائف الدلالية تحدّد دور موضوعات المحمول ولواحقه في الواقعة وكانت الوظيفتان التركيبيتان ترمزان إلى الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة، فإن الوظائف التداولية تحدّد وضع المكونات داخل ... الخبرية.

أفردت دراسة قائمة الذات (المتوكل (1985)) للوظائف التداولية في اللغة العربية حيث تم التمييز بين ما هو "داخلي" من هذه الوظائف وبين ما هو "خارجي" وحيث تنوولت كل وظيفة على حدة من حيث المفهوم ومن حيث خصائص المكون الذي يحملها.

يمكن تلخيص هذه الدراسة للوظائف التداولية في اللغة العربية في الملامح الكبرى التالية:

1.2.2.1.1.3– الوظائف الداخلية

الوظائف التداولية الداخلية وظيفتان تُسنَدان وفقا للسياق (المقامي والمقالي) إلى موضوعين أو لاحقين داخل حمل الجملة نفسه.

هاتان الوظيفتان هما "المحور" و"البؤرة" باعتبار انقسام البؤرة إلى "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة".

(أ) يحمل الوظيفة المحور الموضوع أو اللاحق المحيل على الذات (شخص أو شيء أو غيرهما) التي تشكل "محط الحديث" في موقف تواصلي معين كما هو الشأن بالنسبة للمكون "**هند**" في الحوار التالي

(34) أ – ماذا شربت **هند**؟

ب – شربت **هند** فنجان قهوة

لوحظ في تلك الدراسة أن اللغة العربية لا تختلف عن غيرها من اللغات في كونها تنـزع كغيرها إلى تجميع وظيفة المنفذ ووظيفة الفاعل ووظيفة المحور في مكون واحد وهو ما يطلق عليه في أدبيات اللسانيات النمطية مصطلح "الفاعل النموذجي".. تتضافر هذه الوظائف الثلاث هو سمة المكون "هند" في الجملتين (34 أ–ب) مثلاً.

تجميع الوظائف الثلاث ليس قاعدة بل مجرّد نزوع عام يمكن أن يخالفه إسناد المحور إلى غير المنفذ– الفاعل.

(ب) تُسند بؤرة الجديد إلى المكون الحامل للمعلومة غير المتواجدة في مخزون المتكلم الذهني في موقف تواصلي معين.

ذلك شأن المكون المفعول "**فنجان قهوة**" في الجملة (34 ب) على سبيل المثال.

أمّا بؤرة المقابلة فتُسنَد إلى المكون الذي يحمل معلومة "تصحيحية" تعوّض معلومة في مخزون المخاطب يعتقد المتكلم أنها غير واردة.

في الجملة الثانية من الحوار التالي، يحمل المكون "كأس شاي" محاراً تبئير مقابلة لا تبئير جديد كما كان شأن المكون "فنجان قهوة" في الجملة (34 ب).

(35) أ – لقد شربت هند فنجان قهوة
ب – لا، **كأس شاي** شربت هند

2.2.2.1.1.3 – الوظائف الخارجية

رصدنا ابتداءً في اللغة العربية ثلاث وظائف تداولية خارجية ثم وصفت "المبتدأ" و"الذيل" ووظيفة "المنادى"

تكمن خارجية هذه الوظائف الثلاث في كونها تُسنَد إلى مكونات تتموقع خارج الجملة كما يتضح من الترسيمة العامة التالية:

(36) α # [محمول (س1) ...(سن) (ص1)... (صن)] # α

حيث α = مكون خارجي؛ # = فاصل تطريزي

يقصد بالمبتدأ المكون المتصدّر في التراكيب التي من قبيل (37):

(37) **أما هند، فقد شربت فنجان قهوة**

للمكون المبتدأ كما نفهمه هنا خصائص تميزه أهمها السمات التالية:

(1) سبق أن بينّا أن كل عملية تخاطب تقوم على ركنين اثنين خطاب (ملفوظ / مكتوب) ومجال هذا الخطاب.

في التراكيب التي من نمط (37) يقوم المكون المبتدأ بدور تحديد مجال الخطاب في حين تشكل الجملة (أو النص) التي تليه الخطاب ذاته.

(2) تبرز خارجية المبتدأ بالنظر إلى الجملة التي تليه أنه يُعلّق من حيز قوتها الإنجازية:

(38) أهند شربت فنجان قهوة (أم لا/ * أم زينب)؟

بل إنه يمكن أن تعقب نبرة إخبارية خاصة مشابهة للنبرة الإخبارية المواكبة للجملة:

(39) **هند؟** لقد شربت فنجان قهوة

ثانياً، يمكن أن يفصل بين المبتدأ والجملة بإحدى الأدوات الصدور، لا سيما حين يتعلق الأمر بمكون داخلي موضوع له لاحق دال:

(40) أ – هند، هل شربت فنجان قهوة؟
ب – **فنجان قهوة** هل شربت هند؟

(41) أ – **هند**، إنها شربت فنجان قهوة
ب – **فنجان قهوة** إن هندا شربت

(3) يرد المكون المبتدأ، في مستوى البنية التطريزية، مفصولاً بينه وبين الجملة التي تليه بوقف يرمز إليه بفاصلة.

(4) رغم خارجيته، يظل المبتدأ مربوطاً بما يليه بشرط "الورود" الذي إذا خُرق أدّى خرقه إلى جملة غير سليمة تداولياً كما يتبين من طرفي زوج الجمل التالي:

(42) أ – **أما صومعة حسان**، فإنها من آثار الرباط
ب – * **أما صومعة حسان**، فإنها من آثار مراكش

(5) من اللغات (كاللغة الصينية مثلاً) ما لا تتطلب ربطاً إحالياً بين المبتدأ وأحد مكونات الجملة. أما في اللغة العربية فالأغلب أن يحيل على المبتدأ ضمير عائد:

(43) أ – **خالد**، عشقته زميلته
ب – ***خالد**، عشقت زميلته.

يطلق مصطلح "الذيل" على المكون الملحق بالجملة كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (44).

(44) قابلها خالد اليوم، **هند**.

يقوم المكون الذيل بدور توضيح أو تصحيح معلومة من المعلومات الواردة داخل الجملة. مثال دور التوضيح إيراد المكون "**هند**" في التركيب (44) لتحديد الذات التي يحيل عليها الضمير "**ها**" باعتبار أن المخاطب لم يستطع التعرف على هذه الذات بواسطة الضمير وحده. ومثال دور التصحيح ما يقوم به الذيل في التراكيب التي من قبيل (45):

(45) قابل خالد زينب اليوم، **بل هنداً**

يصدق على الذيل ما يصدق على المبتدأ من حيث خارجيته بالنظر إلى الجملة التي يلحق بها.

من سمات خارجيته الأساسية الفصل بينه وبين الجملة بوقف مرموز إليه خطّاً بفاصلة. ويشاطر الذيلُ المبتدأَ في اللغة العربية في وجوب التمثيل له داخل الجملة بضمير يحاوله. قارن:

(46) أ - سيتزوجها خالد، **هند**
ب - * سيتزوج خالد، **هند**

(ج) بعد أن كانت الوظائف التداولية الخارجية محصورة في نموذج النواة في وظيفتي المبتدأ والذيل، تبيّن أن واقع اللغة العربية يفرض إضافة وظيفة ثالثة هي وظيفة المنادى.

دور المكون المنادى في عملية التواصل استرعاء انتباه المخاطب. قد يرد منادى مفردا

(47) يا خالد!

إلا أن أغلب استعمالاته مواكبته لخطاب يمكن أن يكون جملة أو نصاً كاملاً. في هذه الحالة، بخلاف المبتدأ والذيل ذوي الموقع الثابت، يمكن أن يتموقع المنادى قبل الجملة أو وسطها أو بعدها.

(48) أ – يا خالد لا تخاصم أخاك
ب – لا تخاصم، يا خالد، أخاك
ج – لا تخاصم أخاك، يا خالد

في حالتي تقدمه وتأخره، يأخذ المكون المنادى الصدارة المطلقة حيث يسبق المبتدأ في الحالة الأولى ويرد بعد الذيل في الحالة الثانية:

(49) أ – يا خالد، هند، قابلها بكر اليوم
ب – قابلها بكر اليوم، هند، يا خالد

3.1.1.3 – الوظائف والبنية الصرفية – التركيبية

رصدت في نفس الدراسة الخصائص الإعرابية والخصائص الرتبية في علاقتها بالوظائف.

1 .3.1.1.3 – الإعراب

الإعراب في اللغة العربية إعرابان: إعراب بنيوي وإعراب وظيفي

تسند الإعراب البنيوي صرفات معينة، أدوات ("إن" وزمرتها) وحروف وأفعال مساعدة ("كان" وزمرتها) وتراكيب معينة كالإضافة. أما الإعراب الوظيفي فتسنده الوظائف التي تحملها المكونات.

تعد اللغة العربية من اللغات التي يتحتم فيها التمييز بين "الحالة الإعرابية" و"العلامة الإعرابية"، بين الرفع والضم وبين النصب والفتح وبين الجر والكسر ما يفرض هذا التمييز أن الحالة الإعرابية لا تتحقق دائماً في شكل العلامة الإعرابية المتوقعة (جمع المؤنث السالم في حالة النصب) وقد قد لا تتحقق إطلاقاً (كما هو الشأن في ما يسمى الاسم المقصور مثلاً).

يمكن القول إن النسق الإعرابي في اللغة العربية ينبني إجمالاً على المقومات التالية:

(أ) حين يخلو المكون من أي وظيفة تركيبية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية (النصب غالباً)

(ب) إذا ورد المكون حاملاً لوظيفة تركيبة بالإضافة إلى وظيفته الدلالية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تخولها إياه وظيفته التركيبية كما يظهر من التمثيل الإعرابي (51) للمركب الاسمي الفاعل في الجملة (50) مثلا

(50) شُرِب الشايُ

(51) (س1: شاي (س1)) متق فا
رفع

(ج) باعتبارها لا تشكل موضوعات ولواحق لمحمول الجملة، تأخذ المكونات الخارجية حالتها الإعرابية (رفع / نصب) بمقتضى وضعيتها التداولية نفسها

(د) إذا توارد على نفس المكون إعرابان، إعراب وظيفي وإعراب بنيوي، فإن الغلبة تكون للإعراب الثاني الذي يحجب الإعراب الأول.

مثال ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة (53)، في مقابل الجملة (52)، حيث يحجب إعراب النصب الذي تسنده الأداة "إنّ" إعراب الرفع الذي تقتضيه الوظيفة الفاعل

(52) نال **خالدٌ** مبتغاه
(53) إنّ **خالداً** نال مبتغاه.

(هـ) تُسنَد الحالة الإعرابية إلى المركب الاسمي برمته على أساس أن يَسم الإعرابُ رأسَ المركب.

2.3.1.1.3 – الرتبة

نفس التفاعل بين أنواع الوظائف الثلاثة نجده قائماً حين يتعلق الأمر بتحديد رتبة المكونات مع فارق أن الغلبة هنا تكون للوظائف التداولية

(أ) لا تتدخل الوظائف الدلالية في الرتبة إلاّ إذا خلت المكونات من وظائف تركيبة ووظائف تداولية حيث ترتب المكونات إذاك حسب سلمية الوظائف الدلالية من الموضوعات إلى اللواحق؛

(ب) باعتبار اللغة العربية من اللغات التي تصدّر الفعل في الجملة، يتموقع المكوّن الفاعل بعد الفعل في حين يحتل المكوّن المفعول، إن وُجد، الموقع الذي يلي موقع المفعول؛

(ج) يحتل الموقعَ الصدر الثاني من الجملة (على اعتبار الاحتفاظ بموقع الصدر الأول للأدوات الجملية كأدوات الاستفهام) المكوّن الحامل لوظيفة المحور أو الوظيفة بؤرة المقابلة في حين يظل المكوّن المسندة إليه بؤرة الجديد محتلاً لموقعه العادي التابع لوظيفة تركيبية أو وظيفة دلالية. ونظراً لغلبة الوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والدلالية أن المكوّن الحامل لبؤرة المقابلة يتموقع إجبارياً في الموقع الصدر الثاني أيّاً كانت وظيفته التركيبية والدلالية كما هو شأن المكوّن المفعول في الجملة التالية:

(54) كتاباً اشتريت (لا مجلة)

(د) يخضع احتلال المواقع لقيد "أحادية الموقعة" القاضي بألّا يحتل الموقع الواحد أكثرُ من مكوّن واحد. خرق هذا القيد يفضي إلى تراكيب لاحنة من قبيل (55):

(55) * كتاباً اليومَ اشتريت

(هـ) نجد، ولو على ندرة، محددات للرتبة ذات طابع بنوي صرف تحيّد مفعول المحدّد الوضعي وتحجبه. من أمثلة ذلك في العربية أن الأداة لا تكتفي بإسناد النصب إلى الاسم مصحوباً بل تنقله من موقعه الوضعي المعدّ له (موقع الفاعل مثلاً) إلى الموقع الصدر كما هو حاصل في الجملة (53) مثلاً

(و) فيما يخص الوظائف التداولية الثلاث، المبتدأ والمنادى والذيل، فإنها تحتل مواقع ثابتة قبل الجملة وبعدها على التوالي.

حاصل رصدنا لترتيب المكونات ومحدداته في اللغة العربية البنية الرتبية العامة التالية:

(56) منادى، مبدأ، [صدر 1 صدر 2 ف فا (مف) (ص)]، ذيل

حيث صدر 1 وصدر 2 = الموقعان المعدّان للأدوات الجملية ونحو "وبؤرة المقابلة" وحيث: ص = مجال تحتله المكونات اللواحق التي لا تحمل وظيفة تداولية أو وظيفة تركيبية.

4.1.1.3 – بنية الجملة وأنماطها

أهم القضايا التي عُنينا بها في تنميط الجمل العربية في إطار النموذج ثمة قضيتان كبريان: الجمل الرابطية (المتوكل (1987)) والجمل المركبة (المتوكل (1988)).

1.4.1.1.3 – الجمل الرابطية

يُقصد بالجملة الرابطية الجملة ذات المحمول غير الفعلي (صفة، اسم، ظرف) متضمنة لفعل رابط (كالفعل "كان" مثلاً)

مثل ذلك الجمل التي من قبيل (57 أ–ج):

(57) أ – **كان** خالدا نائماً

ب – **كان** بكر أستاذا

ج – كان السفر البارحة

اهتممنا في تناولنا لهذا الضرب من الجمل بالدفاع عن الأطروحات الأساسية التالية:

(أ) اعتيد في أدبيات النحو التوليدي التحويلي الأولى على معاملة الجمل الرابطية كأصول للجمل التي لا تتضمن رابطاً باعتبار جمل الصنف الثاني ناتجة عن تحويل حذف يُجرى على جُمَل الصنف الأول. حسب هذا التصور، تعد الجمل (58 أ–ج) محوّلة حذفاً عن الجمل (57 أ–ج):

(58) أ – خالد نائم
ب – بكر أستاذ
ج – السفر اليوم

كانت بنية الجملة العربية وسيلة للدفاع عن أطروحة أقل كلفة بالنسبة إلى الحدس والكفاية المطلوبة. الأطروحة المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي القائلة بأن الفعل الرابط لا يظهر في البنية التحتية وإنما يدمج بواسطة إحدى قواعد التعبير حين تتوافر السمات الزمنية والجهية التي تقتضي هذا الإدماج.

(ب) لا ينحصر الفعل الرابط في الفعل "**كان**" الذي يدمج في بنية مخصصها الزمني "المضي" أو "الاستقبال" أو "التلازم" كما هو الشأن في الجمل (59 ب–د) مثلاً:

(59) أ – الجو حار اليوم
ب – **كان** الجو حاراً أمس
ج – **سيكون** الجو حاراً غداً
د – **يكون** الجو حاراً في موسم الصيف

ثمة أفعال رابطة أخرى يحدِّد إدماجها المخصِّصُ الجهي إضافة إلى المخصص الزمني. من هذه الأفعال الرابطة الأفعال الدالة على الصيرورة:

(60) **أصبح** / **أمسى** / **أضحى** الجو حاراً

والأفعال الدالة على الاستمرار:

(61) **ما زال** / **لا يزال** الجو حاراً

(ج) خلافاً لما هو معلوم عن لغات سامية أخرى، لا تلجأ اللغة العربية إلى ضمير غيبة يربط بين الفاعل والمحمول غير الفعلي:

(62) أ – * خالد هو نائم
ب – * خالد هو أستاذ
ج – * السفر هو غداً

يمكن أن يدمج الضمير "هو" (وتصرفاته من حيث الجنس والعدد) في التراكيب ذات المحمول الاسمي إلا أن ما يحدد إدماجه ليس المحمول (زمنياً كان أم حدثيًا) وإنما الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (64 أ–ب):

(63) أ – من القادمة؟
ب – ؟ هند القادمة

(64) أ – القادمة سعاد
ب – هند هي القادمة

(د) فيما يخص الحالة الإعرابية النصب التي تسم المحمول غير الفعلي في التراكيب الرابطية، فإنها ليست إعراباً وظيفيا وإنما إعراب بنيوي يُسنده فعل الرابط نفسه.

2.4.1.1.3 – الجمل المركبة

كان قوام الجملة في النموذج النواة حملا بسيطاً يتضمن محمولا (فعلا أو اسما أو صفة أو ظرفا) وعدداً معينا من الموضوعات واللواحق كما تمثل لذلك الترسيمة العامة التالية:

(65) جملة = [محمول (س^{1}) ... (س^{ن}) (ص^{1}) ... (ص^{ن})]$_{حمل}$

على هذا الأساس وضعنا تعريف الجملة المركبة وصغناه كالتالي (المتوكل (1988 أ)).

(66) الجملة المركبة

"الجملة المركبة جملة تتضمن أكثر من حمل واحد"

اقترحنا انماطاً تنميطاً للجمل المركبة في اللغة العربية نميز بين الحمول المدمجة والحمول غير المدمجة.

(أ) تُعد جملة مدمجة كلّ حمل يشكّل بالنظر إلى الحمل الرئيسي (الحمل المدمج) حدّاً (موضوعاً أو لاحقاً) أو جزءاً من حدّ من أمثلة حمُول الحدود التراكيب التي من قبيل (67 أ–ج):

(67) أ بلغ خالداً **أن هنداً مسافرة**
ب – يتمنى خالد **أن تعود هند**
ج – سيغادر خالد القاعة **حين سيدخلها بكر**

ومن أمثلة الحمول أجزاء الحدود الحمول الموصولية التقييدية:

(68) زارني الرجل **الذي قابلناه أمس**

فيما يتعلق بالحمول المدمجة الحدود، تناولنا على الخصوص القضايا التالية:

(1) يأخذ الحمل الحدّ من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية ما يمكن أن يأخذه الحد الاسم. فالحمل المدمج "أن تعود هند" في الجملة (67 ب)، مثلاً متقبل مفعول وبؤرة جديد باعتبار هذه الجملة جواباً للجملة (69)

(69) ماذا يتمنى خالد؟

(2) تتحدّد أداة الإدماج ("المصدري" في اصطلاح النحو التوليدي التحويلي) على أساس الوظيفة التي يأخذها الحمل المدمج كما يبين من المقارنة بين الجملتين (67 ب) و(67 ج).

(3) يحتل المحمول المدمج الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية أو حدوديته كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة (67 ب) حيث يحتل المحمول المدمج بعد هذا موقع المفعول بؤرة الجديد. إلا أنه حين يتوارد ومركباً اسمياً موجهه يخضع لمبدإ "التعقيد المقولي" القاضي بأن تتأخر المكونات الأكثر تعقيداً عن المكونات الأقل تعقيداً.

هذا ما نجده حاصلاً في الجملة (67 أ) حيث يحتل المحمول المدمج المفعول إلى الموقع الأخير وإن كان حكمه وظيفيا أن يتقدم على المركب الاسمي المفعول تلافيا لتراكيب من قبيل (70).

(70) ؟؟ بلغ أن هنداً ستسافر خالداً

أما في جانب بنية المحمول الموصولية، فقد ركزنا الاهتمام على قضيتين: إعراب الضمير الموصول وتوارده مع ضمير العدد.

(1) يستقي الضمير الموصول في اللغة الأنجليزية مثلاً إعرابه من وظيفته التركيبية والدلالية داخل الجملة الموصولية نفسها:

(71) a - I saw the student who succeeded
b - *I saw the student whom succeeded

أما في اللغة العربية فإن الضمير الموصول يأخذ إعرابه بالتبعية للاسم رأس الجملة الموصولية:

(72) أ – رأيت الرجلين اللذين ألفا هذا الكتاب
ب – *رأيت الرجلين اللذان ألفا هذا الكتاب.

(73) أ - حضر الضيفان اللذان دعونا أمس
ب - *حضر الضيفان اللذين دعونا أمس.

يخرج عن هذه القاعدة طبعاً الضمير الموصول الذي يتصدر الجمل موصولية غير التقييدية (أو "البدلية")

(74) أ – رأيت الرجلين، من ألّفا هذا الكتاب
ب – حضر الضيفان، من دعوناهما أمس

(2) تتفرد اللغة العربية بخاصيه إمكان تضمن الجملة الموصولية بضمير موصول بضمير عود في نفس الجملة. فإلى جانب التراكيب التي من قبيل (73 ب) يمكن أن نجد:

(75) حضر الضيفان اللذان دعوناهما أمس

بل إن هذا الإمكان يصبح ضرورة حين يتعلق الأمر بالمكون "المستقبل":

(76) أ – قابلت الرجل الذي أعطيته كتاباً.
ب – *قابلت الرجل الذي أعطيت كتاباً.

(ب) في مجال الجمل غير المدمجة، درسنا أصنافاً ثلاثة من الجمل: الجمل الاعتراضية والجمل الأرباض والجمل المعطوفة.

(1) يُعدّ جملاً اعتراضيا كلُّ جمل يتخلّل جملا آخر دون أن يُشكل حدّاً من حدوده

من أمثلة ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة التالية:

(77) هجر خالد – سامحه الله – هنداً

(ب) يمكن أن ترد المكونات الخارجية الثلاثة المبتدأ والذيل (والمنادى) مركبات اسمية كما تقدم ويمكن أن ترد كذلك جملاً قائمة الذات:

(78) أ – **أن يكتب بكر شعراً مبدعاً**، ذلك ما لي أصدقه
ب – قضت هند الصيف بالخارج، **بل مكثت في البيت**
ج – **يا من ينتظر وراء الباب**، تفضّل.

(3) تصاغ قاعدة العطف بين الحمول، في النموذج المواد، على الشكل التالي:

(79) $\alpha \longrightarrow \alpha^1$ و α^2 ... $\alpha^ن$ (ن ≥ 2)
حيث : α = حمل

تخضع القاعدة (79) لقيد عام صغناه كالتالي:

(80) قيد التناظر

"يعطف بين المتناظرات"

يقضي هذا القيد أن يتماثل الحملان المتعاطفان من عدة وجوه أهمها:

القوة الإنجازية.

(81) أ – هل حضر الزوار وهل استقبلهم خالد؟
ب – * حضر الزوار وهل استقبله خالد؟

ومقولة المحمول:

(82) أ – خرج زيد ودخل بكر
ب – * خرج زيد وبكر داخل (باعتبار الواو واوَ عطف)

والمخصّص الزمني:

(83) أ – نامت هند وسهر خالد
ب – * نامت هند ويسهر خالد

والوظيفة التداولية

(84) أ – هنداً قابلت وزينب صادفت
ب – * هنداً قابلت وصادفت زينب

حاولنا بعض المناسبة أن نرصد التوزيع التكاملي بين الأدوات العاطفة التي تحقق في اللغة العربية العاطف المجرد في "القاعدة (79)". فأرجعنا وسائط تحقق هذه الأدوات إلى وسيط الوصل (الواو، الفاء، ثم، حتى) ووسيط الفصل بشقيه التخييري (أو، أم) والإخراجي (لا، بل، لكن) ممررا داخل الوسيط الواحد بين وسائط فرعية كوسيطي وصل التقوية ووصل التراخي العاطفين لقاعدة إدماج الفاء و"ثم" على التوالي.

2.1.3 – بعد النحو النواة: إغناء وتطوير

يشكل النحو النواة الذي عرضنا لأهم ملامحه في فقرات المبحث السابق البنية الأساس في بناء نحو اللغة العربية الوظيفي. وقد تم بناء هذا النحو عن طريق عمليتي إغناء وتطوير واكبتا إقرار نظرية النحو الوظيفي للنموذج المعيار فنحو الطبقات القالبي ثم نحو الخطاب الوظيفي.

يمكن القول بوجه عام إن الإغناء والتطوير لحقا مكونات النحو ذاته وطريقة اشتغالها كما لحقا مجال انطباقيتها.

1.2.1.3 – المكونات

إن ما لحق مكونات النحو من تغيير مس أساساً البنية التحتية بدلالية تداولية لكن كان له أثر كذلك في البنية الصرفية-التركيبية بحكم الترابط بين البنيتين.

1.1.2.1.3 – البنية التحتية

مرت إعادة النظر في البنية التحتية بشقيها الدلالي والتداولي بمرحلتين: مرحلة إغناء ومرحلة تعديل مسايرة لتطور بناء النحو عبر النماذج التي تلت النحو النواة.

1.1.1.2.1.3 – الدلالة

من قضايا الدلالة التي تنووِلَت آنذاك (المتوكل (1995) و(1997)) العبارات المتحجِّرة في علاقتها بظاهرتي المجاز والالتباس.

(أ) نقصد بالعبارات المتحجرة العبارات التي من قبيل (85).

(85) رأى خالد **النور** في أحد أيام فصل الربيع

أهم مقومات التحجر في هذا الضرب من العبارات المقومات التالية

(1) مدلول العبارة الإجمالي ليس مجموع مداليل عناصرها مضموماً بعضها إلى بعض. فمدلول العبارة "**رأى النور**" ليس ناتج ضم مدلول رأى إلى مدلول "**النور**"

(2) تشكل العبارة بكل عناصرها وحدة بنيوية "مجمدة" تستعصي على لعمليات البنيوية المألوفة. فلا إضافة تسوغ:

(86) * رأى خالد النور **المضيء** في أحد أيام الربيع

ولا تعويض بمرادف:

(87) أ - * **أبصر** خالد النور في أحد أيام الربيع
ب - * رأى خالد **الضوء** في أحد أيام الربيع

ولا نقل:

(88) أ - * النورَ رأى خالد
ب - النورُ، رآه خالد
ج - رآه خالد، النورُ

(ب) تقوم المقاربة التي اقترحناها تبعاً لديك (1988 و1989) لعبارات المتحجرة على الطروح التالية:

(1) كنافي المفردات، ترصد العبارات المتحجرة في المعجم في شكل مدخل ذات شقين: إطار حملي وتعريف دلالي كما يتبين من المدمجة (89)

(89) **مدخل معجمي.**

ط: ...

ت: ...

حيث ط = إطار حملي؛ ت = تعريف دلالي

على أساس الترسيمة (89)، يكون الإطار الحملي للعبارة "رأى النور" هو الإطار (90):

(90) رأى (س^1 = حي) منف (س^2: النور) متق

ت: "وُلد"

(2) لكن بخلاف المفردات الأخرى، ترد عناصر العبارة المتحجرة مدمجة في علاقاتها أصلاً مع تحديد خصائصها الصرفية وهو ما يتم القيام به عادة في مرحلة لاحقة من مسطرة الاشتقاق.

(3) يفاد من المدخل (90) أن التعريف الدلالي للعبارة المتحجرة يوضع على أساس أنه تعريف إجمالي لا على أساس أنه مجموع مداليل عناصرها.

(ح) يمر مسلسل التحجر، عامة، بثلاث مراحل كبرى: مرحلة الدلالة الحرفية ومرحلة الدلالة المجازية ومرحلة تحجر الدلالة.

(1) في المرحلة الأولى، تأخذ العبارة خاصيتي المألوف من العبارات **أولا**: الاستقلال البنيوي حيث يسوغ تعويض عناصرها بمرادفات كما يسوغ نقلها، **ثانيا**: تضم مداليل عناصرها بعضها إلى بعض للحصول على مدلول العبارة الإجمالي.

(2) في المرحلة الثانية يضاف إلى مدلول العبارة الحرفي مدلول استعمالها المجازي ويظل هذان المدلولان متراسين مع إدراك المتكلم السامع لحرفية الأوّل ومجازية الثاني.

(3) أمّا في المرحلة الثالثة، مرحلة التحجّر، فإن المدلول الحرفي الأصلي يخرج من الاستعمال ويُصبح المدلول المجازي، بعد فقدان مجازيته، مدلوله العادي الوحيد.

يمكن هذا المسلسل التحجّري ذو المراحل الثلاث في ما قُورب في نظرية النحو الوظيفي في إطار ما سُمّي "فقدان الوسم" باعتبار "الاستعمال المجازي استعمالاً موسوماً بالنظر إلى الاستعمال الحرفي يفقد موسوميته حين يتحوّل إلى استعمال مألوف عوضاً عن الاستعمال الحرفي الأصل.

نأخذ للتمثيل العبارة الدارجة المصرية "خربها وقعد على تلها"

نفترض أن هذه العبارة كانت تستعمل في البدء حرفياً للتدليل على أن شخصاً ما قام بتخريب مبنى ما ثم قعد على ركامه. بعد ذلك، أصبح لهذه العبارة استعمال ثان مجازي يضاف إلى الاستعمال الحرفي ويزامنه. في الاستعمال المجازي تأخذ العبارة مدلولاً مغايراً لمجموع مداليل عناصرها. ظل مدلولا العبارة مترامنين إلى أن تُنوسي المدلول الحرفي الأصلي وأصبح المدلول المجازي المدلولَ المألوف الوحيد.

(د) تعد عبارة ملتبسة العبارة التي تحتمل أكثر من قراءة (تأويل) واحدة كما هو شأن العبارة (91):

(91) أ — رأيت عيني هند.
ب — رأيت مقلتي هند.
ج — رأيت جاسوسي هند.

والالتباس، من حيث طبيعته، التباس بنيوي ودلالي وتداولي (إحالي أو مجازي):

ينتج الالتباس البنيوي عن ورود عبارة ما قابلة لأن تردّ إلى أكثر من بنية عمية واحدة:

(92) أ ما ألذّ حب هند

ب ما ألذ حب هند خالد

ج ما ألذ حب خالد هند

ويحصل التباس دلالي في العبارة المتضمنة لمكون حامل لأكثر من معنى كما هو حاصل في الجملة (91 أ) مثلاً.

أما الالتباس التداولي فهو نوعان: التباس في القوة الإنجازية ناتج عن مواكبة أكثر من قوة إنجازية لنفس الجملة ولا مرجّح

(93) أ – هل بإمكانك أن تغلق الباب؟

ب – هل بإمكانك أن تتحرك نحو الباب لتغلقه؟

ج – أرجوك أن تغلق الباب

والتباس في الإحالة:

(94) أ – تتمنى هند أن تتزوّج مصرياً

ب – تتمنى هند أن تتزوّج رجلاً مصرياً أيا كان.

ج – تتمنى هند أن تتزوج رجلاً بعينه وهو مصري الجنسية.

والالتباس، من حيث حيّزه، التباس إخباري كما مر بنا أو التباس قضوي:

(95) أ – نافذة حجرة هند مغلقة

ب – هند غائبة عن بيتها

ج – هند نائمة

كما يمكن أن يتحيّز في المحمول:

(96) أ ساءني أن **قذف** خالد بكراً

ب ساءني أن **رمى** خالد بكراً بحجر

ج ساءني أن شتم خالد بكراً.

أو في أحد حدود المحمول كما في الجملة (91 أ)

تناولنا ظاهرة الالتباس في اللغة العربية في أحد فصول دراسة خصصناها لبنية الخطاب التحتية الدلالية والتداولية (المتوكل (1995)) كما عرضنا في نفس الدراسة للمقاربة التي يمكن أن نرصد بها هذه الظاهرة وصفاً وتفسيراً في إطار النموذج المعيار. ما يهمنا هنا هو التقابل بين الالتباس و"الإلباس" في علاقته بظاهرة التحجّر.

يباين الإلباس الالتباس من الوجوه التالية:

(1) الالتباس ظاهرة عرضية في حين أن الإلباس عملية مقصودة يصطنعها المتكلم اصطناعا لغرض خطابي معين؛

(2) يرتفع الإلباس إمّا بالسياق المقامي أو المقالي في حين يسخر المتكلم كلا السياقين للحفاظ على الإلباس وضمان استمراره؛

(3) يرد الإلباس في أنماط من الخطاب خاصة كالخطاب الأدبي وخطاب الساخر والخطاب الإشهاري مثلاً. الالتباس، بعبارة أخرى، ظاهرة "عادية" في حين أن الإلباس يندرج في الوسوم من الخصائص الخطابية.

يتحقق الإلباس في العبارة المتحجّرة عن طريق ما أسميناه "فك التحجّر" الذي يتم حين يعيد المتكلم إلى العبارة مدلولها الحرفي الأصل مع الإبقاء على المدلول المتحجر لغرض تواصلي معين.

مثال ذلك ما نجده حاصلاً في العبارة (97) التي تأخذ معناها المجري المتحجّر ("مضياف") ومعناها الحرفي المفقود:

(97) كنت أعلم أن هنداً كثيرة الرماد لكنني لم أكن أعلم أن مطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

في هذه العبارة، قام المتكلم بإحياء المعنى الحرفي وترصيده مع المعنى المستلزم بواسطة إضافة الجملة الاستدراكية "لكني لم أكن أعلم".

2.1.1.2.1.3 – التداول

كانت البنية التحتية في النموذج المواكب، كما تقدم، مقصورة على الشق الدلالي يجمع بين محمول وعدد معين من الموضوعات واللواحق في حين كان الشق التداولي منحصراً في الوظيفتين المحور والبؤرة بشقيها الجديد والتقابلي.

تلافياً لهذا القصور واستشرافاً للكفاية التداولية، تم إغناء عنصر التداولي التحتي بإضافة القوة الإنجازية مخصّصاً ولواحق (المتوكل (1986 وب)) من جهة والتمييز داخل المحور والبؤرة بين محاور فرعية وبؤر فرعية (ديك (1989) والمتوكل (1993 أ)) من جهة ثانية.

فيما يخص اللغة العربية، تناولت في إطار إغناء الشق التداولي من البنية التحتية القضايا التالية:

(أ) أول هذه القضايا الحمولة الإنجازية للعبارة اللغوية.

الحمولة الإنجازية ممثل لها مخصّص ولواحق يشكلان طبقة قائمة الذات تعلو طبقة القضية كما يتبين من الترسيمة (98)

(98) [مخصص إنجازي [قضية] لاحق إنجازي].

اهتممنا خاصة بالاستفهام في اللغة العربية (المتوكل (1986)) و(1993 أ)) حيث تناولنا من خلاله القضايا الإنجازية الكبرى التالية

(1) يتحتم التمييز بين "النمط الجملي" (صيغة الجملة الصرفية التركيبية) والقوة الإنجازية حيث إن نفس النمط الجملي يرد دالاً على القوة الإنجازية المتوقعة (السؤال) كما يمكن أن يرد دالاً على غيرها

(99) أ- هل حضر كل الضيوف؟
ب- هل يستوي العالم والجاهل؟ !

(أ) القوة الإنجازية قوتان: قوة إنجازية "حرفية" كما في الجملة (99 أ)
(ب) وقوة إنجازية "مستلزمة" كما في الجملة (99 ب)

يتم الانتقال من القوة الإنجازية الأولى إلى القوة الإنجازية الثانية، في نظر (المتوكل (1991) و(1993)) بسيرورة تأويلية قوامها مجموعة من قواعد الاستدلال مستوحاة مما هو وارد عند غوردون (غوردون (1979)) تخضع في الغالب للمنطق. هذا النمط من قواعد الاستدلال هو الذي يمكن المخاطب من تأويل الجملة (99 ب) على أساس أنها خبر يعني لا سؤال محض.

(3) من غير النادر أن تتحجّر القوة الإنجازية المستلزمة تحت ضغط الاستعمال وعن طريق فقدان الوسم فتصبح القوة الحرفية الوحيدة للعبارة. ذلك ما يحصل عادة في العبارات الاستفهامية المنفية التي تفقد مدلول سؤال محض وتتحجّر في مدلول الخبر المثبت:

(100) أ - ألم أسلّمك كل ما أملك !
ب – لقد سلمتك كل ما أملك

(4) قد يواردُ مخصِّص القوة الإنجازية لاحق إنجازي يوضحها أو يدقّقها أو يعدّلها. ترد اللواحق الإنجازية إمّا مركبات اسمية (أو حرفية) أو جملاً وتأخذ، على الأرجح، الموقع الصدر في الجملة.

من أمثلة ذلك:

(101) أ – (ب) صراحة، لست واثقاً مما يقول هذا الرجل
ب – بجدّ، هل ستفي هند بوعدها؟
ج – بما أنك تريد أن تعرف كل شيء، لقد قررت الإدارة عزلك.

(5) ينقسم الاستفهام من حيث حيّزه إلى استفهام جزئي (أو استفهام مكوّن) واستفهام كُلّي (أو استفهام جملة)

مثال استفهام المركب:

(102) أ   أين ذهب خالد؟
ب   أ إلى فاس ذهب خالد (أم إلى مراكش)؟

ومثال استفهام الجملة:

(103) أ – هل سافرت هند؟
ب – أسافرت هند (أم لا)؟

(6) يتفاعل في التأشير للاستفهام في اللغة العربية وسيطان: وسيط الحيّز ووسيط نوع البؤرة المسندة إلى المستفهم عنه.

يتحقق المركب الاسمي المستفهم عنه الحامل لبؤرة الجديد في شكل ضمير استفهام كما هو الشأن في الجملة (102 أ) مثلا.

أما الأداتان "هل" و"الهمزة" فقد تسنى لنا أن نرصد توزيعهما التكاملي كالتالي:

تستعمل الأداة "هل" حين ينصب الاستفهام على الجملة برمتها (أو بقضية تحديدا) وتكون الجملة حاملة لبؤرة الجديد كما في (103 أ) في حين تستعمل الأداة "الهمزة" حين يحمل المستفهم عنه بؤرة المقابلة سواء أكان مركبا اسمياً كما في الجملة (102 ب) أو جملة تامة كما في (103 ب).

توضح التوزيع التكاملي لهاتين الأداتين الترسيمتان التاليتان

(104) أ – [هل [جملة] بؤجد]
ب – [همزة [جملة] بؤمقا]
أو
[همزة [مركب] بؤمقا]

دليل صحة الترسيمة (104) أن الأداة "هل" لا ترد حين يكون مستفهم عنه مركبا اسميا بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة:

(105) أ * هل ذهب خالد إلى فاس (بنبر "فاس")؟

ب * هل إلى فاس ذهب خالد (أم إلى مراكش)؟

كما يمتنع ورودها مع جملة حاملة لبؤرة المقابلة:

(106) * هل ذهب خالد إلى فاس (أم لا)؟

(ب) من إنجازات النموذج المعيار (ديك (1997)) إدماج طبقة تتوسط طبقتي القوة الإنجازية والحمل. دور هذه الطبقة التمثيل في البنية التحتية للسمات الوجهية. بهذا الإدماج أصبحت البنية التحتية الثلاثية الطبقات كالتالي:

(106) [مخصص إنجازي [مخصص وجهي [حمل] لاحق وجهي] لاحق إنجازي]

أفردنا بدراسة خاصة (المتوكل (1995)) السمات الوجهية من حيث صيغتها وحيزها وكذلك من حيث الوسائل التي تسخرها اللغة العربية لتحقيقها. وأولينا في نفس الدراسة وفي كتابات أخرى (المتوكل (1999)) و(2005)) اهتماما خاصا لقضيتين عددناهما أساسيتين: أولا الفرق بين سمات الإنجازية والسمات الوجهية – مخصصات ولواحق – الذي لم يأخذ حظه من العناية في أطر نظرية أخرى وثانيا: طبيعة "التعجب" أهو نمط جملي أم قوة إنجازية أم وجه قضوي.

(1) التبس الأمر في غالب المقاربات بين اللواحق التي من قبيل "فعلا" و"حقا" و"بالتأكيد" واللواحق التي من قبيل "صراحة" و"بصدق" وغيرها حيث عدت جميعها "لواحق جملة" دون أي تمييز مع أن هاتين الفئتين من اللواحق تختلفان دلالة ووظيفة وتركيبا.

من أهم ما اقترحناه لرصد هذا الاختلاف إمكان توارد لاحقين من الأولى ولاحق من الطبقة الثانية في حين يمتنع توارد لاحقين من نفس الطبقة:

(107) أ — بصراحة، فعلاً، لم يوفّق بكر في محاضرته
ب — بصدق، حقاً، ساءني كلام بكر

(108) أ — * بصراحة، بصدق، لم يعجبني تدخل بكر
ب — * فعلاً، حقاً، لم يوفق بكر في محاضرته

يمكن أن يُستدل بإمكان التوارد وعدمه هذا على عدم انتماء اللاحقين من اللواحق إلى طبقة واحدة في بنية الجملة.

نفس الالتباس الطبقي وقعنا فيه في دراسة سابقة (المتوكل (1986)) حين وضعنا، من حيث الموقع، أداتي الاستفهام "هل" و"الهمزة" وأدوات صدور أخرى مثل "إنّ" و"ليت" و"لعل" في زمرة واحدة على أساس أنها جميعها أدوات جُملية تحتل الموقع الصدر مع أن الأدوات الأخيرة يمكن أن تواردَ أداة استفهام في نفس الجملة:

(109) أ — هل إنّ هنداً ستعود؟
ب — أ إنّ خالداً سيخطب هنداً؟

مكّن اقتراح النموذج المعيار توسيط طبقة وجهية بين طبقتي الحمل والإنجاز تمس التمييز بين الإنجاز والتوجه والتمثيل كما تتمثل دلالته في البنية التحتية كما أتيح رصد الخصائص الصرفية-التركيبية ووسائل تحقيق أدوات ولواحق. بذلك أصبح من الممكن القول إن الموقع الصدر في الجملة موقعان: موقع أول تحتله الأدوات أو اللواحق الإنجازية كأداتي الاستفهام وموقع ثانٍ مخصص لإيواء الأدوات واللواحق التوجيهية كما توضح ذلك البنية الموقعية العامة التالية:

(110) (مكون خارجي)، [م^{1} مΦ [فا مف (ص)]]، (مكون خارجي)

حـ 1 = موقع الأدوات واللواحق الإنجازية

(1) = موقع الأدوات واللواحق الوجهية.

(3) دأبت الأنحاء التقليدية والأنحاء الحديثة بما فيها النحو الوظيفي (المتوكل (1997 ب)) على عدّ التعجب إمّا قسماً قائماً الذات إلى جانب الخبر والاستفهام والأمر، أو قوة إنجازية قائمة الذات.

ما حاولنا البرهنة عليه من خلال معطيات اللغة العربية الفصحى ودوارج ولغات أخرى هو أن التعجب، خلاف السؤال والخبر والأمر والوعد والتوعيد وغير ذلك، ليس قوة إنجازية وإنما هو وجه من الوجوه الذاتية. ممّا احتججنا به لهذه الأطروحة ما يلي:

أولاً: أن التراكيب التعجبية تحمل أصلاً قوة إنجازية معينة تكون في الغالب إمّا خبراً

(111) ما أجمل هنداً وهي ترتدي خماراً أسود !

أو استفهاماً:

(112) أليست هند رائعة في خمارها الأسود !

ثانياً: أن القوة الإنجازية تقيم علاقة بين المتكلم والمخاطب في حين أن التعجب، كباقي الوجوه، يقيم علاقة بين المتكلم ومحتوى خطابه. دليل ذلك أن للقوة الإنجازية أفعالاً مخصوصة فاعلها المتكلم ومفعولها "المباشر" (أو "غير المباشر") المخاطب فيما لا نجد للتعجب أفعالاً بهذه الخصائص

(113) أ. أخبرك أن هنداً قادمة
ب. أقول لك إن هنداً قادمة

(114) أ. * أتعجب لك من أن هنداً رائعة !
ب. * أستغرب لك أن زينب ستنجح !

لا يعني هذا أنه ليس للتعجب أفعال تعبر عنه إلاّ إن هذه الأفعال تؤشر لسمة وَجهية شأنها في ذلك شأن اللواحق التعجبية:

(115) أ **استغرب** أن تنجح هند !
ب – **عجباً** أن تنجح هند !

ثالثا: مفهوم التعجب مفهوم متدرج في حين لا تدرّج في القوة الإنجازية:

(116) أ – هند جميلة !
ب – ما أجمل هنداً !
ج – أجمل هند !
د – ألا ما أجمل هنداً !

(117) أ – أعجب لنجاح هند !
ب – أعجب غاية العجب لنجاح هند !

(118) أ – * أخبرك غاية الإخبار أن هندا قادمة
ب – * أعدك غاية الوعد أنني ساعطيك ما طلبت.

رابعا: تتحيّز القوة الإنجازية في الجملة في حين يمكن أن ينصب تعجب على الجملة أو على أحد مركباتها الاسمية أو على المحمول

(119) أ – وأخيرا نجحت هند !
ب – **أي فستان** اشترت اختي !
ج – **ما أطول** ساعات الانتظار !

وقد دعّمت اطروحة وَجهية التعجب بالمزيد من الاستدلال الدراسة السابقة التي قاربت فيها نعيمة الزهري (الزهري (2002)) التراكيب التعجبية في اللغة العربية من حيث خصائصها الدلالية والتداولية والصورية التركيبية والتطريزية.

(ج) في إطار نحو اللغة العربية الوظيفي لم نجاوز ثنائية بؤرة الجديد ... مقابلة وتبين بعد ذلك أن هذه الثنائية لا تفي برصد خصائص ... كل التؤرية المتوافرة في اللغة العربية (وفي غيرها) ففرعنا بؤرة الجديد ... بؤرة طلب" و"بؤرة تتميم" للتفريق بين السؤال وجوابه

(120) أ – من القادم؟
ب – القادم خالد

وميزنا داخل بؤرة المقابلة بين "بؤرة التثبيت" و"بؤرة الانتقاء" و"بؤرة التعويض" و"بؤرة القصر" الواردة في التراكيب التي من قبيل

(121) أ – التي عشقها قيس **ليلى**
ب – أ **ليلى** عشق قيس أم **عزّة**؟
ج – **ليلى** عشق قيس لا عزة
د – ما عشق قيس إلا **ليلى**

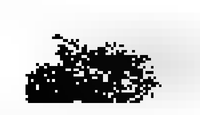
في نفس الاتجاه، أعدنا النظر في مقاربة وظيفة المحور على أساس أن ... هذه الوظيفة فروعاً هي "المحور المعطى" و"المحور الجديد" و"المحور المعاد" ... بفضل هذا التفريع أتيح التمييز بين التراكيب التالية:

(122) أ – رأيت رجلا واقفا بباب العمارة (محور جديد)
ب – ... كان الرجل يحمل باقة ورد (محور معطى)
ج – ... نزلت فتاة من مصعد العمارة (محور جديد)
فسألني الرجل الذي يحمل باقة الورد (محور معاد) عن هويتها

3.1.1.2.1.3 – **الدلالة والتداول: من التوحّد إلى الانشطار**

تشكل البنية المحتية في النموذج المعيار بنية موحّدة تمثل فيها خصائص الدلالية والخصائص التداولية على السواء.

بعد ظهور مؤلف ديك (ديك (1997))، اقترحت مجموعة من ... الأسباب أن يتم الفصل بين الدلالة والتداول وأن يوكلا إلى قالب ...



مستقلين (ولن تعالما (فيت (1998))، المتوكل (1999) و(2004) وحميد (2004)). حسب هذا الاقتراح، تشطر البنية التحتية مستويين اثنين تضطلع بصياغتهما قالبان مختلفان: المستوى التمثيلي الذي ترصد فيه الخصائص الدلالية (سمات المحمول وسمات حدوده الموضوعات واللواحق) ومستوى علاقي يحدد السمات التداولية (الإخبار والوجهة) كما يحدد الوظائف التداولية المحورية والبؤرية.

من أهم نتائج الفصل بين الدلالة والتداول باعتبارهما مستويين منفصلين النتيجتان التاليتان:

(أ) أعيد النظر في توزيع الوظائف حيث ألحقت الوظائف التداولية بالمستوى العلاقي وأرجئت الوظائف التركيبية إلى مستوى البنية الصرفية التركيبية،

(ب) أتيحت إقامة علاقة مباشرة بين المستوى العلاقي والبنيتين الصرفية – التركيبية والصوتية حيث أصبح من الممكن أن تربط الخصائص التداولية بتحققاتها الصرفية – التركيبية والتطريزية دون مرور بالدلالة. من مزايا هذا الربط المباشر أنه يمكّن من رصد خصائص العبارات اللغوية التي لا فحوى دلاليا لها

كانت أطروحة ورود الفصل بين الدلالة والتداول، بين المستوى التمثيلي والمستوى العلاقي، وراء صياغة النماذج التي تمت بنموذج المعيار، خاصة نموذج نحو الطبقات القالبي ونموذج نحو الخطاب الوظيفي اللذين تناولنا في إطارهما مجموعة من قضايا اللغة العربية كما سنرى في المباحث الموالية.

2.1.2.1.3 – البنية الصرفية – التركيبية

بعد التذكير ببعض المسائل العامة تخص الصرف في علاقته بكل من الاشتقاق والتركيب من جهة وعلاقة الصرف والتركيب والخصائص الدلالية والتداولية من جهة ثانية سنعرض في إيجاز لبعض القضايا المتعلقة

بالنسبة في اللغة العربية التي تنوولت عبر مسار نظرية النحو الوظيفي من النموذج المعيار إلى نموذج نحو الطبقات القالبي ونحو الخطاب الوظيفي.

1.2.1.2.1.3 – مسائل عامة

(أ) مرت علاقة الصرف والاشتقاق بمرحلتين اثنتين:

(1) في النموذج النواة، كانت قواعد الاشتقاق قواعد تكوين بوصفها مفردات وفروعاً تضطلع بتحديد صيغ المفردات على أساس سماتها الوظيفية الدلالية والتداولية.

(2) أمّا في النموذج المعيار، فقد ظل الاشتقاق والصرف مكونين مستقلين لكنهما صارتا مترابطتين بفضل ما أسماه ديك (ديك (1997 ب)) "المقاربة المعدّلة". قوام هذه المقاربة إرجاء تحديد الصيغة النهائية للمفردة المشتقة إلى المستوى الصرفي بعد أن كان يتم تحديدها داخل القاعدة الاشتقاقية نفسها. بتعبير آخر، أصبح لقاعدة التكوين شقان: شق معجمي وشق صرفي حيث أصبح يؤشر لطبيعة المفردة (جمعية، انعكاسية،...) بواسطة مخصص مجرد يتم تحقيقه الصيغي عن طريق قاعدة صرفية.

(ب) كان الصرف في النموذجين النواة والمعيار مستقلاً عن التركيب سابقاً له في مسلسل اشتقاق العبارة اللغوية باعتبار أن الصيغة الصرفية للمكونات يتم تحديدها التحديد الكامل قبل أن تتخذ مواقعها.

أثبتت بعد ذلك بعض الدراسات (باكر (2001))، هنخفلد (2004))، المتوكل (2005)) أن بعض الصيغ الصرفية لا يمكن أن تحدّد إلا بعد ترتيب المكونات حيث يسبق التركيب الصرف خلافاً للمعتقد الذي كان سائداً:

إسهاما في دعم هذه الأطروحة، احتججنا ببعض ظواهر اللغة العربية التي من قبيل مطابقة الفعل لفاعله من حيث العدد حيث تتم المطابقة بين هذين المكونين إذا تقدم الفاعل وتبعده في حال تأخره كما هو معلوم

(123) أ - الأطفال ناموا

ب - نام الأطفال

ج - *ناموا الأطفال

بناء على مثل هذه الملاحظات، أصبح الصرف والتركيب يشكلان مستوى واحدا.

(ج) مبدأ المبادئ في نظرية النحو الوظيفي (وفي كل النظريات ذات التوجه الوظيفي)، كما مرّ بنا، أن البنية تابعة للوظيفة وأن الخصائص الصرفية – التركيبية تتحدّد صيغا ومواقع على أساس ما يتوافر في البنية التحتية من سمات دلالية وتداولية. هذا المبدأ العام قائم في أغلب من الأحوال إلا أن قيامه لا يمنع من وجود ظواهر تختلف باختلاف اللغات تؤشر إلى أن للمستوى الصرفي - التركيبي بعض الاستقلال وأن بعض القواعد الصرفية التركيبية تجري في معزل عن المعلومات المتوافرة في البنية التحتية

من مظاهر استقلال الصرف والتركيب في اللغة العربية تناولت في دراسة خاصة (المتوكل (2004 ب)) القضايا التالية

(1) يمكن إيراد مطابقة الفعل للفاعل في اللغة العربية شاهدا كمثال على استقلال الصيغة الصرفية من السمات الدلالية التحتية حيث إن ما يتحكم في هذه المطابقة وسيط تركيبي محض (رتبة الفاعل بالنظر إلى الفعل)

(2) من الإعراب في اللغة العربية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ما هو إعراب بنيوي صرف تسنده أفعال مساعدة (روابط) أو أدوات مخصوصة أو بنيات معينة.

ندرج في هذا النمط من الإعراب نصب المحمول الاسمي أو الصفي مع الرابط "**كان**" ورموزه ونصب الفاعل مع الأداة التوجيهية "**إن**" ورموزها وجرّ المضاف إليه

(124) أ – كان خالد **فرحاً** البارحة

ب – أصبح بكر **أستاذاً** للرياضيات

(125) أ – **إن خالداً** قد نجح

ب – **ليت هنداً** تقدّر التضحية

(126) لا أطرب لشعر **المحدثين**

ويمكن أن ندرج في نفس **النمط الإعرابي** نصب الفعل المضارع مع أداة النفي "**لن**" والأداة "**أن**" وجزمه بعد "**لم**" أو حين يرد في التراكيب الشرطية:

(127) أ – لن أخرج اليوم

ب – أتمنّى أن تزورني هند !

(128) أ – **لم تعد** هند بعد

ب – **إن تدخل** هند **يخرج** خالد

ج – اشتغل بجد **تُفلح**

من الأدوات ما يمارس ضغطاً على المكوّن مربوطها فتنقله من رتبته الأصلية إلى الموقع الذي يليها مباشرة كما تفعل الأداتان "**إن**" (ورموزها) و"همزة الاستفهام".

(129) أ – حاضر **خالد** بجامعة مراكش

ب – إن **خالداً** حاضر بجامعة مراكش.

ج– *إن حاضر خالد بجامعة مراكش.

(130) أ – شربت هند شايا

ب – أشايا شربت هند أم قهوة؟

ج – *أشربت هند شايا أم قهوة؟

2.2.1.2.1.3 – بنية المحمول

نجد تقارباً في تناولنا للمحمول في اللغة العربية (المتوكل (1996)) مقاربة مفصلة لمختلف أنماطه وصيغه وبنيته الدلالية والتداولية والصرفية والتركيبية. ونستقي هنا من تلك الدراسة ثلاث قضايا مركزية هي: أولاً الوزن والصيغة، وثانياً المحمول المركب، وثالثاً النفي.

(أ) تقوم بنية المحمول في اللغة العربية على ثلاثة عناصر أساسية: جذر صامت ثلاثي في غالب الأحوال ووزن وصيغة صرفية.

إذا كان مفهوم الجذر واضحاً لا إشكال فيه فإن مفهومي الوزن والصيغة قد يلتبسان لما بينهما من تقارب.

لإحراز مقاربة كافية ملائمة لبنية المحمول في اللغة العربية، يتحتم التمييز بين هذين المفهومين والفصل بينهما من حيث طبيعتهما ووظيفتهما على السواء:

(1) الوزن مفهوم معجمي في حين أن الصيغة مفهوم صرفي؛

(2) للوزن وظيفتان: **أولاً**، التأشير إلى باب المحمول الفعلي إذا كان محمولاً أصلاً ("فعَل"، "فعِل"، "فعُل") وثانياً: الاضطلاع باشتقاق المحمولات الفروع من المحمولات الأصول. أمّا الصيغة فهي تحقق صرفي لسمات التحتية ("جهة"، "زمن"، "وجه"...) بما فيها الوزن.

(3) الوزن والصيغة إوالتان تنتميان إلى سفليين من القواعد متمايزين: قواعد تكوين المفردات وقواعد التعبير على التوالي.

(4) صيغ المحمول الفعلي في اللغة العربية ثلاث صيغ يجري الاصطلاح على تسميتها "**الماضي**" و"**المضارع**" و"**الأمر**".

مما يجدر التنبيه إليه هنا أن هذه المصطلحات تحيل على صيغ صرفية لا على معانٍ دلالية وإن كان الأمر يلتبس حين نتحدث عن "الماضي" خاصة. فصيغة "الماضي" مثلاً ترد للدلالة على الزمن السابق لزمن التكلم

(131) رجع خالد من السفر البارحة

حيث ترد كذلك دالة على غير هذه السمة الزمنية كما يحصل في الجمل الشرطية أو الدعائية مثلا:

(132) أ – إذا **نجحت احتفلنا** بنجاحك

ب – **وقانا الله** شر الحاسد!

ودرءا للالتباس بين الصيغة والزمن، اقترحنا إطلاق تسمية "الماضي" على الصيغة وتسمية "المضي" على الزمن. وتعميما لدرء كل التباس نقترح أن تعوض مصطلحات "الماضي" و"المضارع" و"الأمر" بمصطلحات أكثر محايدة وهي "الصيغة اللاحقية" و"الصيغة السابقية" و"الصيغة الجذعية" على التوالي اعتبارا لورود اللاصقة أو عدمه ومحل اللاصقة بالنظر إلى الجذع (لاحقة/سابقة).

(ب) صيغ الحمول الفعلية التي عرضنا لها في الفقرة السابقة صيغ "بسيطة" إذا قيست بصيغ أكثر تعقيدا كالصيغ التالية:

(133) أ – **ما زال** خالد **يهيئ** أطروحته

ب – **طفق** خالد **يحرر** أطروحته

ج – **كاد** خالد **ينهي** أطروحته

د – **كانت** هند **تصفف** شعرها أمام المرآة

تتضمن الجمل (133 أ–د) صيغاً مركّبة تتكون من فعل "تام" وفعل مساعد. نقصد بالفعل "التام" في إطار نظرية النحو الوظيفي المحمول الحقيقي الذي ينفرد بالدلالة على الواقعة ("عمل"، "وصف"، "قود"، ...) وبالفعل المساعد الذي تنحصر وظيفته في التحقيق الصرفي لسمات زمنية كالفعل "**كان**" وزمرته والجهية كأفعال الشروع ("**طفق**" وزمرته) وأفعال الاستمرار ("**مازال**" وزمرته) وأفعال المقاربة ("**كاد**" وزمرته).

الجدير بالتنبيه إليه هنا هو أن "النقصان" (أو "المساعدية") ليس مقصوراً على أفعال زمرة "**كان**" بل يتعداها إلى أفعال زمر أخرى من المسند اعتبارها أفعالاً "تامة".

(ج) ما يحدّد صيغة المحمول، بسيطة كانت أم مركبة، ليس السمات الزمنية والجهية فحسب بل كذلك السمات الوجهية والسمات الإخبارية. مثال ذلك أن صيغة المحمول "**طفق يحرر**" في الجملة (133 ب) نتيج تفاعل السمة الإخبارية "الإخبار" والسمة الوَجهية "الإثبات" و سمة الجهية "الشروع" والسمة الزمنية "المضي" كما يتبين من القاعدة (134).

(134) [خب [ثب [شع [مض و1: [ح رر. فعّل]ف]]]].
⟸ [طفق يحرر]

حيث: خب = إخبار؛ ثب = إثبات؛
شع = شروع؛ مض = مُضي؛ و = واقعة.

أهم السمات الوَجهية التي تواكب المحمول في اللغة العربية سمات أربع: الإثبات (ونقيضه النفي) والتوكيد والتعجب والدعاء. وتتحقق هذه السمات الوَجهية في شكل أداة نفي (أو أداة — صفر بالنسبة للإثبات) ونون لاحقة (مخففة أو مشدّدة) وصيغة فعلية مخصوصة ("**ما أفعل**" أو "**أفعل بـ**") وصيغة الماضي غير دالّة على الزمن المضي كما هو الشأن في التراكيب التالية:

(135) أ — بنى خالد بيتاً في ضاحية مراكش
ب — لم يبن خالد بيتاً في ضاحية مراكش

(136) أ — أخرجنّ
ب — واللهِ لأحرمنّك مما كنت أعطيك

(137) أ — **ما أعظم** آثارنا !
ب — **أعظم** بآثارنا !

(138) أ – حفظك الله من ألسنة النمامين !

ب – لا بقي الرقيب ولا عيونه !

فيما يخص النفي، نعلم أن اللغة العربية تتميز بغنى ملحوظ في الوسائل التي تسخرها لتحقيقه، فنعني فيها أدوات عدة منها ما هو بسيط ومنها ما هو مركّب.

قضيتان كبريان تستلزمان التصدي لهما في باب النفي في اللغة العربية: **أولا:** حيز النفي **وثانيا:** التوزيع التكاملي لمختلف أدواته.

(1) يمكن أن ينصب النفي على الحمل بكامله أو على أحد مكوناته (المحمول أو أحد موضوعاته أو لواحقه) كما يمكن أن ينصب على الطبقة الوجهية أو على الطبقة الإنجازية. من أمثلة ذلك التراكيب النفية التالية:

(139) **ما** قابل خالد هندا اليوم (بل ظل في البيت)

(140) أ – **لم** ينجح بكر (بل رسب)

ب – **لن** يكتب خالد رسالته (بل سيرقنها)

(141) أ - **لا** رجل في بيتنا

ب – **ما** عزة عشق قيس (بل ليلى)

ج – **ما** غدا سأسافر (بل بعد غد)

(142) أ – **لا** أظن أن خالداً سيأتي اليوم

ب – **لا** أشك في أن عليا سينجح.

(143) **لا** أخبرك بأني سأمنحك مالاً (بل أعدك بفعل ذلك)

إلى جانب اختلاف حيز النفي باختلاف المفاصل الطبقية للجملة ومكوناتها، نلاحظ أن ثمة عناصر معينة تستقطب النفي وتستأثر به دون باقي العناصر. اقترحنا أن نرجع سمات هذه العناصر إلى سمة أساسية واحدة هي سمة "البؤرة" ووضعنا على أساس ذلك المبدأ العام التالي.

(144) "يشكل حيزاً للنفي المكونُ المبأر"

نأخذ لتوضيح ذلك المثال التالي:

(145) أخالداً قابلت هند البارحة؟

(146) أ – ما خالداً قابلت هند البارحة (بل بكراً)
ب – * ما هند قابلت خالداً البارحة
ج – * ما البارحة قابلت هند خالداً
د – * ما قابلت خالد هنداً البارحة.

الجمل (146 ب–د) جمل سليمة في حدّ ذاتها لكن الجملة (146 أ) وحدها يمكن أن تعد، وفقاً للمبدإ (144)، جواباً طبيعياً للجملة (145).

ويمكن تفسير استقطاب المكون المبأر للنفي بأن النفي ينصب على ما هو "جديد" في العبارة اللغوية أو ما هو مُحادل في وروده دون ما هو "معطى" أو "مسلّمٌ بوروده". وذلك ما يفسر عدم انصبابه على المكون المحور مثلاً.

ورد في أدبيات النحو التوليدي التحويلي الأولى أن ثمة تعالقاً بين النفي والمكونات "المكمَّمة" (أو "المسوّرة") حيث تستأثر هذه مكونات بحيّز النفي إذا تلت أداته كما في التراكيب التي من قبيل (147):

(147) ما قرأت كل الكتب (بل بعضها)

بيّنا (المتوكل (1993 أ)) أن استقطاب المكمم للنفي لا يحصل إلا إذا كان المكمَّم نفسه مبأراً كما يفاد من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي:

(148) أ – ما كل الأصدقاء قابلت في المقهى (بل بعضهم)
ب – ما في المقهى قابلت كل الأصدقاء (بل في المكتبة)

إذا صحت المعطيات الواردة في الجملتين (148 أ ب)، أمكن أن نرجع سقطات المكون المكلف بالنفي إلى المبدأ العام (144) باعتباره مظهراً من مظاهر توجُّه النفي إلى البؤرة.

(2) أمام تعدد أدوات النفي في اللغة العربية، وعدم إمكان تعاقبها لا تفترض الترادف بينها، حاولنا إرجاع الوسائط المتحكمة في توزيعها التكاملي إلى الوسائط الأساسية التالية:

أولاً: الحيز الطلقي للنفي حيث تختص الأداتان "لم" و"**لن**" بنفي المحمول أو الحمل كاملاً في حين يمكن أن تنفي الأداتان "**ما**" و"**لا**" الحمل أو أحد مركباته الاسمية؛

ثانيا: المقولة التركيبية التي ينتمي إليها المحمول حيث تختص الأداة **ليس** بنفي المحمول غير الفعلي؛

ثالثا: صيغة الفعل حيث لا تنفي الأدوات "لم" و"لن" و"لمّا" إلا الفعل المضارع:

(149) أ – لم يأت خالد

ب – * لم أتى خالد

(150) أ – لن يرسب خالد

ب – * لن رسب خالد

(151) أ – لمّا تعد هند

ب – * لمّا عادت هند

رابعاً: السمات الزمنية إذ تختلف الأدوات "لم" و"لا" و"لن" فتختص الأداة الأولى بنفي الزمن المضي في حين تستعمل الأداتان الثانية والثالثة لنفي الحال والاستقبال على التوالي؛

خامساً: أمّا الفرق بين "لَمْ" و"لَمّا" فهو فرق في الجهة حيث ترد "لَمّا" لنفي المضي المستمر كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (149 أ) و(151 أ) مثلاً.

الأدوات النافية المركّبة في اللغة العربية فئتان يمكن التمثيل لتركيبتيهما بالترسيمتين التاليتين:

(152) أ – " α . . إلاّ / بل"
ب – " α ... أحد / قط / أبداً / شيئاً"

حيث α = أداة نفي ("لا"/ "لم"/ "لن"، "ما")

وظيفة الفئة الأولى ليست في الواقع مجرد نفي وإنما هي تحقيق صرفي – تركيبي لنوعين من بؤرة المقابلة: "بؤرة الحصر" و"بؤرة التعويض" كما يفاد من التراكيب التالية:

(153) أ – ما قابلت إلا هنداً
ب – ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان

(154) أ – ما قابلت هنداً بل زينب
ب – لم أقرأ كتابا بل مقالة

الداعم لهذا الطرح أن نفس الوظيفة يمكن أن تؤدى بأدوات غير أدوات النفي كالأداة "إنّما":

(155) أ – إنما قابلت هنداً
ب – إنما جزاء الإحسان الإحسان.

أما الفئة الثانية من أدوات النفي المركبة، فإن خاصيتها الأساسية هي أنها تراكيب متحجرة يكمن تحجرها في السمات التالية:

(1) لم يعد بالإمكان أن يرد الاسم أو الظرف دون أداة نفي

(156) أ – ما رأيت أحداً
ب – * رأيت أحداً

(157) أ – ما كذبت قط
ب – * كذبت قط

(157) أ – لن أدخن أبداً
ب – * سأدخن أبداً

(2) لا يسوغ تقديم الاسم أو الظرف:

(158) أ – هنداً لا يقابل خالد
ب – * أحداً لا يقابل خالد

(159) أ – اليوم لم يخرج خالد
ب – قط لم يخرج خالد

(160) أ – هذه المرة لن أغامر
ب – * أبداً لن أغامر

(3) فيما يخص الاسم "**شيء**"، يلاحظ أنه أصبح مجرد لاصقة تلحق بالمحمول الذي تتقدمه أداة النفي في الدوارج العربية:

(161) **دراجة مغربية**

أ – **ما مشتيش** لمراكش
ب – خالد **ما مريضش**

(162) **دراجة مصرية**

أ – **ما خطرتش** على بالك يوم
ب – **ما كانشي** بعر !

بل إنه أصبح في بعض الدوارج يكوّن مع حرف النفي أداة واحدة

(163) أ – ماشي عادتك هذي!

ب – مش ممكن أجيك!

3.2.1.2.1.3 – بنية الجملة

بعد جعل اللغة العربية النواة الذي عرضنا له في مبحث سابق أخذ نسعى في مقاربة الجملة من منظور نموذجين اثنين: نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل (2003)) ونموذج نحو الخطاب الوظيفي (المتوكل (2005) و(2006)).

في إطار هذين النموذجين، تناولنا أربع قضايا مركزية: بنية الجملة المعيار ومتغيراتها النمطية ومتغيراتها التركيبية وإشكال القوة الإنجازية.

(أ) البنية المعيار بنية ذات مستويات ثلاثة: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي ومستوى صرفي – تركيبي (يحال عليه غالباً بالمستوى البنيوي).

(1) ترصد في المستوى العلاقي الخصائص التداولية. ويتضمن هذا المستوى طبقتين اثنتين: طبقة الفعل الخطابي (ف خ1) وطبقة المحتوى القضوي (ف1) التي تتضمن بدورها فعلا حمليا (ح1) وفعلا إحاليا (إح1) كما يتبين من الترسيمة العامة (164):

(164) (ف ح1: [بح (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1)] (ف1))] (ف ح1))

حيث: بح= قوة إنجازية؛ ك= متكلم ؛ ط= مخاطب

الجديد بالنسبة للمستوى العلاقي أمران:

أولا: أصبحت الوظيفتان التداوليتان المحور والمبؤرة ترصدان في هذا المستوى حيث تسندان إلى الفعل الحملي (ح1) أو الفعل الإحالي (إح1) بعد أن كان يرجأ إسنادهما إلى ما بعد إسناد الوظائف التركيبية؛

ثانيا اقترحنا (المتوكل (2005)) نقل السمات الوجهية من مستوى التمثيل إلى المستوى العلاقي ورصدها كمخصّص أو لواحق في خانة المحتوى (ض1) على اعتبار أن طبقة المحتوى هي المحل الطبيعي والأنسب لرصد هذه الفئة من السمات.

(2) يضطلع المستوى التمثيلي برصد السمات الدلالية. ويتكون هذا المستوى حسب نحو الخطاب الوظيفي كما عدلناه (المتوكل (2003)) من ثلاث طبقات: طبقة التأطير وطبقة التسوير وطبقة الخاصية كما يتضح من ترسيمه (165) حيث ، و كـ و ح متغيرات الطبقات الثلاث

(165) ( )و1 كـ1: [(ح1)(س1)] (كـ1)) | (و1)))

(3) ثالث مستويات البنية المعيار هو المستوى الصرفي – التركيبي الذي يشكّل خرجاً لقواعد التعبير المسؤولة عن نقل الخصائص المرصودة في المستويين العلاقي والتمثيلي إلى سمات صورية صرفية تركيبية

تستمد هذه القواعد موادّها من خزينة خاصة تمدّها بما تستلزمه من أطر تركيبية ومخصّصات ووظائف تركيبية.

يُعَدّ الإطار التركيبي (166) إطاراً عامًا للجملة في اللغة العربية.

(166) ||صدر||فواصل/وجه| م س[مفعول][فاعل] م س [ص|| جملة

(ب) يمكن اعتبار البنية المعيار كما حددناها هنا ثابتاً ذا متغيرات تختلف حسب النمط الجملي ونمط التركيب والنمط الخطابي:

(1) حصرنا (المتوكل (2005)) أنماط الجمل في اللغة العربية في أربعة أنماط هي الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية والجملة التعجبية و... واقترحنا إضافة نمط خامس أسميناه "شبه الجملة" وعرّفناه على أساس أنه يشمل الجمل التي تشكل وحدة تواصلية وإن لم تكن لها بنية الجملة كما هو شأن التراكيب التي من قبيل (167 ب) و(168) مثلاً:

(167) أ ماذا كتبت اليوم؟
- مقالاً

(168) هنيئا !

واقترحنا أيضا التمييز داخل نمط شبه الجملة بين العبارات التي تتضمن محوى دلالياً كالعبارة (167 ب) والعبارات التي لا محوى دلالياً لها مثال العبارة (168).

تمس متغيرات الأنماط الجملية مستويات البنية الثلاثة. فالمتغيرات في المستوى الصرفي — التركيبي ناتجة عن متغيرات المستويين العلاقي والتمثيلي.

تشتق الأطر التركيبية للجمل الخبرية والجمل الاستفهامية والجمل الأمرية على أساس قيمة المخصّص الإنجازي المؤشر له في المستوى العلاقي والذي يحكم إدماج الأداة الصدر ("هل"/"الهمزة") وصيغة المحمول.

أمّا الإطار التركيبي للجمل التعجبية فيتم اشتقاقه بناءً على قيمة مخصّص الوجه على اعتبار التعجب سمة وجهية لا قوة إنجازية كما بيّنّا.

فيما يخص أشباه الجمل، يتم اشتقاق الفئة الدالة منها وفق نفس المسطرة المعتمدة في اشتقاق الأنماط الجملية الأربعة في حين تختزل هذه المسطرة حين يتعلق الأمر بأشباه الجمل غير الدالة.

ويستوجب هذا الاختزال الخصائص التالية:

أولا: تنحصر البنية التحتية لهذه الفئة من العبارات في المستوى العلاقي إذ لا محوى دلالياً لها يبرّر المستوى التمثيلي؛

ثانيا: من أبرز سمات هذه الزمرة من العبارات أنها عبارات متحجرة يبلغ تحجرها منتهاه بثبوت خصائصها الصرفية — التركيبية في كل السياقات؛

ثالثا: يغني تحجرها عن تشغيل قواعد التعبير فتدمج العبارة كما هي رأساً في المستوى العلاقي.

بناءً على هذا، يكون التمثيل للعبارة (168) مثلاً على الشكل التالي:

(169) (ف ج1: [(محمد) (كـ) (ط) [(ف1 هيئاً] (ف أ))]
(ف ج1))

(٦) تمت إعادة النظر في مقاربة الجملة المركبة حيث اقترح (المتوكل (2003 أ)) تحديدها على أساس خصائص مستواها العلاقي بعد أن كان المستوى الصرفي - التركيبي المعيار في التمييز بين البسيطة والمركب من الجمل. في هذا الاتجاه، صيغ تعريف الجملة المستقلة والعلاقات الممكن قيامها بين مكوناتها كالتالي:

(170) **الجمل المستقلة**

"تعد الجملة ج 2 مستقلة عن الجملة ج1 إذا كانت البنيتان العلاقيتان للجملتين ج1 وج2 متكافئتين"

(171) **الجمل التابعة**

"تعد الجملة ج2 تابعة للجملة ج1 إذا كانت الجملة ج2 عنصراً من عناصر البنية العلاقية للجملة ج1".

يترتب عن التعريفين (170) و(171) أن يعاد النظر في مفهوم الإدماج والتبعية كالتالي:

أولاً: قد تكون التبعية تبعية علاقية (أي في المستوى العلاقي) دون أن يكون لها ما يؤشر لها في البنية الصرفية – التركيبية كما يفاد من مقارنة بين الجملتين (172 أ-ب):

(172) أ – أقول: لن تعود هند قبل الصيف
ب – أقول إن هنداً لن تعود قبل الصيف

ثانياً: في مقابل ذلك يمكن أن تكون الجملة مركبة من حيث بنيتها الصرفية – التركيبية لكنها بسيطة (جملة واحدة) بالنظر إلى بنيتها العلاقية. أبرز أمثلة ذلك الجمل "المدمجة" في الأفعال الإخبارية أو الأفعال الوجهية:

(173) أ – أعدك أبي سآتي غداً
ب – أظن أن خالداً سيعود اليوم.

تراكيب التي من قبيل (173 أ – ب) صورة الجمل المركبة لأن "الرئيسي" فيها ليس إلا مؤشراً معجمياً لقوة الإنجازية (أعدك) أو للسمة الوجهية (أظن).

ثالثاً: فيما يخص تنميط الجمل المركّبة، أصبح من المتاح، بفضل نقل معاييره من المستوى الصرفي-التركيبي إلى المستوى العلاقي، تحديد نمط الإدماج وطبيعة العنصر المدمج: فعل خطابي (بعد أفعال الإنجاز) أو محتوى (بعد الأفعال الوجهية وأفعال الإرادة...) أو حمل أو عنصر من مكون إحالي (الجمل الموصولية).

ويتيح نفس المعيار العلاقي مقاربة أدق للجمل الموصولية حيث يميّز بين الجمل الموصولية التقييدية بوصفها فضلات لمكون إحالي داخل صيغة محتوى والجمل الموصولية البدلية باعتبارها أفعالا خطابية قائمة الذات تنفرد بقوة إنجازية تغاير القوة الإنجازية المواكبة للجملة المركبة ككل كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(174) أ – قابلت الرجل الذي تزوّج جارتنا
ب – قابلت الرجل، من تزوج جارتنا

رابعاً: لا تتحقق إجرائية المعيار العلاقي في رصد الاستقلال والتبعية بين عناصر الجملة المركبة فحسب بل كذلك في رصدها بين جمل نص كامل حيث يصبح من الممكن تقسيمه إلى وحدات خطابية تجمع ما بين جمل (أو الفقرات) التابع بعضها لبعض.

(؟) يبسط الخطابي دوره كذلك في تحديد بنية الجمل التي تشكل نصا واحداً. مثال ذلك بنية الجملة في الخطاب السردي التي افرضنا صوغ مستوييها العلاقي والتمثيلي بالشكل التالي:

(175) أ – (سرد ح1: (ف ح1: [خب (سارد) (مسرود له) (ف1).
[(ح1) بوعد (إح د)] (ف1))] (ف ح1))] (ح1)).

ب – (مض/حض و ا: [(ن كما: [(ماع فعل) (س ب)]
(كما))] (و ا)).

نستخلص من البنية (175 أ) أن الجملة المعطاة في الخطاب السردي تحمل القوة الإنجازية الإخبار في حين تسند إلى طبقة الجمل قبلها وظيفة ... الخلفية ويستفاد من البنية (175 ب) أن خصائص جمل هذا النمط الخطابي الدلالية هي الزمن المضي أو الحاضر والجهات التامة والسمات بالنسبة للطبقتين التصويرية والوصفية على التوالي.

ونمثل للبنيتين (175 أ-ب) بالنص المرتجل البسيط التالي:

(176) "عاد خالد إلى بيته بعد سفر طويل. صعد إلى حجرته حيث أخرج أمتعته من الحقيبة ثم خرج إلى الحديقة فتفقد أقفاص طيوره قفصا قفصا."

4.2.1.2.1.3 – بنية المركّب الاسمي

لنتأمل المركبات الاسمية الواردة في الجمل التالية:

(177) **عربية فصحى**

أ – قابلت **هذه** الفتاة

ب – قابلت الفتاة **هذه**

(178) **عربية فصحى**

أ - كان **المغفور له** عمرو كريما

ب – عاد **الملعون** الحار القديم

(179) **دراجة مصرية**

أ – راحت في **مفصوفة الرقبة** فوربة

ب – هو في **المنيل على عينه** البواب

(180) **عربية فصحى**

أ – اشترت هند فستانا **رائعا !**

ب – **أي فستان** اشترت هند **!**

(181) <u>دارجة مغربية</u>

أ – عشا كبيرا !

ب – واحد العشا كلينا !

(182) <u>دارجة مصرية</u>

أ – شفت حته بت !

ب – شفت حتة بنت إنما إيه !

المركبات الاسمية في هذه الأمثلة عيّنات للمركبات الاسمية الموسومة تعاونيا.

يعد المركب الاسمي "الفتاة هذه" في الجملة (177 ب) مثالاً لورود بؤرة المقابلة داخل المركب وإسنادها إلى مخصّص الإشارة وهو ما يبرّر تأخره عن الرأس ونبره. أمّا المركبات الواردة في الجمل (178-179) وجمل (180-182) فتتضمن وجهها دعائيا ووجهها تعجبيًّا على مستوى يحكمان بنيتهما الصرفية – التركيبية والتطريزية على السواء.

إن هذا الضرب من التراكيب يؤشر إلى أن لبنية المركب الاسمي كما لبنية الجملة مستويات ثلاثة، مستوى تمثيليا ومستوى علاقيا ومستوى صرفيا – تركيبيا على أساس أن المستويين الأول والثاني يتضافران في تحديد خصائص المستوى الثالث.

سنعود بمزيد من التفصيل إلى إسهامنا في صوغ بنية المركب الاسمي في أحد المباحث اللاحقة.

2.2.1.3 – <u>المجال</u>

أشار ديك (ديك 1978) منذ نشأة نظرية النحو الوظيفي إلى أن هذه النظرية كباقي النظريات الوظيفية تهدف إلى أن تكون نظرية ...

يحصص به مستعملو اللغة الطبيعية فعلاً، أي نصوص كاملة لا مجرد جمل معزولة عن سياقها.

إلا أن هذا الهدف ظل "هدفاً برنامجياً" لمدة طويلة (ما يربو عن عقد من الزمن) حيث انصبت معظم الدراسات على الجملة إلى أن اتضح أن خصائص الجملة نفسها لا يمكن أن توصف وتفسر الوصف والتفسير الكافيين إلا إذا قوربت كوحدة من وحدات نص متكامل.

مرّ نقل نظرية النحو الوظيفي من نظرية جملة إلى نظرية خطاب بمرحلتين اثنتين:

(أ) تم في أولاهما توسيع البنية التحتية وتمديدها بإضافة طبقة عليا تفي برصد الخصائص النصية (كونفالي (1976)، المتوكل (1978)).

(ب) أما ثاني المرحلتين فتتسم باقتراح ثلاثة نماذج للخطاب: نموذج معيار (ديك 1997 ب)) يقوم أساسا على إسقاط بنية الجملة على بنية النص مكونات وعلائق ونموذجين يجمعان بين الطبقية والقالبية هما "نحو الطبقات القالبي" و"نحو الخطاب الوظيفي" اللذين فصلنا القول في معالمهما في مبحث سابق.

فيما يخص اللغة العربية، شُغِّل نحو الطبقات القالبي نظراً لأسبقيته الزمنية في المغرب أكثر مما شغل نحو الخطاب الوظيفي في مجال مقاربة النصوص. مثالان اثنان هما أبرز أمثلة مقاربة النص العربي من منظور نحو الطبقات القالبي:

(1) في إطار الدفاع عن أطروحة أن السمات الوجهية المعرفية منها والإرادية والانفعالية لا تنحصر في الجملة ولا في المركب الاسمي بل يمكن أن تواكب خطاباً كاملا (المتوكل (1999) و(2003))، برهنت الزهري (الزهري (2002)) من خلال عينات نصية فصحى ودارجة على أن النص بمختلف درجاته (المدحية والقدحية على السواء) يمكن أن يكون

خاصية لنص كامل على اعتبار أن مختلف جُمله تكتسب هذه السمة طبقا لمبدأ "الإرث" (دك (1997 ب)) كما سبق من الترسيمة التالية:

(183) [خب [عج [نص:)[خب [عج [جملة 1]])..
(خب [عج [جملة د]])]]]

حيث: خب = القوة الإنجازية الإخبار
عج = السمة الوجهية التعجب

(2) تمحيصا لإجرائية ثنائية بؤرة الجديد/ بؤرة المقابلة (ديك (1997 أ)) و(المتوكل (1985 و(1993 ب)) توصل حديد (حسير ،2006)) إلى رصد التوزيع التكاملي لأدواتي الاستفهام وأسمائه في نص استصقي ("ضحايا الفجر" لميلودي حمدوشي) يردّ هذا التوزيع إلى السلمية الإحصائية (184):

(184) سلمية أدوات وأسماء الاستفهام

هل>كيف>من>ماذا>متى = أين>ما - أ >أي>كم>لماذا

حيث يفاد أن استعمال أدوات الاستفهام وأسمائه يساير مختلف محطات الاستنطاق إذ يغلب استعمال الأداة "هل" في مرحلة تجميع معلومات "الجديدة" عن الجريمة ككل ثم يبرز استعمال أسماء الاستفهام ("من"، ماذا"، "متى" ... و"أين) في مرحلة التقصّي عن ظروف مشاركة فيه وعن ظروف وقوعها في حين يتواتر استعمال "الهمزة" في مرحلة المقابلة بين المعلومات المجمعة

4 – اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي

ما كانت العلاقة بين اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي مجرد تطبيق إطار نظري معين في دراسة متن لغوي معين بل كانت علاقة ذات مسارين

يحصل اعتماد نظرية النحو الوظيفي تسنى وضع نحو وظيفي مكّن معه تعريبه آثار جوانب جديدة عدة من هذه اللغة لم يكن من المتاح تحسس عنها باعتماد النحو العربي القديم ولا باعتماد الأنحاء المعاصرة الحديثة البنيوية منها والتوليدية التحويلية.

في المقابل، جاوزت الدراسات الوظيفية للغة العربية مستوى التطبيق المحض إلى الإسهام في التنظير الوظيفي العام كانت له بصماته الواضحة في الدفع بالنظرية نحو إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية على السواء.

1.4 – إسهامات في الكفاية اللغوية

اصطلحنا، كما هو معلوم، على إطلاق تسمية الكفاية اللغوية على مرامي نظرية النحو الوظيفي الثلاثة: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية.

ما نريد تبيانه هنا هو أهم ما أسهم به المنحى الوظيفي العربي في دعم وتطوير كل من هذه الكفايات الثلاث طيلة العقود الثلاثة الأخيرة.

1.1.4 – في الكفاية التداولية

أوّل إسهامات الدراسات الوظيفية العربية كان في حقل التداول وخصّ عناصره الأساسية الثلاثة: القوة الإنجازية والوظائف والسمات الوجهية الذاتية.

(أ) كانت البنية التحتية في النموذج النواة (ديك (1978)) تنحصر في حمل بسيط يتضمن المحمول وموضوعاته ولواحقه دون أي تأشير ممكن لما يواكب الحمل من قوى إنجازية حرفية أو مستلزمة.

(185) البنية التحتية في النموذج النواة

[(محمول) (موضوعات) (لواحق)] حمل

اقترحنا في أواسط الثمانينات (المتوكل (1986 أ) و(1986 ب)) بنية تحتية (185) تخصص بمثل القوة الإنجازية يأخذ في حيّزه الحمل بأكمله.

(186) البنية التحتية المقترحة

| π [(محمول) (موضوعات) (لواحق)] حمل |

اعتُمد هذا الاقتراح منطلقاً من منطلقات الصياغة الكاملة المقترحة إجابة في النموذج المعيار.

في نفس مجال القوة الإنجازية، بيّنا بعد ذلك (المتوكل (١٩٩١)) أن رصد الكافي لحمولة العبارات اللغوية الإنجازية يقتضي التمثيل أيضاً للقوة الإنجازية المستلزمة حين توافرها كما هو الشأن في الجمل التي من قبيل (187):

(187) هل تريد مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء؟

حيث تتوارد قوتان إنجازيتان: السؤال كقوة حرفية والدعوة كقوة مستلزمة.

في هذا الصّدد، اقترحنا إوالية تأويلية مستوحاة من سورل (سورل (1979)) ترصد السلسلة الاستدلالية التي تتيح للمخاطب الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة. النموذج العام لهذه الإوالية أمكن صوغه مبسّطا بالشكل التالي:

(188) القوة الإنجازية الحرفية

[سؤال [تريد مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء]]

(189) سلسلة الاستدلال

(أ) "يعلم المتكلم ألا مانع عندي في مصاحبته إلى المسرح"

(2) "بإمكان المتكلم أن يدفع ثمن التذكرتين معاً"؛

(3) **إذن**، لا يسألني المتكلم عما إذا كنت أريد مصاحبته إلى مسرح بل يدعوني إلى ذلك".

(190) القوة الإنجازية المستلزمة

[دعوة [مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء]]

في إطار أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي، نحو الخطاب الوظيفي الذي يقترحه هنخفلد (هنخفلد (2004 أ) و(2004 ب))، عدلنا عن المقاربة التأويلية للحمولة الإنجازية إلى مقاربة بديلة قوامها ما يلي (المتوكل (2005 أ)).

(1) تُحصر الحمولة الإنجازية للجملة (187) في قوتها الإنجازية مستلزمة "الدعوة" على أساس أنها القوة الإنجازية المراد تمريرها؛

(2) يعد الاستفهام في هذه الحالة إطاراً تركيبياً لا قوة إنجازية قائمة الذات شأنه في ذلك شأن الأطر التركيبية الخبرية والأمرية والتعجبية؛

(3) للمتكلم أن يختار لتمريره القوة الإنجازية "الدعوة" بين طريقين طريق مباشر وطريق غير مباشر. إذا هو اختار الطريق المباشر، انتقى إطار تركيبي الأمر فكانت العبارة اللغوية (191):

(191) صاحبني إلى المسرح هذا المساء

أما إذا اختار الطريق غير المباشر - لأسباب مقامية معيّنة يرصدها مكون سياقي - فإنه ينتقي إطار الاستفهام فتكون وسيلة التعبير عن دعوته جملة (187).

(ب) أبانت دراسة التراكيب المؤولة في اللغة العربية عن تعدد ... تركيب وتباين الأغراض التواصلية التي تؤديها حيث منها ما يحمل معلومة "جديدة"

(192) أ – متى ستسافر؟
ب – سأسافر غداً

ومنها ما يحمل معلومة تصحيحية في مقابل معلومة أخرى يعتقد المتكلم غير واردة

(193) أ – ستسافر اليوم
ب – غداً سأسافر (لا اليوم).

قادتنا ظاهرة تعدد البنيات المبأرة واختلاف أغراضها إلى تعويض وظيفة البؤرة الواحدة المعتمدة في النموذج الأول (ديك (1978)) ببؤرتين "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة" (المتوكل (1984) و(1985)) ترصد أولاهما التراكيب التي من قبيل (192 أ-ب) وثانيتهما التراكيب الممثل لها هنا بالجملة (193 ب).

بعد اعتماد هذا الاقتراح في النموذج المعيار (ديك (1997 أ))، أضفنا (المتوكل (1993 ب)) داخل وظيفة بؤرة الجديد التمييز بين "بؤرة الطلب" و"بؤرة التتميم" الواردتين في التراكيب التي من قبيل (192 أ) و(192 ب) على التوالي.

هذا الاقتراح تُبُنّي أيضاً في تنميط ديك (1997 أ)) للبؤرة من حيث طبيعتها ونمط إسنادها.

في مجال الوظائف التداولية نفسه، كان اقترحنا (المتوكل (1985)) إضافة وظيفة المنادى إلى الوظيفتين الواردتين في النموذج الأول مستهدف مقاربة الشاملة لمختلف أصناف المكونات الخارجية ومختلف وظائفها الخطابية (ديك (1997 أ))

(ج) أمّا في مجال الخصائص الوجهية، فقد تم إسهام النحو الوظيفي العربي في مرحلتين أولاً: نقل التعجب من حيز القوة الإنجازية إلى حيز الوجه الذاتي بإضافة خانة ثالثة إلى فئة السمات الذاتية الواردة في

النموذج المعيار اصطلحنا على تسميتها "الوجوه الانفعالية" (المتوكل (199[illegible]) والزهري (2002)) وثانيا: نقل صيغة التعجب إلى المستوى الصرفي لتأخذ إطاراً صرفياً – تركيبياً – تطريزياً يمثّل لتحقيق السمة الأم المتضمنة سمات انفعالية كالتعجب ذاته إضافة إلى سمات أخرى من "الاستغراب" و"الارتياح" و"التوجّع" (المتوكل (2005 أ))

2.1.4 – في الكفاية النفسية

مر بنا أن النظرية اللسانية الوظيفية الساعية في تحصيل الكفاية النفسية هي النظرية التي تضم جهازها الواصف النموذج الذي يكفل رصد مراحل عملية التواصل في شقيها الإنتاجي والتأويلي في كل من إنتاج الخطاب وفهمه. كما مر بنا كذلك أن تحصيل الكفاية النفسية يعد مفهوم مطمح من المطامح الكبرى التي تسعى نظرية النحو الوظيفي في الوصول إليه.

أسهم المنحى الوظيفي العربي الحديث في استشراف تحقيق هذا المطمح إسهامان:

(أ) التصور الذي اقترحه ديك (ديك (1989) و(1997 أ)) لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية ظل تصوراً عاماً لا يتعدى التنصيص على القوالب التي يتضمنها هذا النموذج (القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي).

تتميما لهذا التصور اقترحت إضافة قالب سادس سمي "القالب الشعري" (المتوكل (1995)) أو "القالب التخييلي" (الوشيخي (1998)) في إطار الدفاع عن أطروحة أن الملكة "الإبداعية" ملكة من ملكات القدرة التواصلية العامة ينمو تفعيلها بدرجات متفاوتة بين مستعملي اللغة الطبيعية. دور هذا القالب الإضافي هو رصد خصائص الخطاب "الإبداعي" في علاقته بالقوالب الأخرى.

... هدفنا لتفاعل القوالب الستة، وضع تصوّران افتراضيان (المتوكل (1995) والوشيخي (1998)) لمكانة كل قالب داخل النموذج ... وطريقة اشتغاله مع باقي القوالب.

(ب) في الإسهامين اقترحنا (المتوكل (2003)) نموذجا عامّاً بديلا عن النموذج المعيار يوحّد بين المشروعين اللذين سادا في أواخر سنوات 1990، مشروع التوسيع المقامي لطبقات البنية ومشروع ما نسميه بالنظر إلى هذه الخاصية "نحو الطبقات القالبي".

يتضمن هذا النموذج، للتذكير، بنية تحتية ذات مستويات ثلاثة، مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي، وبنية صرفية – تركيبية تحدّدها معلومات المستويات الثلاثة وينقلها المكون الصوتي إلى صورة صوتية نهائية كما تبين ذلك الترسيمة (17) الموردة في الفصل السابق.

ما يهمنا هنا هو استجابة نحو الطبقات القالبي لشرط الكفاية النفسية التي تكمن في الأمور التالية:

(1) الفصل بين التداول والدلالة اللذين كانا يشكلان مستوى واحداً في النموذج المعيار؛

(2) تقديم التداول (المستويين البلاغي والعلاقي) على الدلالة (مستوى التمثيلي) باعتبار التداول يمثل للقصد الخطابي والدلالة لمحتوى الخطاب؛

(3) مطابقة اشتغال النموذج لأولويات عملية إنتاج الخطاب الثلاث: قصد ثم محتوى ثم نُطق؛

(4) اعتماد "افتراض التماثل المعمّم" بين النص والجملة والمركب الإسمي حيث تتوازى هذه الأقسام الخطابية الثلاثة من حيث خصائصها التحتية وخصائصها الصرفية – التركيبية؛

(5) إمكان تعميم نحو الطبقات القالبي على عملية التواصل بمختلف جوانبها المعرفية وغير المعرفية وإمكان إدراجه بالتالي في نظرية التواصل والمعرفة العامة.

3.1.4 — في الكفاية النمطية

للكفاية النمطية، بوجه عام، جانبان متكاملان: جانب تحديد نسقية تنطبق على أكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة الخصائص وجانب تنميط اللغات ووضع أنحاء لكل نمط مع رصد تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط.

وقد تسنى للبحث الوظيفي العربي أن يغني الكفاية النمطية لنظرية النحو الوظيفي في كلا جانبيها:

(أ) أمكن تثبيت ورود مبدأين من المبادئ العامة يخصان الإعراب والرتبة.

(1) محّصت معطيات اللغة العربية أطروحة أن لا وجود للإعراب إلاّ بالنسبة لفئة من اللغات معينة، اللغات التي يتحقق فيها الإعراب صرفيا، كاللغة العربية الفصحى، دون اللغات التي تخلو من علامات الإعراب. ومحّصت معطيات نفس اللغة التمييز بين "الإعراب المجرّد" والإعراب المتحقق، بين "الحالة الإعرابية" و"العلامة الإعرابية" التي تتحقق بواسطتها.

وفي نفس السياق أمكن تثبيت مبدأ أن الإعراب تحدّده الوظائف، خاصة الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، باستثناء ما أسميناه الإعراب المستقل الذي تسنده أدوات معينة (كالأداة "إنّ" وأخواتها مثلاً) والذي يحجب الإعراب الوظيفي الأصل.

(2) كان ترتيب المكونات في العربية الفصحى من أهم الشواهد على ورود مبدأ أن الرتبة محكومة تحددها الوظائف التداولية (أو التركيبية أو الدلالية) حتى في اللغات المعدودة "حرة الترتيب".

وكانت معطيات الرتبة في اللغة العربية من أهم مرتكزات أطروحة أن المجال الفعلي في الجملة لا يتضمن موقعاً صدراً واحداً بل موقعين: موقعاً للأدوات الصدور وموقعاً لمكونات المحاور أو بؤرة المقابلة كما يتضح من البنية العامة للجملة في اللغة العربية (166).

(ب) فصلنا القول في كتابنا (المتوكل (2003)) وفي مصاحب سابق من هذه الفصل في ما أسميناه نحو الطبقات القالبي وفي ما يوفره من إمكانات لتنميط اللغات ورصد تطورها نذكر هنا بإيجاز بأهمها

(1) يمكن أن تعد البنية الخطابية النموذجية التي يقوم عليها هذا النحو أساساً لنحو وظيفي كلي؛

(2) عن هذا النحو الكلي يمكن تفريع أنحاء لأنماط لغات على أساس تغليب أحد مستويات البنية النموذجية على باقي المستويات وما يترتب عن ذلك بالنسبة إلى البنية الصرفية – التركيبية؛

(3) على أساس نفس المبدأ، مبدأ تغليب مستوى على مستوى آخر، يمكن رصد انتقال لغة ما من نمط فرعي إلى نمط فرعي آخر أو انتقالها جذريا من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر

وأمدت دراسة ظواهر اللغة العربية، فصحى ودوارج، نحو الطبقات القالبي بدعم هام لمزاعمه عن تنميط اللغات ورصد تطورها.

من أمثلة هذا الدعم ما يلي:

أولا. تتوسط الدوارج العربية بين النمطين القطبين. فهي لغات موجهة تداولياً (المعطية للمستويين البلاغي والعلاقي) ونمط اللغات الموجهة دلالياً (المغلبة للمستوى التمثيلي)؛ حيث يلاحظ نزوعها، بعد فقدها الإعراب، إلى تحقيق الوظائف بواسطة الرتبة؛

ثانيا: يسرع المكونان الخارجيان المبتدأ والذيل إلى أن يصبحا داخل الجملة تحت الضغط التدريجي الذي يمارسه عليهما محموليا عن المتصدر

سبب نمط انتقال الجملة في اللغة العربية (سكوبر (1987)، المتوكل (1993 ب)) من الرتبة الرئيسة فعل فاعل مفعول إلى الرتبة الرئيسة فاعل فعل مفعول، حيث يصوغ عدد التراكيب التي من قبيل (194 ب) تطور تراكيب التي من قبيل (194 أ)

(194) أ – [مبتدأ، [(فعل – ضمير فاعل) (مفعول)]]
ب– [(فاعل) (فعل – مطابقة) (مفعول)]

وبامتصاص مكون الذيل أصبح الفعل يطابق الفاعل من حيث العدد حتى في حال تقدمه عنه في الدوارج العربية (المتوكل (1993 ب)) كما يبدو من مقارنة بين الترسيمتين التاليتين:

(195) أ – [[(فعل – ضمير فاعل)]، ذيل]
ب – [(فعل – مطابقة) (فاعل)]

ثالثا: ترصد بعض ظواهر التطور في الحقل العربي على أساس انتقال عنصر ما من طبقة إلى طبقة داخل نفس المستوى أو انتقاله من مستوى إلى مستوى آخر.

مثال الانتقال الأول (المتوكل (1996 أ)، ناصر الإدريسي (2002)) نزوح المحمول الفعل من الطبقة النواة في المستوى التمثيلي إلى الطبقة التأطيرية حيث يصبح فاعلا مساعدا (ثم مجرد أداة) يدل على سمة زمنية

(196) عربية فصحى

راح خالد (ذهب وقت الرواح)

(197) دارجة مصرية

أ – راح أسافر بكره
ب – ح سافر بكره

(198) <u>عربية فصحى</u>

غدا جائز (ذهب وقت الغد)

(199) <u>دارجة مغربية</u>

أ — غادي سافروا دابا
ب — غ سافروا دابا

ومن أمثلة الانتقال الثاني (المتوكل (2003)) نزوح العنصر الظرف "جدا" من الطبقة الإنجازية من المستوى العلاقي إلى طبقة التكميم داخل المركب الاسمي

(200) أ - (أقول) جداً، إن هذا الأكل لذيذ
ب — إن هذا الأكل لذيذ، جداً
ج — إن هذا الأكل لذيذ جداً

2.4 — إسهامات في الكفاية الإجرائية

كان من هواجس نظرية النحو الوظيفي، منذ بداياتها، ولوج حقول أخرى عبر التنظير اللساني وتطبيق نتائجه في وصف لغات متباينة الأنماط كحقلي الحاسوبيات والترجمة (ديك (1992)). إلاّ أن "الكفاية الإجرائية كما حددناها هنا مفهوماً وما صدقاً وأرهصنا لها في كتابات سابقة (المتوكل (2003) و(2005 ج) لم تظهر إلا في الخطاب الوظيفي المغربي حيث انبرى باحثون جامعيون في تدريسهم وفي رسائلهم"[1] لتمحيص مطابقة نحو الطبقات القالبي خاصة في قطاعات اجتماعية — اقتصادية كالترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات اللغوية وأنساق التواصل عند المعوقين

1.2.4 – نحو الطبقات القالبي والترجمة

تعتمد المسطرة العامة للترجمة في اقتراح ديك (ديك (1992) على العمليات الأساسية الثلاث التالية:

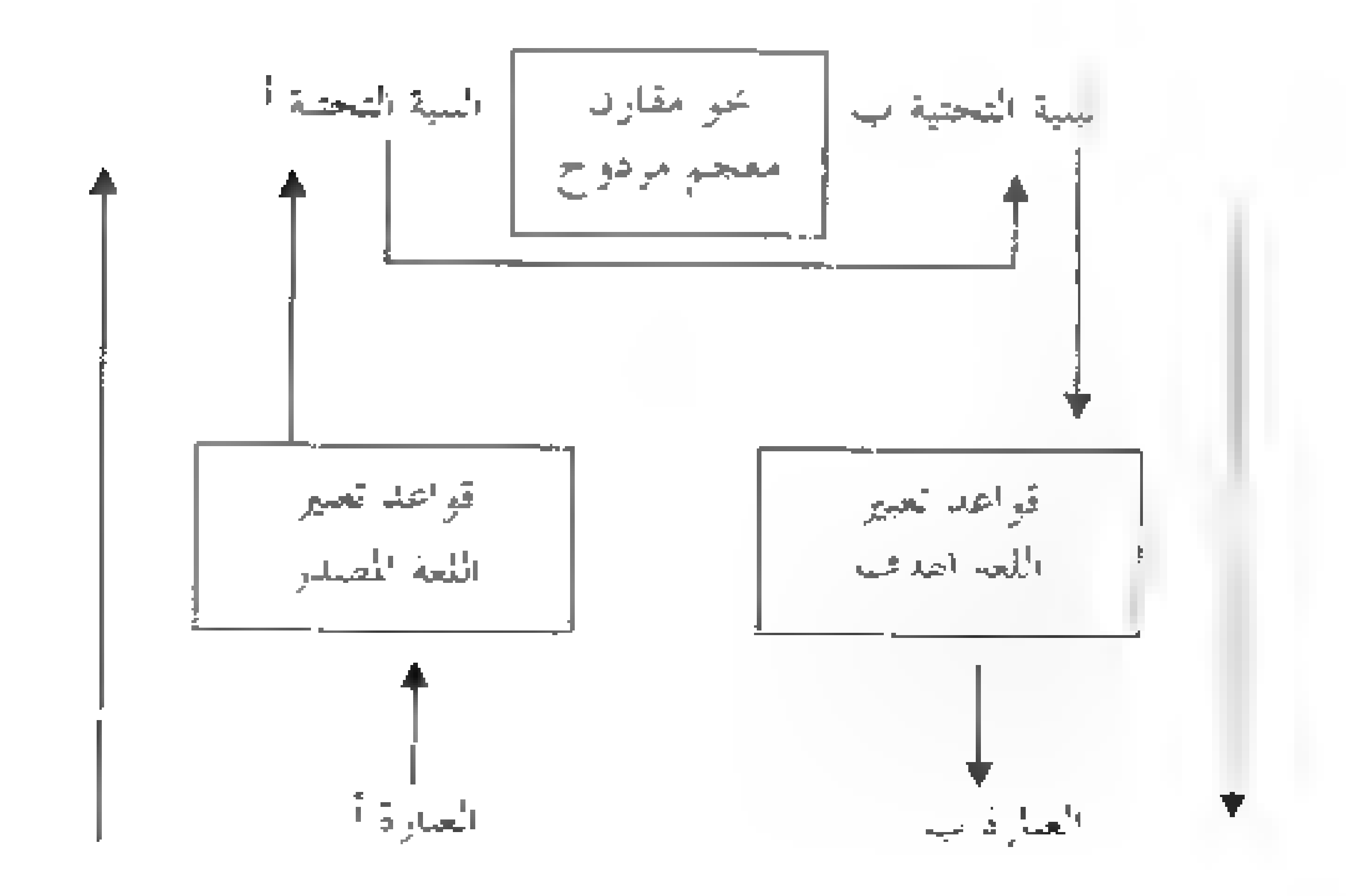
(أ) تحلل عبارة اللغة المصدر فتنقل إلى بنيتها التحتية بواسطة قواعد تحليل معينة؛

(ب) تنقل البنية التحتية بواسطة نحو مقارن ومعجم مزدوج إلى بنية تحتية لعبارة اللغة الهدف؛

(ج) تُسخَّر قواعد تعبير اللغة الهدف في نقل البنية التحتية الناتجة إلى بنية سطحية تتحقق صوتياً في العبارة الهدف.

يمكن توضيح هذه المسطرة العامة بواسطة الترسيمة التالية:

(201)



أهم ما لفت الانتباه في هذه المسطرة أن عملية الترجمة تتم بتوسيط البنية التحتية لا عبر البنية السطحية وفقاً للأطروحة الوظيفية مرتكزة انطلاقاً من أن ما يؤالف بين اللغات وإن تعددت أنماطها وتباينت هو ما يتوفر في البنية التحتية على أساس أن هذه البنية تمثّل المحتوى الدلالي والتداولي دون غيرها مما يشكل نمط الاختلاف بين اللغات صرفاً وتركيباً.

اقترحت دروسٌ وعروض السلك العالي خلال الموسمين الجامعيين (2002 2003) و(2003 2004) اعتماد هذه المسطرة بعد توسيعها وتكييفها بما يلائمه نحو الطبقات القالبي فكانت النتيجة كما يلي بالنسبة إلى ترجمة العبارة الإنجليزية (202) إلى مقابلتها العربية (203) مثلا.

(202) Unfortunately, the blond girls will leave

(203) مع الأسف، سترحل الفتيات الشقروات.

(أ) <u>التحليل</u>

(1) البنية الصرفية — التركيبية للعبارة (202):

(204) [[[Un fortunately] adv] [[The blond girls] NP subj]
[[will leave v]]] s

(2) البنية التحتية للعبارة (202):

المستوى العلاقي:

(205) [Ass [REGR : [(xi) top] (unfotunately)] Foc]

المستوى التمثيلي

(206) (Fut ei [leave$_v$ (Def nx^1 : Girl$_N$:blond$_A$) Ag])

(ب) النقل

مستوى العلاقي للعبارة (203):

(207) [حب [منف] [ص 1] مع] (مع الأسف)] ؤ]

(2) مستوى التمثيلي لعبارة (203).

(208) (سق وي.[ر.ح. فعل ف (ع ث س 1]:
فتيات س، شقراوات ص) منف])

(ج) التوليد

(209) البنية الصرفية التركيبية لعبارة (203).

[[مع الاسف][استرحل] ف [الفتيات الشقراوات] فا]

تستدعي مسطرة الترجمة هذه الملاحظات التالية:

(1) تستلزم عملية التحليل، أي الانتقال من البنية الصرفية التركيبية إلى البنية التحتية، أن يصاغ النحو بحيث يمكن تشغيله لا في اتجاه القصد – النطق فحسب بل كذلك في اتجاه النطق – القصد؛

(2) يقتضي نقل البنية التحتية لعبارة المصدر بشقيها العلاقي والتمثيلي إلى البنية التحتية للعبارة الهدف حذو طبقات قالبيا مقا ما يمكن من رصد الفروق التحتية – إن وجدت – بين العبارتين كالفرق بين جملتين (202) و(203) فيما يخص سمة الجنس التي تتحقق في العربية دون الإنجليزية.

(3) على النحو المقارن تستلزمه عملية التوليد حيث يجب رصد الفروق الصرفية – التركيبية بين العبارة المصدر والعبارة الهدف. مثال ذلك الفرق في ترتيب المكونات بين الجملة (202) والجملة (203) الراجع إلى

تباين التمثيلي بين العربية والإنجليزية: بين لغة تصدّر الفعل ولغة تصدر الفاعل، لغة تؤخر فضلة المركب الاسمي عن رأسه ولغة تفعل عكس ذلك.

نشير بالمناسبة إلى أن الترجمة بين لغتين من نفس النمط أيسر وأقل كلفة بالنسبة إلى إواليات النحو المقارن منها بين لغتين من نمطين مختلفين كالعربية الفصحى والإنجليزية.

(4) لا تنحصر الإجرائية المستمرة التي يوفرها نحو الطبقات القالبي في ترجمة الجمل بل يمكن أن تتعداها إلى ترجمة نصوص كاملة إذ يمتد دوره ليشمل المستوى البلاغي كذلك حيث يرصد نمط الخطاب وأسلوبه.

2.2.4 – نحو الطبقات القالبي وتعليم اللغات

اعتنى باحثون من رجال التعليم ومفتشيه بمحاولة استثمار نتائج البحث الوظيفي المغربي في تعليم اللغة العربية بالسلك الثانوي وهمّت هذه العملية جانبين أساسيين: جانب تقريب نظرية النحو الوظيفي مفاهيم وإواليات إلى أساتذة هذا السلك (أو شاك ( )) وجانب تبسيط مقاربات وظيفية لظواهر لغوية معينة كالعطف والاستفهام والاستلزام الحواري والجملة المركبة وغير ذلك وإدراجها في فصول "الدرس اللغوي" من الكتاب المدرسي.

في نفس الاتجاه وضعنا (المتوكل (2005 ب)) خطاطة منهجية ديداكتيكية وظيفية عامة تقوم على المبادئ التالية:

(1) تتم عملية تعليم اللغات عن طريق مقابلة لغة المتعلم واللغة المراد تلقينها؛

(٢) لا يكمن تلقين لغة ما في تدريس أبواب معينة من تصريف أو التركيب بل في تخصيص ظواهر عامة (كظاهرة التبئير مثلا) تجمع بين خصائص وظيفية (دلالية وتداولية) وخصائص بنيوية على أساس أن الخصائص الثانية تابعة للخصائص الأولى.

(٣) انطلاقاً من استكشاف الخصائص الوصفية للظاهرة المدروسة نسبياً، يوضع المتلقي أمام الوسائل المعرفية التركيبية والتطورية التي تستعملها اللغة الهدف لتحقيق هذه الخصائص؛

(٤) ثم يتحسس المتلقي ما يؤالف وما يخالف بين اللغة واللغة التي يتعلمها من حيث الوسائل التي تسخرها اللغتان لتحقيق نفس الوصف (استعمال بنية المفعول في العربية الفصحى في مقابل استعمال بنية "الفاعل" في لغة (إنجليزية للتمثيل مثلاً)

يمكن أن ننسب إلى منهجية كهذه إذا ما أثبتت التجربة جدواها مزايا تالية:

(أ) يُستخدم في تعليم اللغة نفس الجهاز الواصف (نحو الطبقات القالبي مثلاً) المستعمل في وصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها؛

(ب) تعكس عملية تعلم اللغة، حسب المنهجية المقترحة، نفس المسطرة المعتمدة في الترجمة من لغة إلى لغة كما سبق أن بيناه؛

(ج) لا فرق يذكر بين عملية تلقين لغة ما وعملية الاكتساب الطبيعي للغة بوجه عام حيث ينتقل في العمليتين معاً من الوظيفة إلى البنية؛

(د) بفضل هذه المنهجية، يتمكن المتلقي لا من تعلم اللغة المراد تعلمها فحسب بل كذلك من اقترابه من خصائص اللسان الطبيعي عامة، وما يتفرع عنه من أنماط ومن إواليات الانتقال من نمط إلى نمط (عبر الترجمة مثلاً)

(هـ) ولعل مزية هذه المزايا كلها أن المنهجية المقترحة لا تكلف المتعلم مفاهيم وإواليات غير ما يستخدمه أصلاً في حقول أخرى كالوصف والتنميط ورصد التطور والترجمة وتحليل النصوص بمختلف أنماطها باعتبار أن هذه الحقول جميعها تستطيع بتأطير البحث فيها جميعاً نحو نظري واحد.

3.2.4 — نحو الطبقات القالبي والاضطرابات اللغوية

اتّجهت بعضُ أبحاث السلك العالي في الجامعات المغربية إلى محاولة رصد وتفسير الاضطرابات اللغوية في إطار نحو الطبقات القالبي. وشكّلت منطلق هذه الأبحاث تسجيلات لبعض المرضى نفسياً (أو عقلياً) مكّنت الباحثين من تصنيف تلك الاضطرابات حسب نوع الخلل وتحديد مصدره في المستوى المختل (بلاغي، علاقي، تمثيلي) أو إلى إحدى طبقاته (وجهة، وظائف تداولية) أو بالنظر إلى مقومات تناسق الخطاب.

من أمثلة الاضطرابات الواردة في النصوص المسجّلة انعدام وظيفة محور أو وظيفة البؤرة أو انكسار السلسلة المحورية في خطاب معين بالانتقال غير المبرر من محور إلى آخر.

ما يُسعى في إحرازه من هذا الصنف من الأبحاث التي نرجو تكاثرها وتعميقها هدفان أساسيان اثنان:

(أ) الوصول إلى وضع تعالقات ثابتة بين صنف الاضطراب اللغوي وصنف الإصابة النفسية (أو العقلية) حيث تتمكن الأبحاث الوصفية من الإسهام في تشخيص الأمراض النفسية ومعالجتها في إطار التعاون بين الباحث اللساني والطبيب النفسي وهو أمر غير حاصل مع الأسف إلى حدّ الآن فيما نعلم؛

(ب) تحديد ما يميز الاضطراب اللغوي المرضي غير الإرادي عن الانزياح الفني المقصود السليم.

4.2.4 — نحو الطبقات القالبي والتواصل غير اللغوي

التواصل من حيث طبيعة أداته ثلاثة أصناف كبرى: تواصل لغوي وتواصل غير لغوي (إشاري، صوري، صوتي) وتواصل مركب يُستعمل فيه أدوات متعددة لغوية وغير لغوية.

ما دافعت عنه وما تدافع عنه (المتوكل (2003)) هو أطروحة النحو الوظيفي القالبي من حيث مكوناته والعلائق القائمة بينها وكيفية اشتغالها كنموذج قادر على أن يؤطر التواصل بمختلف صوره وأصنافه.

في إطار تمحيص هذه الأطروحة بمطبقتها الفعلي أعدت رسالتان جامعيتان بكلية الآداب بالرباط استهدفت إحداهما مجال الموسيقى وحاولت الأخرى استكشاف البنية الوظيفية للشريط السينمائي باعتباره مجالا غير لغوي.

(أ) انصبت الدراسة الأولى (جمال (2003)) على كيفية تعبير "اللغة" الموسيقى عن سمات الحوار المعاني التداولية الإنجازية والوجهية والوصفية بتعبير أدق، كان هاجس الباحث في هذه الدراسة رصد البنية اللغوية في المحاورة المغناة والبنية التحتية والعلاقة القائمة بين البنيتين، أي بين "المقامات" و"النغمات" و"الإيقاعات" وما تسخر لتأديته من قوى إنجازية ووجوه ووظائف.

(ب) كان هدف الباحثة في ثانية الدراستين (المدرسي (2003)) استكشاف مدى حضور البنية النموذجية للخطاب في مكونات الشريط السينمائي والعلاقات القائمة بينها. ويمكن القول إن الباحثة أحرزت قسطا وافرا من هذا الهدف حيث استطاعت أن تثبت بالملموس أن مختلف التقنيات السينمائية وسائل تؤدي بالصورة نفس السمات الإنجازية والوجهية ونفس الوظائف التداولية (محور، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة...) التي تؤديها الصرف والتركيب والتطريز في النص اللغوي[10]

يظل البحث الوظيفي في القطاعات الاجتماعية (المعتمدة في ... رغم ما توصل إليه ويرجى من الدراسات المقبلة أن تدفع به نحو تحقيق هدفين أساسيين: طرق حقول أخرى غير الحقول الأربعة المتحدث عنها من جهة وتوظيف نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" الذي ما يزال من ... لأن حيز الحقل اللغوي المحض من جهة ثانية.

4-2-5- نحو الطبقات القالبي واللغات المحلّية

نقصد باللغات "المحلية" اللغات الخاصة المستعملة في كل قطر من أقطار العالم العربي. إذا كانت اللغة العربية الفصحى لغة عامة تغطي مجالات التعليم والإدارة والصحافة والأدب، فإن اللغات المحلية هي أداة التواصل اليومي وهي إلى ذلك حاملة وناقلة ثقافة هذه الأقطار الشعبية أدبا وفنونا.

هذه الخاصية يمكن أن تُعدّ اللغات المحلية قطاعات اجتماعية-اقتصادية لا تقل أهمية عن غيرها، ويمكن أن تعدّ دراستها، بالتالي، إسهاما في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية إلى جانب كونها إسهاما في التنظير اللساني الصرف.

عُني اللسانيون الوظيفيون المغاربة بالبحث في البنية الصرفية والبنية التركيبية للغات المحلية داخل المغرب وخارجه.

من الأعمال التي أُنجزت في هذا الاتجاه أبحاث في نسق الضمائر تمت وصفا (الحمراوي (1990) وناصر الإدريسي (2002)) وأبحاث في رتبة مكونات وارتباطها بالوظائف التداولية (بكور (1987) وبوخريص (1988) وأوسيكوم (2003)) وأبحاث أخرى تناولت تراكيب معينة كتراكيب الاستفهام في اللغة المصرية (الشريف الكتاني (1994))

خلاصة.

شكّل إدخال نظرية النحو الوظيفي إلى المغرب ومنه إلى بلاد عربية أخرى انطلاقة منحى لساني ينضاف إلى باقي المناحي اللسانية المتعددة والجديدة.

لم تقف أعمال الباحثين المنتمين إلى هذا المنحى عند تمحيص مزاعم نظرية النحو الوظيفي في دراسة ظواهر اللغة العربية فصحاها ودوارجها

وبعبارة أخرى بل تعدّت ذلك إلى الإسهام في تطعيم الجهاز النظري ذاته بتوسيع مجال انطباقيته وإجرائيته.

تمت إسهامات البحث اللساني الوظيفي العربي في ثلاثة مستويات

أولا. وضع نحو وظيفي متدرج للغة العربية يتطور بتطور النظرية عامة؛

ثانيا. المشاركة في التنظير العام بتعديل النماذج القائمة واقتراح نماذج جديدة؛

ثالثا: فتح النظرية الوظيفية على مجالات وحقول اجتماعية — اقتصادية حيوية إلى جانب الدرس اللساني الصرف.

الهوامش

(1) [illegible]

(2) راجع (المتوكل (2003))

(3) راجع التعريف [illegible] (المتوكل 2005))

(4) من أمثلة الاستعمال [illegible]

أ) [illegible]

(5) من [illegible]

أ) [illegible]
ب - [illegible]
ج - [illegible]

(6) من الصعب هنا أن نحيل على جميع هذه الأعمال التي لم تنشر إلى الآن ونحيل القارئ الكريم على فهارس جامعة محمد الخامس بالرباط (وجامعات مغربية أخرى) حيث يوجد ثبت لها

(7) راجع الصياغة الشكلية لقواعد التعبير مع أمثلة من اللغة العربية في (المتوكل (1995))

(8) يقتضي التنقل من تركيب معين في لغة إلى بنية هذا التركيب أو شبه [illegible] ثم منه إلى التركيب المقابل في اللغة التي [illegible]

(9) [illegible]

(10) [illegible]

الفصل الثالث

الوظيفية في التراث اللغوي
من الإسقاط إلى الإقساط

الفصل الثالث :

الوظيفة في التراث اللغوي
من الإسقاط إلى الإقساط

0 مدخل

مشروع المنحى الوظيفي في البحث اللساني العربي بالمغرب مشروع ذو شقين متلازمين تلازم ترابط وتكامل فإلى جانب دراسة ظواهر اللغة العربية ومحاولة تفسيرها من منظور وظيفي سعى الباحثون الوظيفيون المغاربة (المتوكل (1977) و(1981) و(1982) و(1989)، الزهري (1998)) في "إعادة قراءة" التراث اللغوي العربي نحوا وبلاغة وأصول فقه وتفسيرا.

ما نستهدفه هنا هو إعادة النظر في المنهجية التي اقترحها (المتوكل (1982)) للتعامل مع التراث عرضا ومقارنة واستثمارا بتحديثها وتعديل بعض أسسها بما يكفل توفية الفكر اللغوي العربي القديم حقه بعيداً عن المغالاة أو "الإجحاف"[1].

1 – قراءة التراث: بعض الاقتراحات المنهجية

المنطلق في المنهجية التي نقترحها لقراءة التراث اللغوي العربي هو أن المذاهب المعتمدة في "علوم اللغة العربية" تنزع إلى التوحّد وإن تعدّدت هذه العلوم وإلى تشكيل إطار نظري يطال الدراسات النحوية والبلاغية والأصولية والتفسيرية على حدّ سواء.

وتطمح هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تلافي مزلقين خطيرين: منزلق "القطيعة" ومنزلق "الإسقاط".

1.1 – توحُّد المفهوم في تعدد "العلوم"

المقصود بعلوم اللغة العربية الدراسات اللغوية الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم. أهم هذه الدراسات، كما هو معلوم، الدراسات المعجمية والدراسات التي نجدها في كتب النحو والبلاغة وأصول الفقه وفقه اللغة والتفسير.

هدفنا هنا ليس التعريف بهذه "العلوم" إذ إن التعريف بها في مصادرها ذاتها وفي ما كُتب عنها في الحديث وإنما هدفنا استكشاف النسق الفكري العام الذي يؤطرها جميعها ويؤالف بينها مهما اختلفت موضوعاً ومنهجاً.

لكل من هذه العلوم مادته التي تخصه كما له أدواته ومصطلحاته لكن لا يوجد مع ذلك فصل فاصل إذ إن ثمة، في مستوى معين من التجريد، جوامع توحّد بينها نذكر منها هنا ما نراه الأهم:

(أ) تستهدف هذه العلوم على اختلافها فهم نص القرآن الكريم ودراسته واستخراج الأحكام الدينية منه باعتباره أهم أدلة التشريع؛

(ب) تنــزع المفاهيم الأساسية إلى الانتقال من علم إلى علم آخر مثال ذلك مفاهيم "الاختصاص" و"التخصيص" و"التقديم/التأخير" و"التوكيد" و"العناية والاهتمام" التي نجدها دارجة في كتب النحو والبلاغة والتفسير وغيرها

(ج) قد تختلف المصطلحات من علم إلى علم والمفهوم واحد من أمثلة ذلك المصطلح النحوي "خروج أسلوب إلى أسلوب" والثنائية البلاغية "الغرض الأصلي / الغرض الفرعي" والثنائية الأصولية "المنطوق/المفهوم" التي تحيل على ظاهرة واحدة، ظاهرة الانتقال بمعونة المقام من معنى حرفي إلى معنى ضمني كما هو الشأن في العبارة (أ) الدالة على سؤال متضمنة لاستبطاء؛

(أ) أ- ألم تذهب بعد؟ !
ب- لماذا لم تذهب؟
ج- اذهب فقد أبطأت !

(د) من الجوامع الموحّدة كذلك أن العلوم المعنية بالأمر مدمجة كلها، وإن على تفاوت، من نفس المصادر النحوية الأولى. خاصة **كتاب** سيبويه، مادة ومفاهيم وتقعيدا.

إنّ تضافر هذه الجوامع وغيرها يحتم على قارئ التراث أن يتناول علوم اللغة العربية لا على أساس أنها علوم مستقلة بل على أساس أنها مكونات لمقاربة واحدة للخطاب (لا للجُمل أو العبارات) تستمد مفاهيمها ومنهجها من جهاز نظري واحد عُنيت كتب علم اللغة على الخصوص برصده وتبيانه.

وجدير بالإشارة أن هذه المقاربة الشمولية لعلوم اللغة العربية باعتبارها مكونات لجهاز نظري واحد واردة عند المفكرين اللغويين العرب القدماء أنفسهم حيث تشكل قوام "**نظرية النظم**" للجرجاني و"**نظرية الأدب**" للسكاكي كما سنرى في مبحث لاحق.

2.1 – تطور لا قطيعة

يَصدُق مفهوم "القطيعة" على الفصل المعرفي التام بين فكرين ما من حيث المنطلقات والأهداف والمنهج. من أمثلة ذلك ما نجده حاصلا بين الفكر العلمي من جهة والفكر السحري أو الأسطوري من جهة ثانية.

فيما يخص الحقل اللغوي راجت في بعض الوقت في أدبيات اللسانيات البنيوية خاصة فكرة أن اللسانيات الحديثة علم جديد جاء ليحدث القطيعة المعرفية مع ما سبقه من دراسات نحوية تقليدية من ضمنها الفكر اللغوي العربي القديم. وساعد في رواج هذه الفكرة أمران مثلا على

(أ) إحساس اللساني تلك الحقبة بأنه آتٍ، تبعاً لدي سوسير، بالجديد الخارق لما قبله؛

(ب) رد "هجمة" أنصار العلم اللساني الجديد اللسانيات واعتبارها لا تعدو أن تكون "بديلا مصطلحيا" للدرس اللغوي القديم ذي التراكم المتنامي على مدى العصور.

لكن فكرة القطيعة هذه لم تلبث أن فندتها دراسات ابستمولوجية لسانية (شومسكي (1966)، كوروندا (1972)) وسيميائية (جريماس (1966)) بينت بالملموس أن اللسانيات الحديثة ليست إلا حلقة من حلقات تطور فكر لغوي واحد بدأ حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة وسيمتد امتداد التفكير في اللغة.

اعتماداً لأطروحة التطور (في مقابل أطروحة القطيعة) وفي ضوئها اقترحنا (المتوكل (1982)) قراءة للفكر اللغوي العربي القديم في مراحل ثلاث:

(أ) أولا: استخلصنا من مختلف "علوم اللغة العربية" أهم مقومات التحليل العربي القديم للدلالة؛

(ب) ثانيا: حددنا معالم منهجية عامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات اللسانية الحديثة خاصة منها النظريات الموجهة تداوليا مثل "نظرية الأفعال اللغوية" في ما يسمى "فلسفة اللغة العادية" ونموذج الفرضية الإنجازية في النظرية التوليدية التحويلية ومختلف النظريات الوظيفية بالتركيز على نظرية النحو الوظيفي؛

(ج) ثالثا: حاولنا استكشاف إمكانات عقد حوار معرفي بين نظرية الدلالة العربية المستخلصة والنظريات التي قورنت بها محددين على الخصوص مدى الاستثمار المتاح للإنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام.

3.1 – إسقاطاً "للإسقاط"

من غير النادر أن يتهدّد منزلق "الإسقاط" القراءات الحديثة للتراث.

والإسقاط حسب فهمنا له في حقل اللسانيات هو قراءة نظرية ما من خلال نظرية أخرى. ويمكن تصنيف الإسقاط بالنظر إلى ثلاثة وسائط بحسب نوعه ودرجاته واتجاهه.

(أ) الإسقاط من حيث نوعه إسقاطان: "إسقاط وجود" و"إسقاط تقويم"

(1) يمكن أن تُنسب إلى نظرية ما مفاهيم أو إواليات أو سمات منهجية منعدمة فيها موجودة في نظرية غيرها.

من أمثلة ذلك أن يقال إن "التحويلات" بالمفهوم التوليدي التحويلي موجودة بنفس الخصائص الصورية في النحو العربي القديم

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن يقال إن البنية الصرفية - التركيبية في النظريات الحديثة هي بالحذافير ما كان يسميه الجرجاني نظرية النظم. ومن إسقاط الوجود كذلك أن يقابل مفهوم "البؤرة" مقابلة مطابقة لمفهوم "الاهتمام" الوارد عند اللغويين العرب القدماء.

(2) أما إسقاط التقويم فأن تُنتقد نظرية ما سلباً أو إيجاباً انطلاقاً من نظرية أخرى

مثال ذلك أن يُعاب على نظرية صورية أنها لا تعتمد الدلالة والتداول في رصد البنية الصرفية التركيبية أو أن يعاب في المقابل على نظرية وظيفية الأخذ بمعايير المعنى في وصف وتفسير خصائص العبارات اللغوية

(ب) الإسقاط درجات حيث منه ما يقف عند المصطلح حين يتحدث عن نظرية ما بمصطلحات نظرية أخرى حديثة أو قديمة ومنه ما يتعدى ذلك إلى المفاهيم ذاتها.

ويمكن القول إن الإسقاط الحاصل بين نظريتين متزامنتين هو أخف من الإسقاط الذي يحصل بين نظريتين منتميتين إلى حقبتين زمنيتين متباعدتين.

(ج) أغلب أنماط الإسقاط وأشهرها إسقاط نظرية حديثة على الفكر التراثي إسقاط وجود كما سبق أن بيّنا أو إسقاط تقويم كأن يعاب على هذا الفكر نقصه في التبويب أو خلوّه من أدوات الصورنة المنطقية والرياضية مثلاً.

إلاّ أنه من غير النادر أن يحصل العكس فيُسقط الفكر التراثي على إحدى النظريات اللسانية الحديثة. المثال المعروف لهذا النمط من الإسقاط ما نجده في القراءات المتعصبة للتراث التي تسعى في نفي الدرس اللساني الحديث باعتباره مجرّد بديل مصطلحي للنحو والبلاغة القديمين.

كيف يمكن إذن أن نقرأ النظريات اللغوية وأن نقارن بينها بعيداً عن مزالق الإسقاط؟ أنجع السبل في رأينا إلى تلافي الإسقاط (أو إسقاطه) سبيلان متكاملان هما:

أولاً: تحاشي الانطلاق من نظرية بعينها حديثة كانت أم قديمة؛

ثانياً: وضع "ميتانظرية" تعلو جميع النظريات وتشكل المرجع والمحك الوحيدين في القراءة والمقارنة معاً.

ولعل من المساهمات النظرية التي تقترب من الميتانظرية المنشودة ما أسميناه "النظرية الوظيفية المثلى" التي شغلناها لتقويم النظريات الوظيفية الحديثة والتي نزعم أنه بالإمكان تشغيلها في قراءة الجانب الدلالي من التراث اللغوي العربي كذلك كما سنرى في مبحث لاحق.

2- الدلالة في التراث اللغوي العربي

نطلق هنا مصطلح "الدلالة" على جميع أنماط المعنى التي تخرج أو تتوزع بين قطبين أساسيين: "المعنى المقصود" و"المعنى المحمول"، أي معنى المتكلم في خطابه ومحتوى الخطاب ذاته.

ورغم تداول هذا المنظار من المعنى في مختلف علوم اللغة العربية بأواليات وتحت مصطلحات مختلفة إلا أنه من الممكن القول إن التنظير فيها يكاد يكون واحداً.

هذا التوحد في التنظير[1] للدلالة هو ما سنحاول تبيانه في ثلاث مراحل:

أولا: رصد المفاهيم الأساسية قوام التنظير؛

ثانيا: بلورة الجهاز الواصف وصياغته؛

ثالثا: عرض أمثلة للظواهر الدلالية المقاربة.

سيلاحظ القارئ أن المنهج الذي سنسلكه في هذا العرض منهج بنائي يجمع مقومات ما يمكن تسميته "النظرية الدلالية العربية القديمة" ويصوغها كما تصاغ النظريات عامة وذلك ما سيمكننا لاحقاً من تقويمها ومقارنتها بالنظريات الوظيفية الحديثة.

1.2- المفاهيم الأساسية

من المقولات السائرة في ثقافتنا العربية قديما وحديثا المقولة المعروفة "لكل مقام مقال". إن هذه المقولة، إلى جانب طابعها المثلي العام، تختزل الفلسفة التراثية في التنظير للدلالة. بناءً على ذلك، نقترح بغية التبسيط والتوحيد معا، أن نؤطر مجموعة المفاهيم الأساسية الواردة في هذا الحقل داخل ثنائية "المقام / المقال".

1.1.2 – المقام

ما صدقُ مفهوم المقام مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف تواصلي معين وأهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب ومجموع التجارب المتقاسمة بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل محور التركيز بينهما أثناء عملية التخاطب.

في هذا التعريف للمقام يمكن أن نُرجع مختلف المصطلحات الواردة في علوم اللغة العربية كمصطلحي "مقتضى الحال" و"قرائن الأحوال" مثلا.

فقد انتبه اللغويون العرب القدماء، خاصة منهم علماء البلاغة، إلى أهمية العناصر المقامية بالنظر إلى المقال وتحديد خصائصه. ونورد هنا من مفتاح العلوم للسكاكي مثالين لذلك هما **أولا**: "خروج" الاستفهام من السؤال إلى غيره **وثانيا**: تصنيف الخبر إلى ثلاثة أضرب.

(أ) يحلّل السكاكي الجملة الاستفهامية (2أ) على أساس أنها تفيد أصلا السؤال [illegible] وترادف الجملة (2ب) لكنها انتقلت من معنى السؤال إلى معنى الاستغاثة بواسطة ما يسميه "قرائن الأحوال" أي عدم وجود شفيع في مقام التخاطب

(2) أ – هل من شفيع؟!

ب – هل يوجد شفيع يشفع لي؟

(ب) تختلف الجمل (3 أ-ج)، في نظر السكاكي، في كون الأولى "خبرا ابتدائيا" والثانية "خبرا طلبيا" والثالثة "خبرا إنكاريا".

(3) أ – زيد قائم

ب – إن زيدا قائم

ج – إن زيدا لقائم

ويقيم السكاكي التمييز بين الخبر الابتدائي والخبر الطلبي داخل الإنكاري على اختلاف المقام والوضع التخابري على اعتبار أن المتلقي الأول خالي الذهن والثاني متردد والثالث جاحد منكر

2.1.2 المقال

1.2.1.2 – تعريف المقال

يمكن أن يحدّ المقال في مقابل المقام كالتالي

(4) حدُّ المقال:

"المقال هو الخطاب المنطوق أو المكتوب الذي ينتجه المتكلم في زمان ومكان معيّنين تجاه مخاطب معين بالنظر إلى وضع تخابري معين"

2.2.1.2 – بُعدا المقال: اللفظ والمعنى

للمقال، كما حدّدناه أعلاه، شقان لفظ ومعنى.

1.2.2.1.2 – اللفظ

ليس المقصود بمصطلح "اللفظ" في التراث اللغوي العربي الصورة الصوتية النهائية فحسب بل كذلك العلاقات النحوية (الصرفية – التركيبية) التي تثوي خلفها. هذا ما يفهم مثلا من حديث الجرجاني (دلائل الإعجاز) عن اللفظ. فاللفظ عند هذا العالم، في مقابل المعنى، هو نتيجة إعمال أحكام النحو". يمكن أن نستنتج، إذن، أن اللفظ في التراث هو البنية الصرفية – التركيبية للعبارة اللغوية المتحققة في سلسلة صوتية.

على هذا، يمكن أن نمثل للصورة اللفظية للجملة (٦)

(٦) هل يستوي العالم والجاهل؟!

على الشكل التالي:

(6) : هل يستوي العالم و الجاهل ؛
[أداة فعل اسم فاعل أداة اسم فاعل]

2.2.2.1.2 – المعنى

لمفهوم "المعنى" في التراث حقل شاسع إلاّ أنه من الممكن حصره في ثنائية أساسية هي: "المعنى القصد" / "المعنى الفحوى"

1.2.2.2.1.2 – المعنى الفحوى

يفيد هذا المصطلح معنى العبارة اللغوية ذاتها. وهو في الأغلب مجموع معاني مكوناتها مضموماً بعضها إلى بعض ضمّاً خطيّاً

المعنى الفحوى في الجملة (5)، مثلاً، هو ما يفاد من الترسيمة التالية

(7) [هل – يستوي – العالم – والجاهل]
"استفهام + معنى 1 + معنى 2 + عطف + معنى 3".

2.2.2.2.1.2 – المعنى القصد

يستوجب في الغالب استعمال العبارات اللغوية عامة أن نميّز بين "معنى العبارة" كما حددناه في الفقرة السابقة و"معنى المتكلم"، بين محتوى المعجمي – التركيبي للعبارة ذاتها والقصد الذي يتوخى المتكلم تحقيقه حين ينتج العبارة.

ويشمل القصد بدوره "**الغرض**" و"**النية**"[*]

(أ) يضع البلاغيون (الجرجاني، السكاكي) والأصوليون (...) في مقابل "الكلام" "الغرض من الكلام" ويرتّبون مجموع الأغراض بكلامه من الثنائية المنطقية المعروفة التي تقابل بين "الخبر" و"الإنشاء" (أو "الطلب")

تقوم المقابلة بين هذين المفهومين في تراثنا على الأسس التالي:

(1) الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب في حين أن الإنشاء غير قابل لأي من هاتين القيمتين.

فالجملة الخبرية (8) يمكن أن تكون صادقة كما يمكن أن تكون كاذبة حسب مطابقتها للواقع المخبر عنه أو عدم مطابقتها له:

(8) زيد في الدار

أمّا الجملتان الإنشائيتان (9) و(10) فلا يُقتضى أن تطابقا واقعاً ولا تحتملان بالتالي صدقاً أو كذباً

(9) متى سيعود زيد؟

(10) اخرج إذ أردت النجاة !

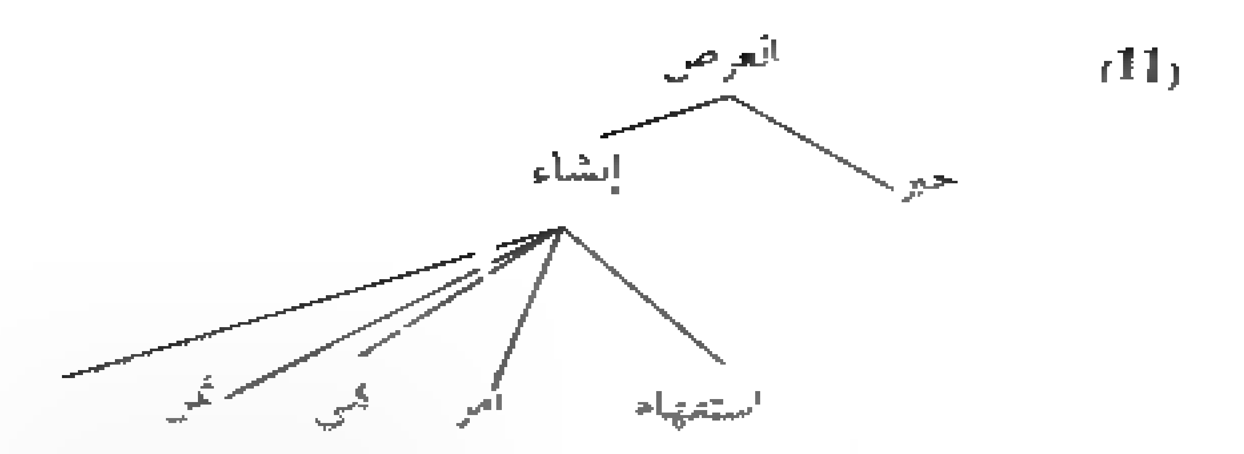
(2) الخبر والواقع المخبر عنه أمران متمايزان مفصول بعضهما عن بعض يقوم كل منهما قيام الذات في حين أن مدلول الإنشاء يتحقق بمجرد التلفظ به.

من الأمثلة المسوقة في هذا الباب العبارات الشرعية التي من قبيل "زوّجتك ابنتي" والتي يسميها بعض اللغويين القدماء حتى "الأفعال" لأنها تؤدي إلى التلفظ بها إنجاز لمدلولها إنجازاً لا يحتمل التراجع

ويُدرج اللاغيون (كالسكاكي مثلاً) تحت الإنشاء معاني متعدّدة من الاستفهام والأمر والنهي والتمني

يمكن أن نوضح ثنائية الخبر / الإنشاء وما يتفرع عن الإنشاء بواسطة الترسيمة التالية:

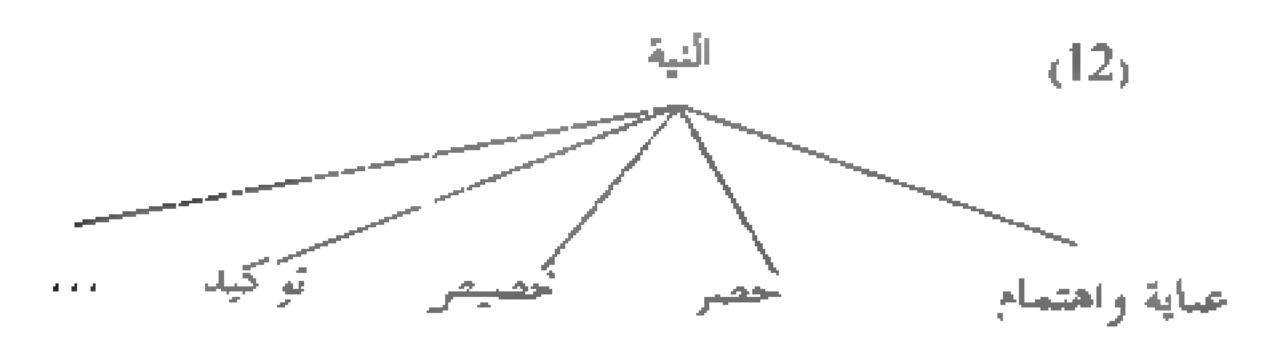
(11)



(ب) إذا كان لمفهوم الغرض علاقة بالهدف من الخطاب فإن لمفهوم "نية" علاقة بتنظيم الخطاب ذاته (أو "نظمه" بلغة الجرجاني) من حيث ترتيب مكوناته على الخصوص كأن يقدم ما هو في "نية" التأخير أو عكس ذلك.

إن المتكلم حين "يعمل أحكام النحو" في خطابه فإن نيته في ذلك تكون إما "عناية واهتماما" أو حصراً أو تخصيصاً أو توكيدا كما تبين ذلك الترسيمة(12):

(12)



2.1.2.1.2 – أنماط المقال

حفز استكشاف خصائص القرآن الكريم وما تفرد به من [illegible] اللغويين العرب القدماء على وضع تصنيف للخطابات [illegible] هذا التصنيف ثلاثة معايير أولا المقاصد، وثانيا صيغة الخطاب [illegible] تعدد) وثالثا: مجاله

1.2.1.2.1.2 الفائدة

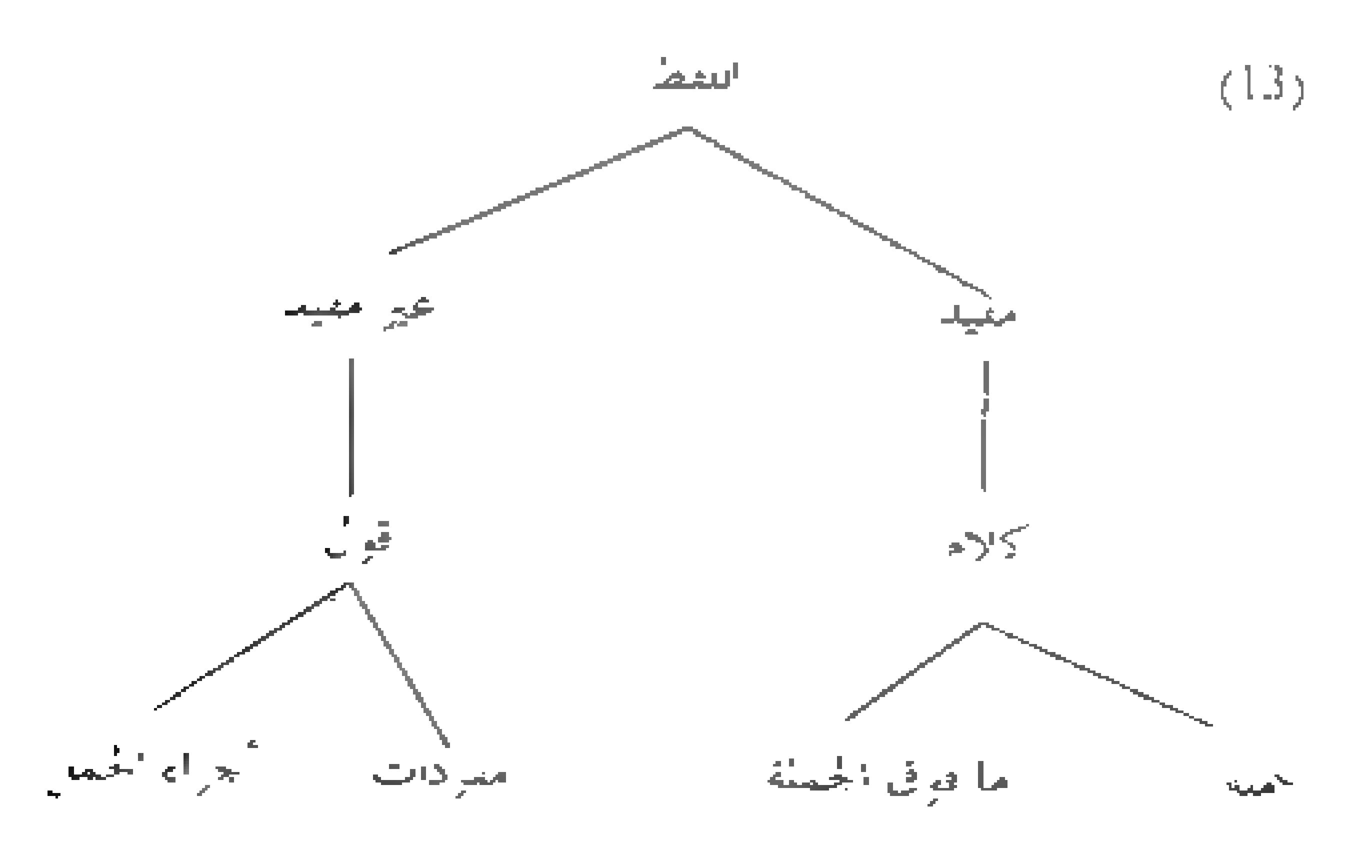
عدّ السكاكي (مفتاح العلوم) أن الخطاب الحامل للفائدة ... معه ... غير ... عند المخاطب والخطاب غير الحامل للفائدة ... يسمى ... الخطاب "لغواً".

في نفس السياق، يميز ابن جني (الخصائص) بين "القول" و"الكلام" على أساس أن الأول لفظ غير مفيد والثاني لفظ ذو فائدة.

بتعبير أدق، "اللفظ" عند ابن جني مجموعة أصوات قد تحمل فائدة تامة في حدّ ذاته فيكون "كلاماً" وقد تخلو من فائدة فتكون مجرّد قول حسب معيار "**الإفادة التامة**"، تُدرج المفردات وأجزاء الجمل في "القول" في حين تعدّ كلاماً الجملة وما يتعدى الجملة.

يمكن توضيح ثنائية "القول / الكلام" عند ابن جني عن طريق الترسيمة التالية:

(13)



ملحوظة: مفهوم الإفادة عند السكاكي أعم منه عند ابن جني

فاللفظ غير المفيد الأول ليس محصوراً في مفردات أو أجزاء جمل بل إنه يشمل كل ما يحمل "حديثا" للمخاطب وإن كان جملة أو أكثر من جملة

2.2.1.2.1.2 – طبيعة الخطاب

نقصد هنا بطبيعة الخطاب (أو بُعده) ما كان يحيل عليه مصطلح القديم "**أقسام الكلم**" إذا نحن اعتمدنا تعريف ابن جني للكلام على أنه النمط المفيد (في مقابل القول مفرداً أو جزء جملة) أمكننا القول إن النحاة والبلاغيين وقفوا عند حدود الجملة بوجه عام إلا أن علماء أصول الفقه والمفسرين وفقهاء اللغة جاوزوا ذلك وتصدوا لدراسة ما يتعدى الجملة.

(أ) يعرف العسكري (الفروق في اللغة) "**القطعة**" بأنها سلسلة من الجمل المتوالية. ونجد عنده وعند ابن جني (الخصائص) مفهوم "**الحديث**" معرفا في مقابل القطعة خاصيتين: **أولا**: كونه متوالية من الجمل **وثانيا**: كون هذه الجمل المتوالية يحكمها علاقات ترابط معينة

بإضافة مفهومي "**القطعة**" و"**الحديث**"، يمكن أن نمثل لتسمية أقسام الكلام بواسطة الترسيمة (14):

(14) كلام: جملة < قطعة / حديث.

(ب) بحكم تصديهم لدراسة القرآن الكريم لتفسيره واستخراج الأحكام الشرعية منه، كان لزاما على المفسرين وعلماء أصول الفقه أن يتجاوزوا مستوى الجملة إلى ما هو أعلى من الجملة: "آية" ثم "سورة" كما هو معلوم.

3.2.1.2.1.2 – المجال

لم تغب عن اللغويين العرب القدماء أن الخطابات لا تختلف فقط في أبعادها فحسب بل كذلك بالنظر إلى مجالاتها.

في هذا الباب، مروا بين الخطاب الديني متمثلاً في القرآن الكريم والخطاب الشعري والخطاب الحجاجي والخطاب العلمي وحاولوا رصد خصائص كل من هذه الأنماط الخطابية كما سنبين في مبحث لاحق.

2.2 – المنهج

نقصد بالمنهج هنا الطريقة المعتمدة في مقاربة الظواهر اللغوية، وبخصوص الظواهر الدلالية. للمنهج عامة جوانب عدة عرضنا لها بالتفصيل سابقاً (المتوكل (1982)) ونخص بالحديث منها جانباً أساسياً، جانب المسطرة المتبعة في بناء العبارة اللغوية إنتاجاً أو فهماً.

1.2.2 – اللفظ والمعنى داخل السّياق

تتآلف النظريات اللغوية الحديث منها والقديم على اختلافها، في أن تسعى جميعها إلى ربط شقّي العبارة اللغوية الأساسيين: شق المعنى وشق اللفظ.

تتحدّد طبيعة مسطرة تحليل العبارة اللغوية وفقاً للإجابة عن السؤالين الأساسيين التاليين:

أوّلاً: ما المقصود بالمعنى؟ ما هي العناصر التي يجب رصدها في هذه الحزمة؟

ثانياً: كيف يتم الربط بين المعنى واللفظ؟ ما هو الاتجاه الذي يأخذه هذا الربط بالنظر لأيهما أسبق؟

(أ) تختلف النظريات اللسانية الحديثة اختلافاً بيّناً، كما هو معلوم، في الحيز الذي تعطيه للمعنى وأيضاً في العناصر التي تعتبرها مكونات له. فالنظرية التوليدية التحويلية في نماذجها الكلاسيكية تحصر المعنى في ما تسميه "الدلالة اللغوية الصرف" التي تكمن في محتوى العبارة ذاتها في

حين أن النظريات الموجهة تداوليا (أو وظيفيا) تنطلق من عناصر قصد المتكلم الإخبارية والإنجازية.

فيما يخص المعنى في التراث بينا في المبحث السابق أنه يمكن أن نميز بين مجالين: معنى العبارة المعنى المقصد المتضمن معرفي والمعنى المحتوى الخاص في مجموع مداليل مكونات العبارة منظورا بعضها إلى بعض.

(ب) وتتباين النظريات اللسانية الحديثة كذلك من حيث تقديم أسبقية في تحليل العبارة للفظ على المعنى أو المعنى على اللفظ. فالنظريات التي تعتمد مبدأ استقلال التركيب تجعل من اللفظ المكون الأساس على أن يكون المعنى مكونا تابعا يكتفي بتأويل البنية الصرفية - التركيبية.

في المقابل، يحدد المعنى في النظريات الأخرى كالدلالة التوليدية وبعض النظريات الوظيفية سابقا للفظ محددا خصائصه الصرفية والتركيبية والصوتية.

إن هذا الاختلاف راجع، في الواقع، إلى أن من النظريات ما يستهدف وضع نموذج للمخاطب ومنها ما يرمي إلى وضع نموذج للمتكلم ومن الطبيعي والمنطقي بالنظر إلى مراحل عملية التخاطب أن يتقدم اللفظ على المعنى في النظريات الأولى إذ يكون الأساس في التلقي في حين يتقدم المعنى على اللفظ في النظريات الثانية إذ إنه الأساس في إنتاج العبارة. نوضح هذا الفرق في الترسيمة التالية:

(15) إنتاج العبارة: معنى ⇐ لفظ
فهم العبارة: لفظ ⇐ معنى

إشكال الأسبقية هذا في التراث الجدل المشهور حول سبق اللفظ على المعنى أو العكس وتحكم نسابو في "الإعجاز" وهو جدل غذاه تحو كما هو معروف النقد الأدبي إلى جانب علوم اللغة.

سنحصر الحديث عن هذه القضية الكبرى في اتخاذ التعبير ... وجهة "الإعجاز" معاً: اتجاه أسبقية اللفظ على المعنى ويمثله السكاكي (المفتاح) واتجاه أسبقية المعنى على اللفظ الذي يمثله الجرجاني (الدلائل).

2.2.2 – اللفظ فالمعنى "علم الأدب"

يبسط السكاكي في ثنايا كتابه **مفتاح العلوم** ما يسميه "**علم الأدب**". علم الأدب هذا يمكن أن يُفهم على أنه منهج لتحليل العبارات اللغوية انطلاقاً من اللفظ نحو معناها.

يقوم هذا المنهج على التمييز بين ثلاثة مستويات يتصدع سابقها ويرتبط بعضها ببعض ثلاثة أنساق من القواعد (أو "مكونات")

1.2.2.2 – مستوى "المفرد"

ينقسم مستوى "المفردات" إلى ثلاثة مستويات فرعية هي "الصوت" و"الأبنية" و"اللغة" يضطلع بتحديدها علم الأصوات وعلم الصرف والمعجم على التوالي.

2.2.2.2 – مستوى "المركب"

بعد التحديد الصوتي والصرفي تنسه مفردات العبارة ... المعجمي ما "نسميها المفردة" ... من هذه المفردات إلى مركبات (...) ويتم المكون الأولى: مكون النحو، الذي يضطلع بتحديد بنية تركيب العبارة والعلاقات القائمة بين عناصرها

من أهم العلاقات النحوية العلاقات الإعرابية التي تقوم على "العامل" ويكون "الفاعل" مُسند الإعراب و"الأثر" هو الحالة الإعرابية (رفع أو نصب أو جر) و"القابل" معمول فيه يحمل الحالة الإعرابية المسندة.

3.2.2.2 – مستوى المطابقة

في هذا المستوى، يُحدَّد مدى مطابقة المركب لمقتضى الحال، فقد يستلزم المعنى "الأصلي" للعبارة بعوامل "قرائن الأحوال" فيكون "استفهاما" أو "أمرا" أو "نهيا" أو "تمنيا". وقد يقتضي الحال (المقام) أن يسند إلى العبارة معنى "فرعي" (أو "ثاني" كما يسميه السكاكي) فيحوّل معنى أصلي "الأمر" مثلا إلى "التماس" أو "دعاء" والمعنى الأصلي "الاستفهام" إلى "استبطاء" أو "زجر" كما مر بنا.

يتقاسم إسناد المعنى الأصلي والمعنى الثاني مكونان فيقوم "**علم المعاني**" بتحديد المعنى الأول و"**علم البيان**" بتحديد المعنى الثاني.

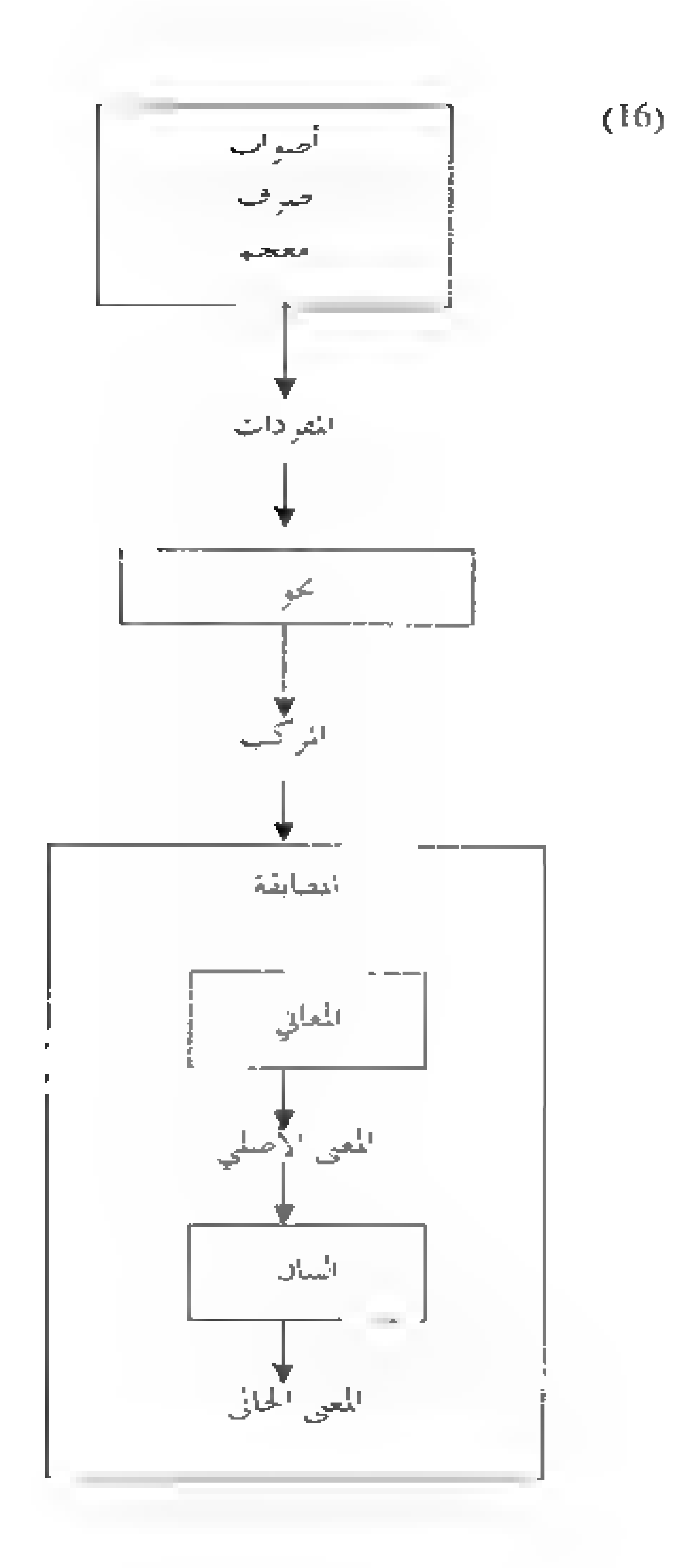
ملحوظة: يفترض السكاكي بين المستويات الثلاثة تراتبية منطقية قوامها أن المفردات سابقة للمركب وأن المركب سابق لمطابقته مقتضى الحال.

بموازاة ذلك يشتغل النحو بعد الأصوات والصرف والمعجم ويشتغل علما المعاني والبيان بعد النحو.

ثمة تراتبية إضافية يقيمها السكاكي داخل مكون المطابقة نفسه بين علمي المعاني والبيان على أساس أسبقية الأول على الثاني. وتعني هذه الأسبقية أن المعاني "المشتقة" (موضوع علم البيان) تقتضي الانطلاق ضرورة من المعاني الأصول (موضوع علم المعاني).

نقترح أن نوضح المسطرة التي ينتهجها السكاكي في تحليل عبارة معينة بواسطة الترسيمة (16).

(16)



أصوات
صرف
معجم
المفردات
نحو
المركب
المطابقة
المعاني
المعنى الأصلي
البيان
المعنى الثاني

3.2.2 – المعنى فاللفظ "نظرية النظم"

درج المحدثون عرباً وغربيون على إطلاق مصطلح "نظرية النظم" للدلالة على "الفكرة الأساسية التي يدافع عنها الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز".

خاصية هذه النظرية قيامها على أسبقية المعنى على اللفظ وإخضاع منهج بناء العبارات اللغوية على أساس معناها.

1.3.2.2 – المعنى قبل اللفظ

إن فكرة أسبقية المعنى على اللفظ من موضوعات "دلائل الإعجاز" الكبرى يوردها الجرجاني ويفصّل فيها بالحاح في غير موضع من كتابه.

يمكن إرجاع ما يحتج به الجرجاني لأسبقية المعنى الى أمرين، **أولا** مرحلية عملية التخاطب **وثانيا** تحكم المعنى في تحديد بنية الخطاب.

(أ) أهم شقي عملية التخاطب في رأي الجرجاني هو شق المتكلم لا شق السامع أو الفهم والعبرة إذن في رأيه في تحليل العبارة اللغوية بكيفية بنائها لا بكيفية تلقيها.

يقول في هذا الباب (الدلائل 273): "قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم وهذا ظن فاسد ممن يظنه فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له والواجب أن ينظر الى حال المعاني معه لا مع السامع"

(ب) يميز الجرجاني كما هو معروف بين "الضم" و"النظم" على أساس أن الأول مجرد رصف اعتباطي للألفاظ في حين أن الثاني [illegible] تحكمه قواعد التعليق بين الأسماء مفضٍ إلى بنية مترابطة [illegible] كلمة معينة [illegible]

ومن ثم لا يمكن أن تتم عملية "النظم" بين ألفاظ العبارة إلا إذا أخذ معناها في الحسبان.

ولعل أوضح الإشارات إلى علاقة التبعية "اللفظية" للمعنى الإشارة ... لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه ولا أن ... تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها" (الدلائل، 142)

2.3.2.2 – بناء العبارة اللغوية

على أساس أسبقية المعنى، ينتهج الجرجاني منهجا في بناء العبارة اللغوية يقوم على التمييز بين مستويين، مستوى المعنى ومستوى اللفظ، يربط بينهما ربط تبعية حسب قواعد النظم.

1.2.3.2.2 – مستوى المعنى

يضع الجرجاني أساسا لإنتاج العبارة اللغوية ما يسميه "الكلام القائم بالنفس" المروم التعبير عنه.

الكلام القائم بالنفس، عند الجرجاني، (وفقا لتأويله "القصد" ومحتوى المعروض لها أيضا)، ... "غرض" (خبر، استفهام، أمر، ...) ومجموعة من الوحدات المعجمية حاملة لمداليل معينة.

المعنى، إذن، غرض هو المنطلق لإنتاج العبارة ... حسب الغرض المتوخى تحقيقه.

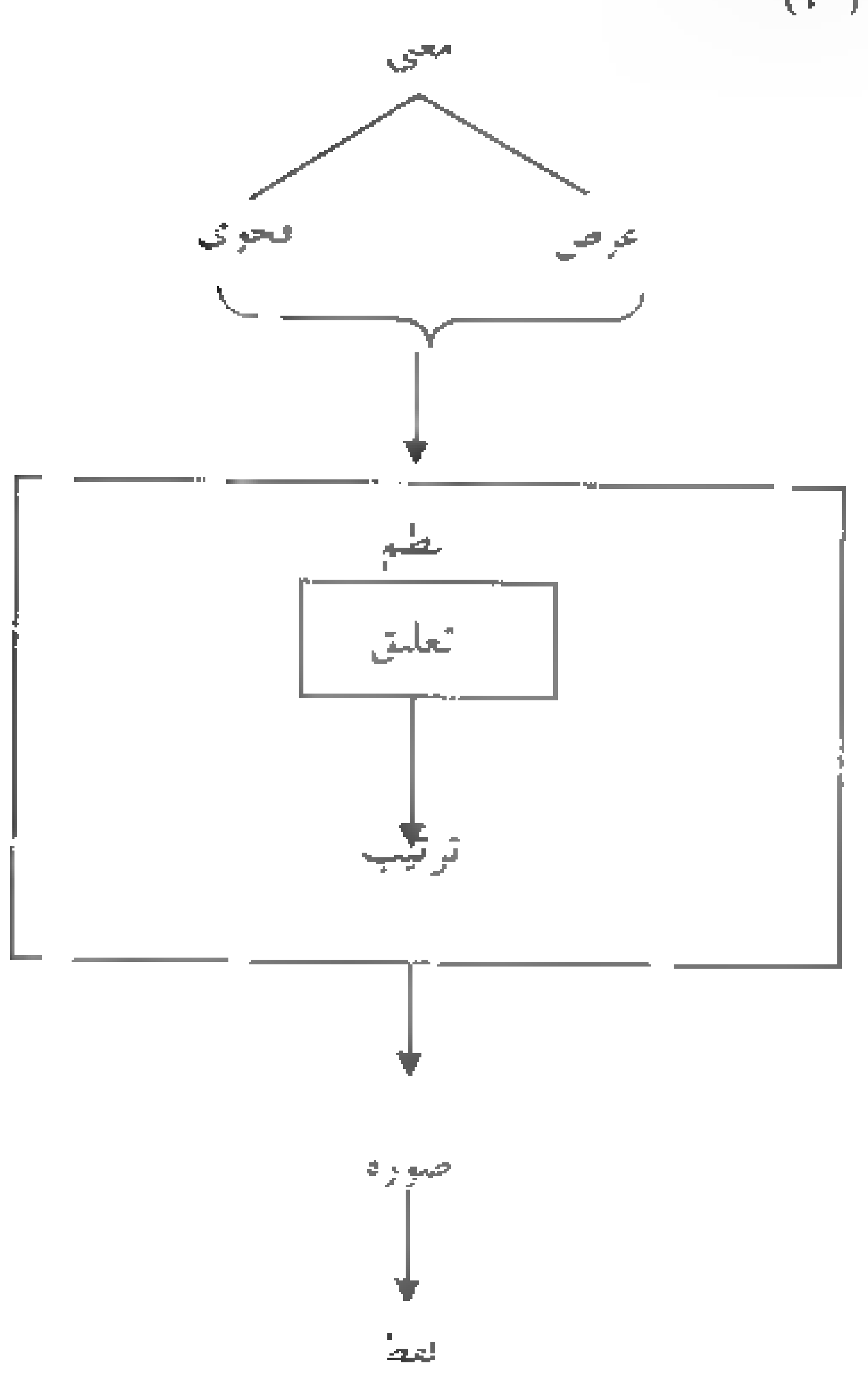
2.2.3.2.2 – مستوى اللفظ

... مستوى المعنى بواسطة قواعد النظم إلى مستوى اللفظ حيث تجري قواعد تعلق المفردات بعضها ببعض وترتيب بعضها بالنسبة إلى بعض وفقا للغرض المنشود تحقيقه.

ناتج قواعد النظم بنية صرفية تركيبية محددة (أو صورة بلغة الجرجاني) جاهزة للتحقق صوتاً أو كتابة

يمكن أن نوضح منهج الجرجاني في بناء العبارة المعبرة عن صورة بالرسمة التالية

(17)



3.2 – القضايا

في إطار المفاهيم الأساسية والمسالك المنهجية التي عرضنا لها في الفصل السابق، تناول اللغويون العرب القدماء مجموعة من القضايا سنتناول منها هنا أمثلة نقترح تبويبها كالتالي: **أولا** القضايا التي تتعلق بمعنى القصد **وثانيا** القضايا المرتبطة بالمعنى المحوري **وثالثا** قضايا بسيطة حصرت ونرصد خصائص كل نمط

1.3.2 – القصد والتركيب

سبق أن بيّنا أن القصد في التنظير البلاغي للدلالة قصدان: "غرض" له علاقة بصيغة العبارة (أو "أسلوبها") و"نية" هي المحدّد الأساسي للرتبة

1.1.3.2 – الغرض الأصلي / الغرض الفرعي

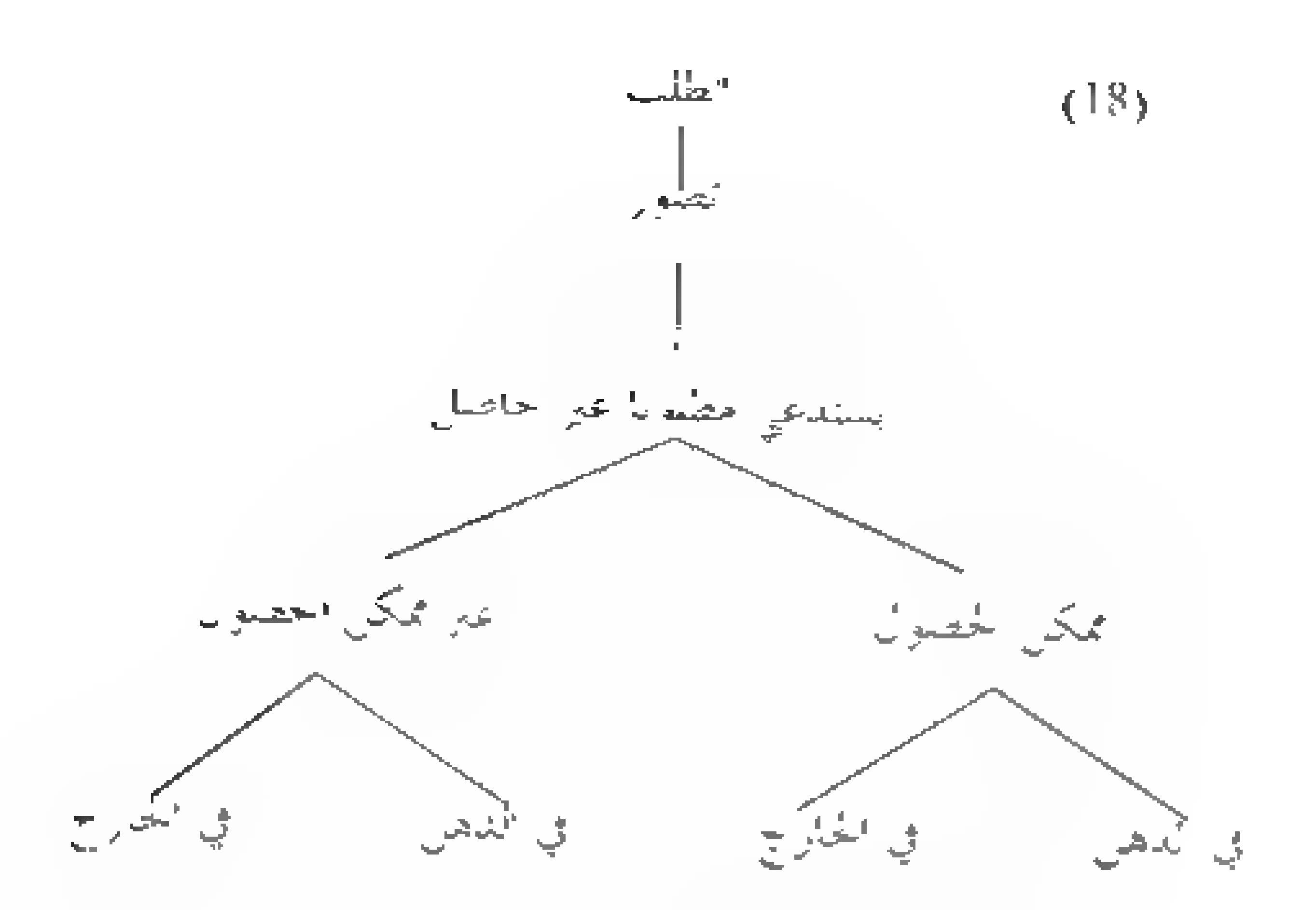
بيّنا أن السكاكي يميز داخل "الطلب" (أي الإنشاء) بين الغرض الأصلي الذي يدخل في علم المعاني والغرض الفرعي (أو الحافّ) الذي يضطلع بتحديده علم البيان

نبيّن الآن كيف يتم الانتقال من الغرض الأصلي إلى الغرض الفرعي وكيف يرصد السكاكي آليات هذا الانتقال

"يصنّف" عند السكاكي خمسة أغراض أصلية هي الاستفهام والنداء والتمني والأمر والنهي. لكل من هذه الأغراض الخمسة قواعد (أو شروط) تعرّفه وتضبط "إجراءه على أصله" وإخراجه في المقام المناسب

شروط الإجراء هذه تشكّل نسقا متكاملاً نمثل له بالترسيمة التالية:

(18)



ثمة حالتان بالنظر لتحقق هذا النسق من الشروط

(أ) الحالة الأولى أن تجرى أغراض الطلب الحقيقية على أصلها بتحقق شروط إجرائها فتكون العبارة حاملة للغرض الذي تدل عليه صيغتها كما هو الشأن في الجملة (18) حيث الاستفهام استفهام حقيقي أي طلب أمر غير حاصل وقت الطلب ممكن حصوله في الذهن

(18) هل زرت خالداً اليوم؟

(ب) الحالة الثانية وأن تجرى الأغراض الأصلية الحقيقية في مقامات غير مطابقة لشروط إجرائها على الأصل.

في هذه الحالة يحصل الانتقال من الغرض الأصلي إلى غرض آخر يلائم مقتضى الحال، ويتم ذلك في مرحلتين:

أولاً: أن تؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط الإجراء على الأصل فيمتنع إجراء المعنى الأصلي:

ثانيهما: أن تتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي وامتناع إجرائه معنى جديد قد يكون من معاني الخسة أو من غيرها.

نسوق مثلا من مفتاح العلوم، يقول فيه عن الاستفهام "هل" و"الهمزة" عند السكاكي (المفتاح: 146): "إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: أتفعل هذا؟ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى **لعلمك بحاله** وتوجه إلى ما **لا تعلم** مما يلابسه من نحو "أتستحسن" وولد **الإنكار والزجر**".

2.1.3.2 – الغرض وتراكيب العطف

يخضع العطف في رأي النحويين العرب القدماء لشرط أساسي هو شرط "**المناسبة**" القاضي بأن تكون الجملتان المعطوف بينهما جملتين متناسبتين.

والمناسبة نوعان: مناسبة محتوى ومناسبة غرض.

في باب المناسبة من حيث المحتوى يقول الجرجاني (الدلائل: 156)

"لا تقول: زيد قائم وعمرو قاعد، حتى يكون عمرو **بسبب** من زيد، وحتى يكونا **كالنظيرين** أو **الشريكين**، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني...

ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله

"لا والذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم

وذلك لأنه **لا مناسبة** بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى

واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى **الشبيه والنظير** أو **النقيض** للخبر عن الأول. فلو قلت: "زيد طويل القامة وعمرو شاعر" كان **خلفا** لأنه لا **مشاكلة** ولا **تعلق** بين طول القامة

من الشعر وإنما الواجب أن يقال: "زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد طويل القامة وعمرو قصير"

(ب) أمّا شرط المناسبة من حيث الغرض فأن تكون الجملتان المعطوف بينهما كلتاهما جملتين خبريتين:

(19) "زيد شاعر وعمرو كاتب"

أو جملتين استفهاميتين:

(20) متى قدم زيد ومتى ذهب عمرو؟

أو جملتين أمريتين:

(21) كلوا واشربوا!

تناول اللغويون العرب القدماء والبلاغيون خاصة الجمل التي لا تستجيب لشرط مناسبة الغرض كما هو الشأن في الآية الكريمة:

(22) "ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك"

حيث عُطفت جملة خبرية على جملة استفهامية.

وعلّلوا جواز العطف في مثل هذه الحالات بأن المسوّغ له هو أن الجملة المعطوف عليها جملة خبرية من حيث الغرض الفرعي وإن كانت استفهامية من حيث الصيغة

3.1.3.2 — البنية والرتبة

كما ميزنا بين "معنى العبارة" و"معنى المتكلم" يمكن أن نميز أيضا بين "رتبة العبارة" و"رتبة المتكلم".

نقصد برتبة العبارة الترتيب الذي تحدده علاقات النحو وهو فعل فاعل مفعول في الجملة الفعلية ومخبر عنه مخبر به في غيرها

أما المقصود برتبة المتكلم فالترتيب الذي تقتضيه نية المتكلم حين يقدّم ما حكمه (النحوي) التأخير قاصداً التوكيد أو التخصيص أو الحصر أو دفع التوهم والشك وغير ذلك

في باب تقديم الاسم على الفعل يقول الجرجاني (الدلائل: 94)

وإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه **فقدمت ذكره** ثم بنيت الفعل عليه فقلت "زيد قد فعل" ... اقتضى ذلك أن يكون **القصد** إلى الفاعل. إلا أن المعنى في هذا **القصد** ينقسم قسمين:

أحدهما... أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد

والقسم الثاني ألاّ يكون القصد على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن **تحقق** على السامع أنه قد فعل **وتمنعه من الشك** فأنت لذلك تبدأ بذكره ... لكي تباعده بذلك من **الشبهة وتمنعه من الإنكار**"

وفي معرض الحديث عن "التخصيص" كمقصد يستوجب التقديم يكتب السكاكي (المفتاح: 112):

"إذا قلت "بزيد مررت" أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ **مخصصاً** مرورك بزيد دون غيره. **والتخصيص لازم للتقديم** ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى "إياك نعبد وإياك نستعين" يقولون نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحداً سواك"

2.3.2 – من قضايا المعنى – النحوي

بعد قضايا المعنى (القصد) آن لنا أن نعرض لقضايا المعنى النحوي

من قضايا المعنى المحوري التي دُرست في التراث اللغوي ثلاث قضايا كبرى هي: **أولا:** عملية الدلالة نفسها وأركانها، **وثانيا:** وحدة الدلالة من "صريح" و"ضمني"، **وثالثا:** الأساس المحدد لأنواعه و... هذه القضايا في عموم التراث عامة لكنها نالت الحظ الأوفر في معالجتها في كتب فقه اللغة وأصول الفقه والمنطق والتفسير.

1.2.3.2 – أركان الدلالة

تقوم عملية الدلالة، في منظور المناطقة والأصوليين، على أربعة أركان هي:

أولا: "الأشياء" العالم الخارجي مثل "الفرس" و"السيف" وغيرها؛

ثانيا: "المعاني الذهنية" (أو الآثار النفسية للأشياء الخارجية)؛

ثالثا ورابعا: الدالان الصوتي والخطي.

وتتم عملية الدلالة على أساس ما يقوم من علاقات بين الأركان الأربعة. فالمعاني الذهنية تدل على الأشياء باعتبارها آثاراً نفسية لها والدال الصوتي يدل على المعنى الذهني في حين أن الدال الخطي يدل على الدال الصوتي.

حسب هذا التصور، يشكّل اللفظ، أي لفظ، عبارة مركّبة مكونة من سلسلة دلالية قائمة الذات: فمدلول الدال الخطي دليل صوتي مدلوله دليل ذهني مدلوله الشيء القائم في الخارج كما يفاد من الترسيمة (23)

(23) دال (خط)

المعنى: مدلول: دال (صوت)

مدلول: دال (أثر نفسي)

مدلول (شيء خارجي)

على أساس هذه الطبيعة "التراكيبية" لعملية التدليل يصنف الدلالة

- الأصوليون المعاني صنفين:

(1) معاني كلية وهي المعاني الناتجة عن دلالة الأثر النفسي (أو المعنى الذهني) على الشيء؛

(2) ومعاني خاصة وهي ما ينتج عن دلالة الصوت على الأثر النفسي ودلالة الخط على الصوت.

ملحوظة ينقل لنا السيوطي (المزهر: 42). الخصومة حول الشيء بين من يقول بوروده وبين من ينفيه. يحتج من يقول بعدم وروده بأن الدلالة الفعلية هي بين الصوت والأثر النفسي لا بينه وبين الشيء وبأن الشيء لا يمكن أن يوجد إلا في الذهن كما هو الشأن بالنسبة للأشياء المجردة ويدافع القائلون بوروده بأن الدلالة قد تكمن بين الصوت والشيء دون أثر نفسي كما يحصل في الألفاظ الدال صوتها على الحدث مثل "الخرير" و"الوشوشة" وغير ذلك

2.2.3.2 — وجوه الدلالة

يصنف علماء أصول الفقه خاصة الدلالة من حيث وجوهها إلى "دلالة صريحة" ودلالة ضمنية" مع تقسيم الوجه الثاني إلى عدة وجوه فرعية.

1.2.2.3.2 — الدلالة الصريحة

يُعنى بمصطلح الدلالة الصريحة وأشهر منه مصطلح "دلالة منصوص" على المعنى المستخلص من صيغة العبارة "وفقا للعرف النحوي

من هذا التعريف يُفهم أن الدلالة الصريحة هي معنى العبارة "الحرفي" مجموع مداليل وحداتها المعجمية.

مثال ذلك أن الدلالة الصريحة للجملة (24) هي الإخبار بحادث قتل الواقع من زيد على عمرو.

(24) قتل زيد عمراً

2.2.2.3.2 — الدلالة الضمنية

تعرّف "الدلالة الضمنية" في كتب أصول الفقه بأنها الدلالة التي لا تُستخلص من صيغة العبارة وفقاً للعرف اللغوي.

والدلالة الضمنية ثلاثة أنواع: "دلالة مفهوم" و"دلالة اقتضاء" و"دلالة إيماء".

(أ) دلالة المفهوم هي الدلالة التي يمكن أن تستنتج عن طريق الاستدلال من المعنى الحرفي للعبارة.

وهي نوعان: "دلالة موافقة" و"دلالة مخالفة".

(1) يكون المفهوم مفهوم موافقة حين لا يتعارض مع دلالة المنطوق كما هو الشأن في الآية الكريمة (25) التي تعني ضمنا الإحسان إلى الوالدين

(25) "ولا تقل لهما أفّ"

(2) ويكون أمام "مفهوم مخالفة" حين يتعارض المعنى المستنتج مع دلالة المنطوق.

(ب) "دلالة الاقتضاء" مفهوم منطقي مرتبط بمفهوم "الصدق" والكذب.

تشكّل دلالة الاقتضاء أساس الحكم على العبارة بالصدق أو الكذب

مثال ذلك أن صدق العبارة (26أ) يقتضي صدق العبارة (26ب) بدلالة الاقتضاء دون سابق زواج

(26) أ. طلق عمرو هندا
ب. عمرو زوج هند

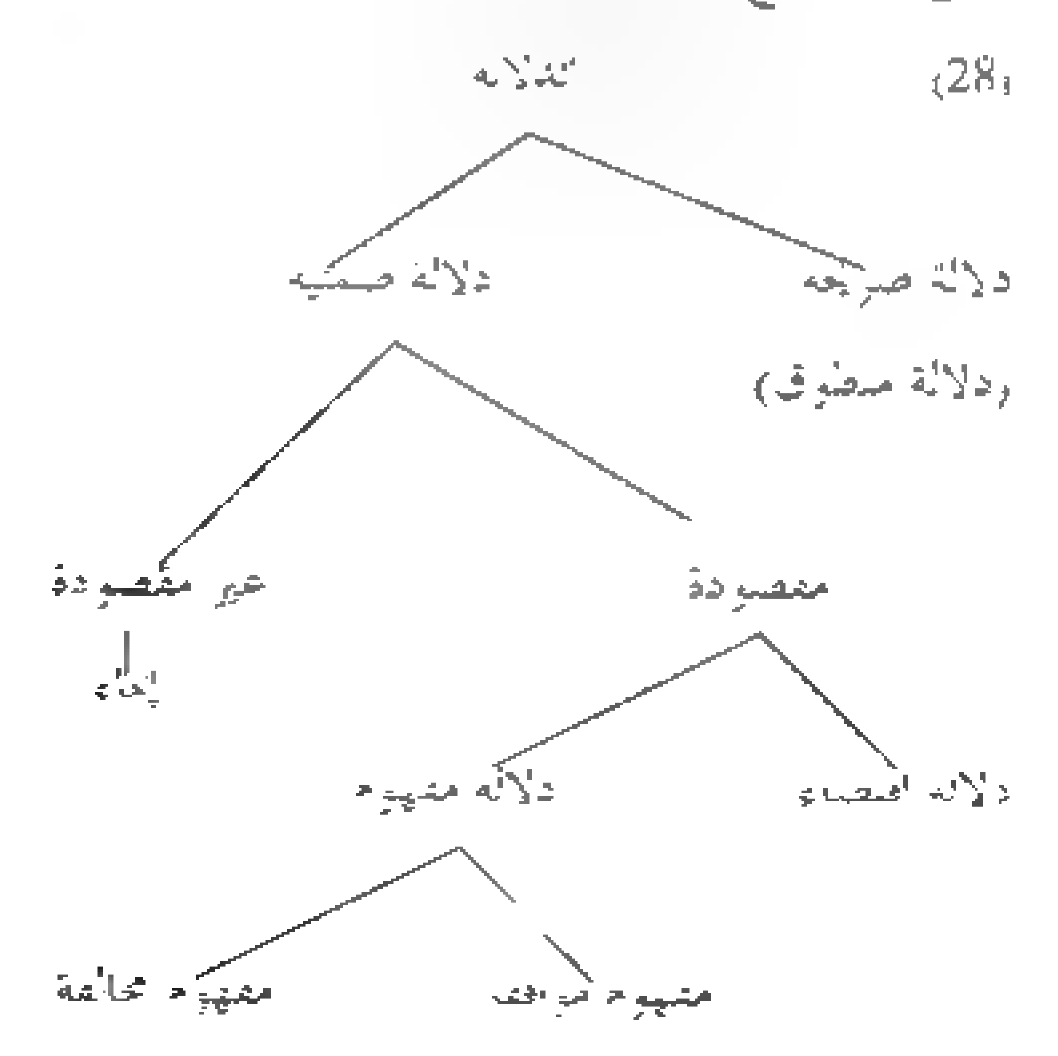
(ج) تشترك دلالة المفهوم بشقيها الموافق والمخالف ودلالة الاقتضاء في كونهما دلالتين مقصودتين خلاف "دلالة الإيماء" التي تستنتج من معنى العبارة دون أن يكون المتكلم يعنيها أو يروم تمريرها

مثال ذلك أن يستنتج من العبارة (27)، إذا قيلت سنة 2006، أن هندا ولدت سنة 1960

(27) بلغت هند الآن السادسة والأربعين

يمكن أن نوضح وجوه الدلالة وفروعها بواسطة الترسيمة التالية:

(28) الدلالة



3.2.3.2 – الالتباس: أنماطه ودرجاته

يقال عن خطاب ما (جملة أو أكثر من جملة) إنه خطاب ملتبس حين يحتمل قراءتين (أو تأويلين) أو أكثر من قراءتين.

درس اللغويون العرب القدماء الالتباس دراسة ضافية فصنفوه نمطين من حيث مكمنه ورصدوا درجاته من حيث قوته.

1.3.2.3.2 – نمطا الالتباس: دلالة وإحالة

الالتباس، في الواقع، كما نبه إلى ذلك السيوطي ("الإتقان")، يمكن أن يكون كامنا في الصرف والتركيب إضافة إلى المعنى. إلا أننا لن نعرض هنا إلا للصنف الثاني من الالتباس.

الالتباس من حيث المحتوى إمّا أن يكون دلالياً أو أن يكون إحالياً.

1.1.3.2.3.2 – الالتباس الدلالي

يُنعت الخطاب بالملتبس دلالياً حين يكون التباسه في معناه أي في مجموع معاني ألفاظه مضموماً بعضها إلى بعض. مصدر الالتباس الدلالي بوجه عام تضمن الخطاب للفظ من قبيل "المشترك" حامل لأكثر من معنى واحد.

يميز علماء أصول الفقه في هذا الباب بين الخطاب "المجمل" والخطاب "المفصّل" على أساس أن المجمل كل خطاب يحتمل لمعنيين (أو لأكثر من معنيين) "وصعبين" ليس أحدهما معنى مجازيا

من الأمثلة الموردة في باب المجمل الآية الكريمة (29) المحتملة لمعنيين مصدرهما اشتراك لفظ "اليد" (إلى المعصم أو إلى المرفق).

(29) "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (قرآن كريم).

2.1.3.2.3.2 – الالتباس الإحالي

الإحالة عموما هي العلاقة التي تقوم بين اللفظ والذات التي تحيل عليها في الخارج. في إطار هذه العلاقة ميز علماء الأصول بين اللفظ "الخاص" واللفظ "العام" من جهة وبين اللفظ "المقيد" واللفظ "المطلق" من جهة ثانية.

يعرّف الأصوليون اللفظ العام بأنه "اللفظ الذي يقع على شيئين فأكثر" في مقابل اللفظ الخاص الذي لا يحتمل مدلوله أن يشترك فيه أكثر من شيء واحد".

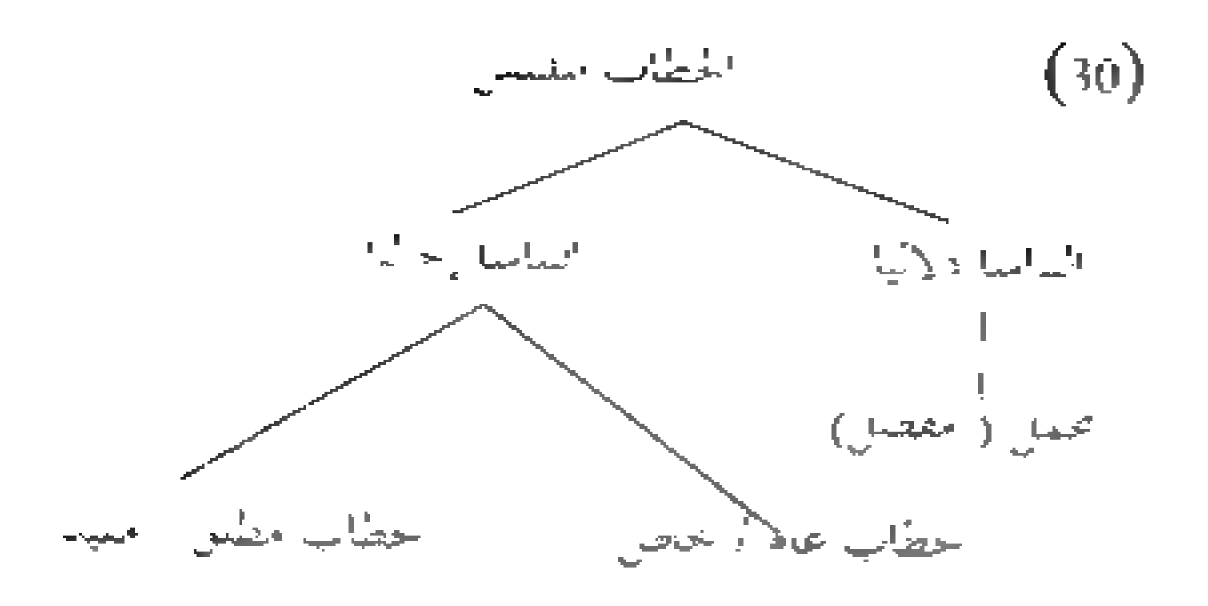
وأحصى الأصوليون الألفاظ العامة فوضعوا لها قائمة تشمل أسماء الاستفهام وأسماء الجنس وأسماء الجمع معرّفة أو منكّرة والأسوار الكلية مثل "كل" و"جميع".

أمّا ثنائية المطلق / المقيد فيحدّ طرفها الأول بأنه اللفظ غير المعين ويعرف الثاني بأنه اللفظ "الذي يتمكن المخاطب من تمثّل ما يحيل عليه"، أي اللفظ الذي يدل على شيء يعرفه المخاطب ويميزه عن غيره.

الألفاظ المطلقة كما أحصاها الأصوليون مجموع الأسماء المنكّرة في حين تشمل الألفاظ المقيدة أسماء الأعلام والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة و"المنادى المقصود".

لا تعني قائمة العام والمطلق وما يقابلها أن العموم والخصوص والإطلاق والتقييد خصائص مقصورة على اللفظ المفرد. إذ إنها تصدق كذلك على الجمل بل على ما فوق الجمل. في هذا الباب يميز الشافعي (موقف) إلى أن العموم عمومان: "عموم إفرادي وعموم كلامي".

يمكن الآن أن نمثّل لأنماط الالتباس بالترسيمة (30).



2.3.2.3.2 – درجات الالتباس

انتبه علماء أصول الفقه إلى أن الالتباس، كامناً في العموم أم في الإطلاق، ليس واحداً بل هو درجات.

فوضعوا سلمية للالتباس المتنامي تتراوح عناصرها بين قطبين: قطب "الظاهر" وقطب "الخفي":

(31) {الظاهر / النص} < المحتمل < المجمل < الخفي

يحد هذه السلمية طرفان، طرف الخطاب الظاهر (أو "النص") الذي يعرف بأنه الخطاب الذي يحتمل تأويلا واحداً وطرف الخطاب الخفي (أو "متشابه") الذي هو الخطاب غير الممكن تأويله على الإطلاق.

بين هذين الطرفين القطبين، درجتا الخطاب "المحتمل" الذي يحتمل تأويلين اثنين والخطاب "المجمل" الذي يحتمل أكثر من تأويلين لا مرجح.

3.3.2 – الخطاب أنماطه وخصائصه

أشرنا سابقاً إلى أن اللغويين العرب القدماء لم يقفوا في دراستهم عند "الجملة" (بتعبير ابن جني) عند الجملة بل تعدوها إلى ما فوقها حكمهم في ذلك هدفهم الأسمى كان فهم القرآن الكريم باعتباره نصاً متكاملاً.

من نتائج دراستهم للخطاب الذي يفوق الجملة ثلاث نتائج هامة: **أولاً** التمييز بين القدرة اللغوية والقدرة الخطابية، **وثانياً** تصنيف الخطابات حسب معايير معينة **وثالثاً** رصد خصائص مختلف الأحداث الخطابية.

1.3.3.2 – القدرة الخطابية

ما يمكّن المتكلم من التواصل باللغة معرفته لأوضاعها معجماً وقواعد. دون معرفة أوضاع اللغة لا يستطيع المتكلم أن ينتج أي خطاب. هذا ما يشير إليه الجرجاني (الدلائل 264) حين يقول:

"ينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم أن يريد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة... كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلماً، لأنه **لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت هي عليه**".

إلا أن القدرة اللغوية المتمثلة في معرفة أوضاع اللغة ليست كافية لإنتاج خطاب فصيح. فإنتاج الخطاب المتسق يقتضي قدرة خطابية (خصوصية) تتجاوز معرفة أوضاع اللغة إلى معرفة تنظيم الخطاب وإحكام نسجه بما يناسب الغرض المتوخى. يقول الجرجاني (الدلائل 263) في تعريف هذه القدرة الخطابية:

"ثم إنا نعلم أن المزية المطلوبة في هذا الباب (باب الفصاحة) مزية فيما طريقه الفكر والنظر من غير شبهة.. ومن هنا لم يجز إذا عُدّ الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو **مما يُستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية**. ومن ثم لا يجوز لنا أن نعتد في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل من اللغتين في الشيء ما يقال إنه أفصحهما. وبأن يكون قد تحفظ مما تخطئ فيه العامة. ولا بأن يكون قد استعمل الغريب لأن العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علما باللغة. ومما طريقه طريق الحفظ **دون ما يستعان عليه بالنظر ويوصل إليه بإعمال الفكر**

2.3.3.2 – تنميط الخطابات

انطلق اللغويون العرب القدماء في تصنيفهم للخطابات من بعض المفاهيم الأساسية التي تؤطر تحليلاتهم للعبارات اللغوية فاعتمدوا في ذلك ثلاثة معايير أساسية هي: معيار الغرض ومعيار الفحوى ومعيار الحال

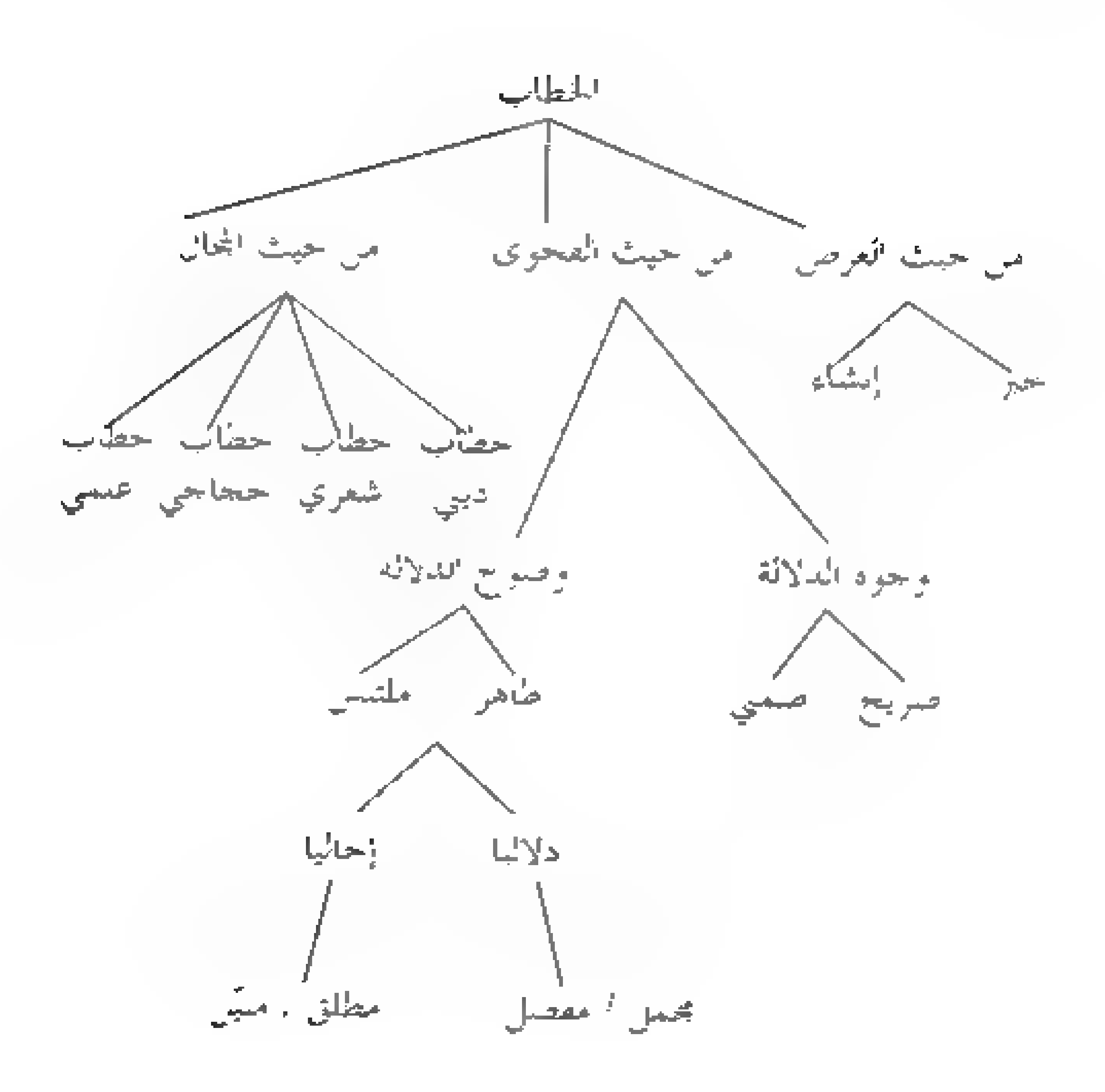
(أ) ميزوا، من حيث الغرض، بين الخطاب الخبري المحتمل للصدق والكذب والخطاب الإنشائي غير المحتمل لهذين القسمين

(ب) وصنفوا الخطابات من حيث فحواها إلى خطاب ذي دلالة صريحة وخطاب ذي دلالة ضمنية وأقاموا انطلاقا من نفس معيار الفحوى سلمية التباين الدلالي والإحالي ترتب الخطابات حسب التعدد في درجتها من قطبي "الظهور" (أو "النصية") و"الخفاء".

(ج) أمّا معيار الحال فكان فاصلاً لديهم بين الخطاب العادي (خطاب الكلام عامة) والخطاب العلمي والخطاب الحجاجي والخطاب الشعري

نقترح توضيح تنميط اللغويين العرب القدماء للخطابات من حيث معاييره الثلاثة بواسطة الترسيمة التالية:

(32)


الخطاب
من حيث الغرض
من حيث المحتوى
من حيث المجال
خبر
إنشاء
وجوه الدلالة
وضوح الدلالة
صريح
ضمني
ظاهر
ملتبس
دلاليا
إحاليا
مجمل / مفصل
مطلق ، مبيّن
خطاب أدبي
خطاب شعري
خطاب حجاجي
خطاب علمي

3.3.3.2 — بنية الخطاب

تصدى البلاغيون وعلماء أصول الفقه والمفسرون الإسلاميون لخصائص الخطاب الأدبي والخطاب الحجاجي والخطاب الديني كما انبرى الفلاسفة والمناطقة لرصد مميزات الخطاب العلمي.

سنقتصر[1] هنا على ما ورد عن الخطاب الديني ممثلا في النص الديني، نص القرآن الكريم، من حيث مكوناته والعلاقات الرابطة بين مكوناته ومقومات اتساقه

1.3.3.3.2 — المكونات

قُسّم نص القرآن الكريم من حيث تكوينه إلى مجموعتي سور كبريين: سور مكية وسور مدنية، وقُسمت السور بدورها إلى آيات يرتبط بعضها ببعض

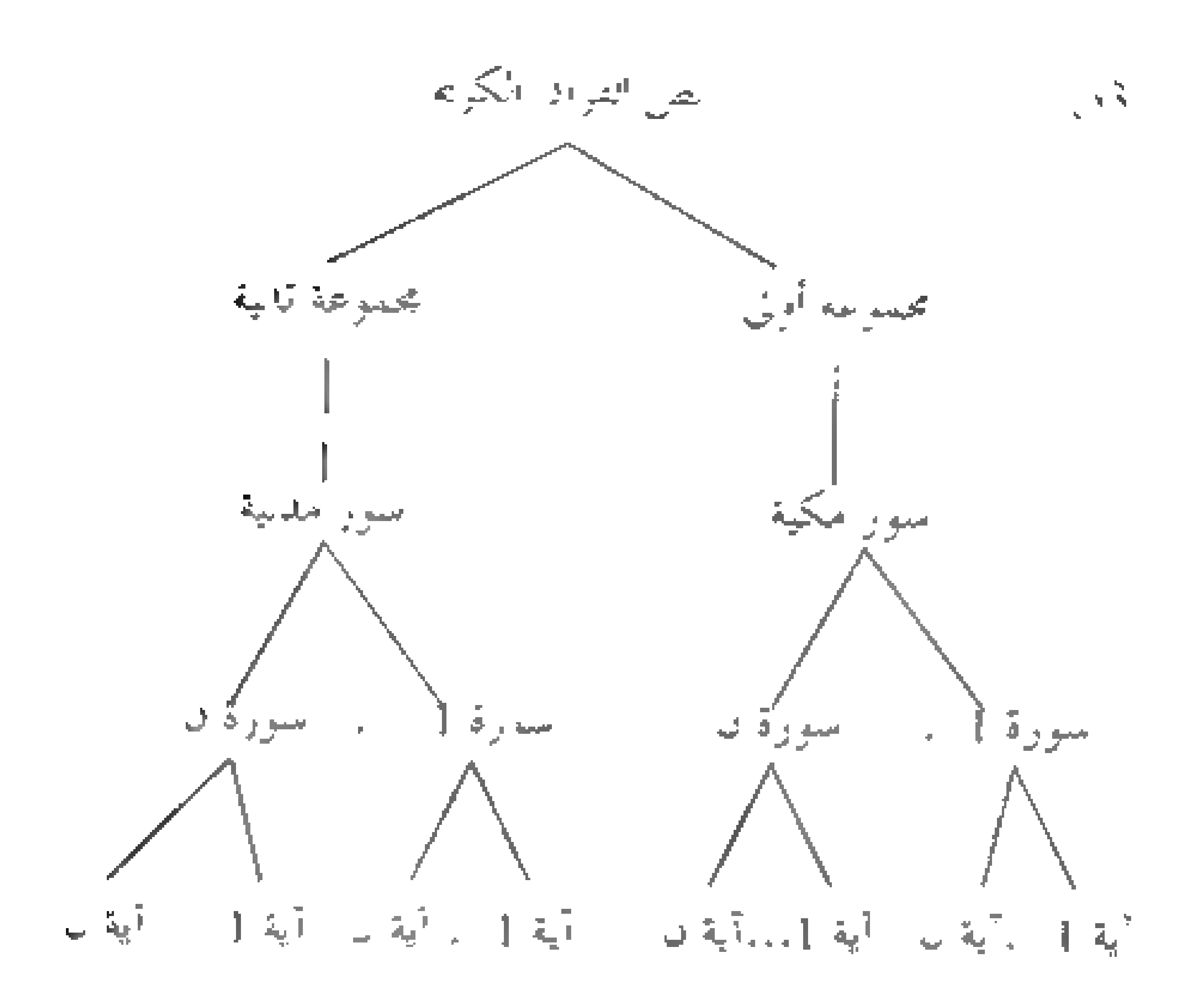
اللافت للانتباه في هذا التقسيم أن المعايير التي اعتمدت في تجزيئه، سواء على مستوى السور أو على مستوى الآيات، معايير دلالية كما كان متوقعا بحكم المبدإ العام، مبدأ أسبقية المعنى

بتعبير أدق، نجد وراء منهج رصد مكونات النص القرآني بعض مفاهيمه الأساسية، خاصة مفهومي الغرض والفحوى

يقول الشاطبي (الموافقات) إن تقسيم القرآن خاضع لمعيارين: معيار "المعنى" (أو "الموضوع") ومعيار "حسب النزول"

هذان المعياران واردان في تقسيم نص القرآن إلى مجموعتي السور المكية والمدنية وورودهما في تقسيم السور إلى آيات. فالسور المكية في نظر الشاطبي يجمع بينها جامع الموضوع الواحد، موضوع الدعوة في حين أن السور المدنية تتآلف في كونها تُرسي الشريعة الإسلامية.

تقسيم القرآن الكريم حسب هذين المعيارين يعطينا الترسيمة التالية



2.3.3.3.2 – العلاقات

يقوم مفهوم "النسبة"، كما علم، على عنصرين أساسيين متلازمين: مكونات وعلاقات تربط المكونات وتجعل منها وحدة تامة.

فيما يخص نص القرآن الكريم ميز الأصوليون (الشاطبي خاصة) بين ثلاثة أصناف من العلاقات: علاقات صورية وعلاقات دلالية وعلاقات مقولية.

(أ) من أهم الروابط الصورية ما يسمى "التعلق اللفظي" وهو أن يعاد ذكر لفظ ما بين آيتين، إمّا فاتحاً للآية أو خاتماً لها.

(ب) تتفرع العلاقات الدلالية بين الآيات أو بين السور عن مبدأ عام يصوغه الشاطبي (الموافقات) كالتالي "المتأخر مبنيّ على المتقدم".

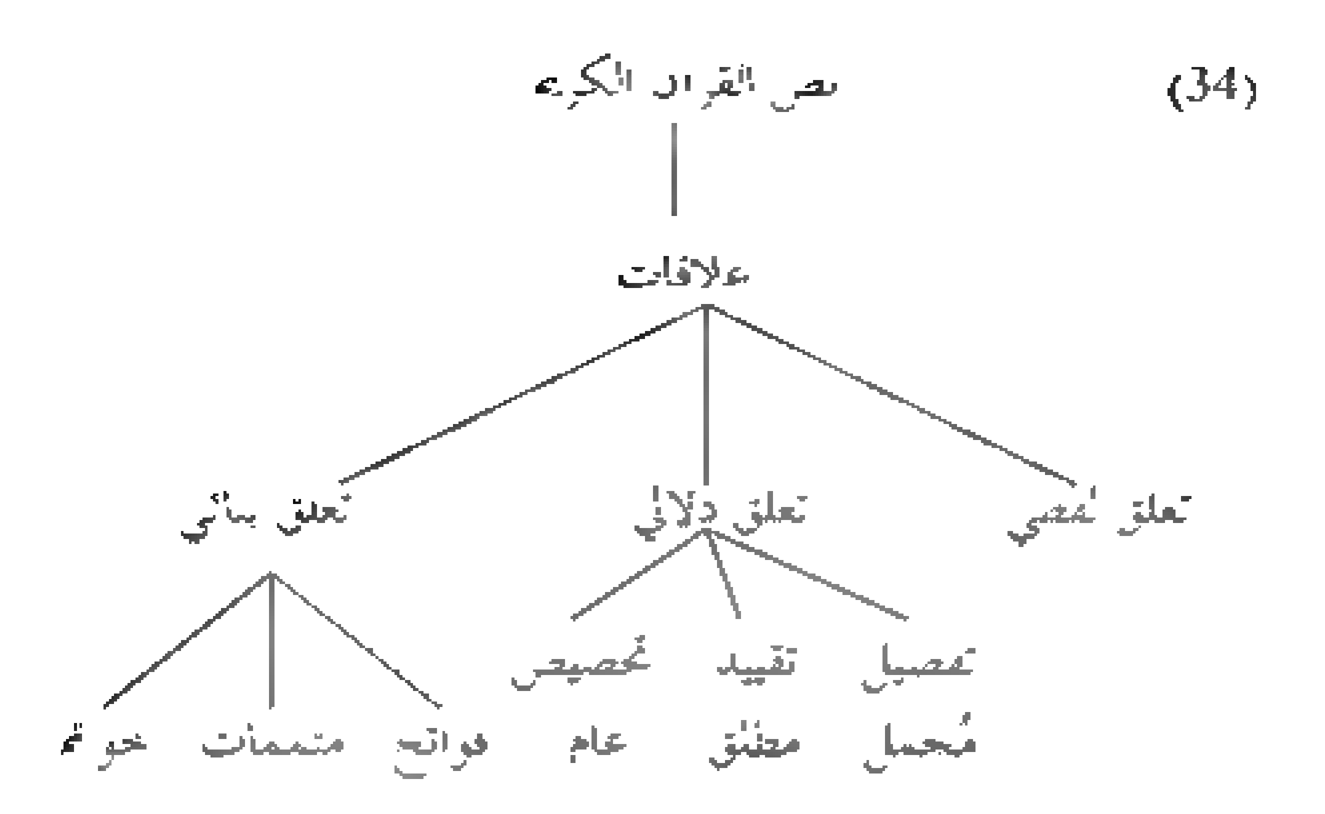
من هذا الضرب من العلاقات علاقة "تفصيل المجمل" وعلاقة "تبيين المطلق" وعلاقة "تخصيص العام" الذي تقوم بين متأخر ومتقدم.

هذه العلاقات من حيث حيزها نوعان: علاقات "متصلة" تقوم بين آيتين متواليتين تخصص أو تبين أو تفصل ثانيتهما الأولى وعلاقات "منفصلة" تقوم لنفس الأغراض بين آيتين متباعدتين في سورتين (أو مجموعتين من السور) متباعدتين.

(ج) أمّا علاقات الصنف الثالث فإنّها العلاقات التي تقوم على اعتبار مقاصد النص وتنظيم أجزائه. إنّها العلاقات التي تجعل من بعض الآيات "فواتح" ومن بعضها "متممات" ومن بعضها الآخر "خواتم".

توضح الترسيمة التالية العلاقات بين مكونات نص القرآن الكريم:

(34)



3- التراث اللغوي والدرس الوظيفي الحديث

كان عرضنا للتنظير الدلالي في التراث عرضاً حاولنا فيه جهدنا أن ننظر إليه من داخله وأن نظل ملتصقين به مضموناً وشكلاً ما وسعنا الالتصاق.

نريد الآن أن نبتعد عنه وأن ننظر إليه بعين العصر لإدراك ما يصلنا به واستكشاف ما يمكننا أن نفيده منه.

في هذا التوجه، سنحاول الإجابة عن سؤالين أساسيين اثنين:

أولاً: ما طبيعة ووضع هذا التنظير إذا ما قسناه مفاهيم ومنهجاً ومقاربة بما تتطلبه وتقتضيه النظرية الوظيفية المثلى التي حددنا معالمها في الفصل الأول من هذا البحث؟

ثانياً: ما الوضع الذي يمكن أن تحتله التراث اللغوي بالنظر إلى الدرس الوظيفي الحديث عامة والدرس الوظيفي العربي خاصة وما الدور

يمكن أن نقوم به باعتباره إسهاماً هاماً في المقاربة الوظيفية عامة، أم كان ينتمي إلى حقبة زمنية أخرى؟

1.3 – التراث والنظرية الوظيفية المثلى

لنذكر بأن من المبادئ المنهجية التي اعتمدناها هنا في التعامل مع التراث اللغوي أن نقرأه وأن نحكم عليه من خلال مبادئ نظرية لسانية حديثة من النظريات اللسانية القديم منها والحديث وهي ما أسميناه "النظرية الوظيفية المثلى". في إطار هذه النظرية، سنحاول في هذا المبحث أن نثبت وظيفية التراث أولا وأن نرصد مداها ثانيا.

1.1.3 – وظيفية التراث

وفقا لمبدأ الاستيحاء، يتعين أن نثبت وظيفية التراث اللغوي العربي في كل من المفاهيم الأساسية والمنهج والمقاربة

1.1.1.3 – من حيث المفاهيم

يمكننا القول دون تردد إن الأطروحة التي تحكم التفكير اللغوي العربي بدلالة وتحكم مفاهيمه ومنهجه ومقاربته للظواهر هي أطروحة أن وظيفة اللسان هي وظيفة إتاحة التواصل بين البشر.

1.1.1.1.3 – اللغة وأصلها

نجد أطروحة وظيفة اللغة منصوصاً عليها بوضوح في تعاريف اللغة نفسها

يقول ابن جني (الخصائص 40) في تعريف اللغة: "حد اللغة أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"

نجد فكرة ارتباط اللغة بأغراض مستعمليها حاضرة معبّرًا عنها بمفهوم "الاحتياج" إلى التواصل في أدبيات أصل اللغة. يقول الآمدي (الإحكام: 30) في هذا الباب ما مفاده أنه لما كان لا أحد يستطيع أن يعيش على الانفراد وحده دون معونة غيره، احتيج إلى خلق دلائل يتمكن بها كلٌّ منهم من معرفة ما في ضمير غيره من جهة وتعينه على تحقيق أغراضه من جهة ثانية، دلائل مؤلفة من أصوات خص الله بها الكائنات البشرية.

2.1.1.1.3 – أركان التخاطب

لم يتخذ المفكرون العرب القدماء العبارة اللغوية موضوع دراسة مجردًا مقطوعًا عمّا يلابسه بل ركنًا من أركان عملية تواصل تامة تتضمن مقامًا ومتخاطبين بالإضافة إلى المقال نفسه.

(أ) يُجمع جُلّ هؤلاء المفكرين على أن المقام لا ينحصر في العناصر الموجودة والمتفاعلة أثناء عملية التخاطب بل يشمل كذلك ظروف الإنتاج العامة. المقام لديهم، إذن، مقامان: مقام "مباشر" بمعناه الضيق ومقام "غير مباشر" بمعناه الأوسع.

يؤكد الشاطبي (الموافقات: 229) على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، في تفسير سور القرآن الكريم، لعادات العرب اللغوية منها والاجتماعية وللخصائص التاريخية لحقبة نزول السور.

ويشير الغزالي (المستصفى: 325) إلى نفس الضرورة حين ينبه إلى أهمية الالتفات إلى "عادات المتكلم ومقاصده".

(ب) يقوم المتكلم بدور هام تبرز مركزيته في أن القصد ("الغرض" والنية) الذي يتوخى تحقيقه يشكل ركنًا خاصًا من أركان معنى المقال يحكم فحوى العبارة ومعناها معًا.

تلمع أطروحة مركزية المتكلم منبهها عند بعض المفكرين العرب القدماء الذين يعزون كلّ عناصر بنية العبارة إلى المتكلم بما في ذلك الإعراب نفسه.

3.1.1.1.3 – وسيلة التخاطب

من البيّن أن التخاطب، في رأي اللغويين العرب القدماء، لا يتم بواسطة مفردات أو جمل بل بواسطة نصوص باعتبار النص وحدة تواصلية متكاملة ينتظم أجزاءها موضوع وعرض وتقوم أجزاؤها بدور الفواتح والمتمّمات والخواتم كما تقوم بتخصيص وتقييد وتفسير بعضها البعض كما سبق أن بيّنّا.

دليل اعتبار النص الوسيلة الطبيعية المثلى للتخاطب أن مفكرينا ميّزوا بين القدرة الخطابية والقدرة اللغوية العامة وأنهم تصدّوا لاستكشاف خصائص الخطابات وتنميطها على أساس خصائصها.

4.1.1.1.3 – ضوابط التخاطب

يستلزم "نجاح" عملية التخاطب، كما نعلم، أن يخضع الخطاب إلى مجموعة من الضوابط إن اختلت أدى اختلالها إلى "تشويش" أو حمق تام.

يمكن أن نرجع هذه الضوابط في الفكر اللغوي التراثي إلى ضابطين أساسيين هما ضابط "الإفادة" وضابط "الوضوح"

(أ) يكتب السكاكي (المفتاح: 81) عن شروط نجاح الخطاب الحامل لخبر:

"من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب **الإفادة** ما ينطق به تحاشيا عن وصمة **اللاغية** وإذا اندفع

في الكلام خبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك **إفادته للمخاطب** متعاطيا مناطها **بقدر الافتقار**".

يستفاد من هذا النص أن نجاح الخطاب آيل إلى تحقق شرطين: أولا شرط الإفادة نفسها **وثانيا** شرط كمية الإفادة وهو ما يعبر عنه السكاكي بالإفادة بقدر الافتقار.

يهمّ هذا النص، بالنظر إلى الشرط الثاني، نص سبق أن أوردناه يميز فيه السكاكي بين ثلاثة أوضاع للمخاطب: وضع "خالي الذهن" ووضع المتردد ووضع الشاك أو المنكر

تقدم أن المفكرين العرب القدماء وعلماء الأصول على الخصوص وضعوا سلمية للخطابات على أساس مفهوم الوضوح تتراوح درجاته بين خطاب "الظاهر" والخطاب "الخفي" باعتبار الخطاب "الظاهر" أنجع الوسائل للتواصل يُسعى في تحقيقه بواسطة آليات تخصيص عامّة وتقييد مُطلقه وتفصيل مجمله.

2.1.3 – من حيث المنهج

سبق أن بيّنا أن طرق تحليل العبارة اللغوية في التراث يمكن أن تُرجع إلى منهجين اثنين، منهج الجرجاني ومنهج السكاكي، منهج ينطلق من المعنى إلى اللفظ عبر قواعد النظم ومنهج ينطلق، في المقابل، من اللفظ مفردا فمركبا، نحو المعنى.

من الجلي الذي لا يحتاج إلى بيان أن هذين المنهجين ينعكسان على عملية التواصل حيث يعد منهج الجرجاني "نموذجا" لإنتاج العبارة ومنهج السكاكي "نموذجا" للفهم والتأويل.

يمكن القول إذن إن وظيفة التواصل في عمق الفكر اللغوي العربي القديم تحكم منهج تحليل العبارات اللغوية حكمها للمفاهيم وحكمها لمقاربة الظواهر اللغوية كما سنرى في الفقرة الموالية.

3.1.3 – من حيث المقاربة

تناول اللغويون العرب القدماء مختلف ظواهر اللغة العربية دلالية وصرفية – صوتية وتركيبية.

وطبيعة هذا التناول تكمن في أمرين: طبيعة الظواهر المقاربة وتحكم المعنى في اللفظ.

(أ) الظواهر اللغوية التي درست ظواهر متعددة الأبعاد تجمع بين الدلالة والصرف والتركيب وأحيانا الصوت. ذلك شأن ظواهر التوكيد والتخصيص والقصر مثلا.

فظاهرة التخصيص مثلا تجمع بين معنى وبنية، بين معنى حصر خاصيّة ما في ذات مّا وتقديم (تصدير) المكون محط الحصر. هذا ما يعنيه السكاكي بعبارته المعروفة **"والتخصيص لازم التقديم"**.

(ب) تُنووِلت هذه الظواهر على أساس المبدأ العام، مبدأ تبعية البنية للوظيفة (أو تبعية اللفظ المعنى).

بتعبير أدق، عولجت هذه الظواهر في إطار تلازمين، تلازم الصيغة والغرض وتلازم الرتبة والبنية.

ففي إطار التلازم الأول دُرست الأساليب (من استفهام وأمر وتمنٍ) في ترابطها مع الأغراض التي تعبر عنها في حين درست في إطار التلازم الثاني ظواهر التقديم والتأخير تبعاً لنوايا المتكلم في تنظيم خطابه

ولعل أبلغ نص في باب التقديم والتأخير نص الجرجاني (الدلائل 44) الذي يقول فيه: "ومما يجب إحكامه ... الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو توالیها في النطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى. فلو أن واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد. وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعنى وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"

4.1.3 – وظيفة التراث ومعايير النظرية المثلى

بعد أن ثبتت لدينا وظيفية التنظير التراثي للدلالة من حيث المفاهيم الأساس ومن حيث المنهج ومن حيث المقاربة، يمكن أن نتساءل عن مدى إحراز هذا التنظير لما تقتضيه النظرية الوظيفية المثلى مضموناً وشكلاً.

أيا كان البحث في هذا الاتجاه يتعين أن يتخذ منطلقاً له احترازان ضابطان اثنان.

(أ) يجب ألاّ نخضع التراث إلى مقاييس التنظير اللساني الحديث بل يجب أن يقوّم ويحكم عليه بالنظر إلى المناخ الفكري الذي أنتجه. فمن الحيف أن نطالب التراث وليد حقبة تاريخية أخرى بأن يستجيب إلى شروط البساطة والاقتصاد والصورنة والقابلية للحوسبة، شروط لا يمكن أن تستوفيها إلا النظريات اللسانية الحديثة.

(ب) يمكن أن نقارن إذا شئنا بين التراث اللغوي والنظريات اللسانية الحديثة بمجرد المقارنة لكن إذا أزمعنا المفاضلة فلنكن المفاضلة في

بين النظرية الوضعية المثلى من جهة وبينه وبين النظريات المقدمة في عاصرته وكانت نتاج نفس الحقبة ونفس المناخ الفكري من جهة ثانية.

إذا نحن انطلقنا من هذين الاحترازين كانت نتيجة تقويمنا للتراث اللغوي العربي، وللجانب الدلالي منه خاصة، نتيجة واحدة هي النتيجة النسبية:

أولا: التنظير التراثي للدلالة تنظير وظيفي مفاهيمه ومنهجا ومقاربة يحوز من مقتضيات النظرية الوظيفية المثلى ما يُتيح إحرازه المحيط الفكري الذي أفرزه؛

ثانيا: ليس التراث اللغوي العربي، رغم وظيفيته، نظرية لسانية وظيفية بالمفهوم الحديث وإنما هو فكر وليد حقبة معينة من تطور الفكر اللغوي يمكن أن يفاضل بينه وبين إنتاجات لغوية أخرى تعاصره.

2.3 — التراث: ماض ممتد

السؤال الذي يلح بالنسبة إلى اللساني الوظيفي العربي هو السؤال التالي: ما الذي تستطيع أن تفعله بهذا الإنتاج اللغوي الضخم العظيم بعد اعترافنا به كفكر إنساني يستحق فعلا أن نحترمه؟

يمكن أن يأخذ التنظير التراثي للدلالة كما عرضنا له في المباحث السابقة أوضاعاً ثلاثة:

أولا: يمكن أن يعد تاريخاً للفكر اللساني الوظيفي؛

ثانيا: يمكن أن يُعتمد مرجعاً حين البرهنة والحجاج؛

ثالثا: يمكن أن يكون مصدراً يُمتح منه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

1.2.3 — التراث تاريخاً

لا ندري إذا كان للدرس اللساني الوظيفي الحديث نشأة وتطور شبيه بالتراث اللغوي العربي. لا ندري، بتعبير آخر، إذا كانت له جذور عربية إلا أنه من الممكن في جميع الأحوال أن نعتبر التراث، بحكم مفاهيمه ومنطلقاته وأهدافه، على أنه حلقة هامة من تطور الفكر اللغوي الإنساني في توجّهه الوظيفي. فيما يخص البحث اللساني الوظيفي العربي، نعلم جميعا أن التراث اللغوي يشغل حيزاً معيّنا من معرفة كل لساني عربي بل كل مثقف عربي.

هذا المخزون يحصل التعامل معه في اتجاهين:

(أ) إمّا أن يكون حاضراً في تحصيل المعارف اللسانية الحديثة؛

(ب) أو أن يُرجع إليه على سبيل تأصيل ما اكتُسب من هذه المعارف.

صلة التراث اللغوي بالنسبة للوظيفيين العرب، إذن، صلة مباشرة سواء أكانت أصلا أم نتيجة تأصيل.

2.2.3 — التراث مرجعا

يُميّز، كما هو معلوم، في الاحتجاج لنظرية لسانية معينة (أو لمقاربة تقترحها) بين نمطين من الحجج: "الحجة الداخلية" و"الحجة الخارجية"

(أ) تُستقى الحجة الداخلية من النظرية نفسها طبقاً لمبادئها ومنهجها وطرق الاستدلال المعتمدة فيها.

فحين نقارب تصدير مكون ما في إطار نظرية النحو الوظيفي، مثلا، على أنه مكون مبأر فإن حجتنا في ذلك أن الوظائف التداولية في هذه النظرية هي التي تحدّد ترتيب المكونات داخل الجملة في اللغات المعربة، أي في اللغات التي تعبّر عن الوظائف النحوية بواسطة الإعراب

(ب) تدعو الحاجة أحيانا إلى دعم الحجة الداخلية بحجة خارجية تستمدّ من نظرية لسانية أخرى يُستحسن أن تكون من نفس العصبة.

مثال ذلك أن يُؤتى لدعم تحليل ما لظاهرة ما في إطار نظرية النحو الوظيفي بتحليل لنفس الظاهرة تقترحه نظرية وظيفية أخرى كنظرية "التصغيرية" أو نظرية "التركيبيات الوظيفية" أو غيرهما.

ولا يمتنع أن تُستمدّ الحجةُ الخارجية من نظرية لغوية قديمة. في هذا النحو، يمكن أن نسوق لدعم تحليلنا لظاهرة التصدير آراء اللاعبين في باب التقديم والتأخير.

ويمكن ألا نقف عند حد الاحتجاج لمقاربة وظيفية حديثة لإحدى ظواهر اللغة العربية بمقاربة تراثية لنفس الظاهرة حيث نستطيع أن نقدّم حجة لورود المنحى الوظيفي عامة كونه غير آت من عدم بل له جذوره الضاربة في تاريخ الفكر اللغوي تسنده وتبرّر تبنيه.

3.2.3 – التراث مصدراً

اتخاذ التراث مرجعا في البحث الوظيفي العربي الحديث مرحلة أولى في "تعميقه" يمكن أن تتلوها مرحلة أقوى هي مرحلة توظيفه واستثماره بالأخذ منه كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد ذهب فعلا في هذا الاتجاه عدد من اللسانيين لدراسة اللغة العربية (الزهري والوشيخي والمتوكل ضمن آخرين).

على عكس ما يُعتقد عادة، يكتب الأستاذ جون ماكسي مستحسنا لتوظيف الفكر اللغوي العربي التراثي في نظرية النحو الوظيفي وبرجماتيته:

يستهدف كتاب الأستاذ المتوكل (المتوكل (1989)) تطبيق النحو الوظيفي كما يقترحه سيمون ديك (ديك (1978)) في تحليل ظواهر اللغة العربية الحديثة المعاصر... وللكتاب أهمية إضافية يستمدها من محاولته إدماج مقترحات الفكر اللغوي العربي القديم في نظرية النحو الوظيفي **بطريقة تغني الطرفين**".

لم نتوقف، منذ تشغيلنا لنظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية، عن إقامة حوار مثمر بينها وبين تراثنا اللغوي. حوار يُسوِّغه وييسره التآصر بينهما من حيث المفاهيم والمنطلقات المنهجية. ولهذا الحوار أمثلة كثيرة في ما كتبناه وفي ما كتبه زملاؤنا ورفاقنا في مسيرة وضع نحو وظيفي للغة العربية ننتقي منها ما يلي:

(أ) لم يكن يتعدّى عدد "المكونات الخارجية" مكونين اثنين: المبتدأ والذيل واحتججنا استناداً للتراث لإضافة مكون خارجي ثالث، المكون "المنادى"

كانت هذه الإضافة انطلاقة للبحث، بالنسبة إلى ديك (ديك (1987))، عن مكونات خارجية أخرى ولإعادة النظر في وظائفها الخطابية.

عُيِن للمكون الحامل لوظيفة المحور في النموذج الأول (ديك (1978)) موقع واحد هو الموقع السابق لموقع الفعل.

وأوحى لنا تحليل الجرجاني (الدلائل) للعبارات التي من قبيل (35) أن نضيف للمحور موقعاً آخر، الموقع الذي يتوسط الفعل والفاعل فأمكننا بذلك أن نميز بين التقديم الداخلي المفيد للمحورية[6] والتقديم الخارجي الذي نجده في تراكيب مثل (36) والذي يفيد البؤرية.

(35) قتل الخارجيَ زيد

(36) الخارجي قتل زيد

(ج) استيحاء لما ورد عند الجرجاني (الدلائل) والسكاكي (المفتاح) عن العطف وشروطه أتيح لنا أن نعي المقاربة الوظيفية هذه الظاهرة بقيود إضافية منها ما يهم النحوي ومنها ما يهم القصد تمنع من إنتاج تراكيب من قبيل (37أ) و(37ب) على التوالي:

(37) أ - *كتب السكاكي كتاباً وشربت شاياً
ب* - هل جاء زيد وذهب أنت !

(د) كانت مقاربة السكاكي (المفتاح) للعبارات المجازية مثل (38) التي تعني "**زيد كريم**" أساساً للتحليل الاستدلالي الذي اقترحناه للعبارات المتحجرة باعتبار معناها المجازي ناتجا عن معناها الحرفي عبر قواعد استدلالية وموضوعاً، بالتالي، من موضوعات القالب المنطقي:

(38) زيد كثير الرماد

نظن أن هذا الحوار سيظل قائما ما قام البحث اللساني الوظيفي العربي وأنه سيُسفر عن أمثلة أخرى لإسهام التراث اللغوي العربي في تطوير نظرية النحو الوظيفي أو في دعم ما يطرأ عليه من تطوير

خلاصة: التنظير الدلالي في علوم اللغة العربية، منظوراً إليه في مجمله، تنظير وظيفي في العمق قائم على المبدأ الوظيفي الأساس، مبدأ أسبقية الوظيفة على البنية وتبعية الثانية للأولى، يحرز من مقتضيات النظرية الوظيفية المثلى ما يؤهله لإحرازه المحيط الفكري المتاح له.

هذا الفكر الدلالي أصل من أصول النحو الوظيفي في [illegible] اللساني العربي الحديث يُمكن أن يكون كذلك مرجع احتجاج [illegible] ومصدراً من مصادر إغنائه وتطويره إذا ما عُومل معه على [illegible] منهجية علمية واضحة المعالم تسد القطيعة والإسقاط على حد سواء.

الهوامش:

(1) [illegible] (1987) [illegible]
[illegible]
[illegible]

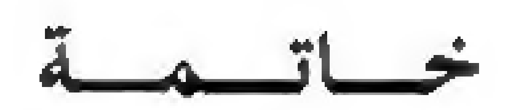
(2) [illegible]
[illegible]

(3) [illegible]
[illegible]

(4) انظر المزيد من التفصيل في العرض الذي قدمه (متوكل (1982)) [illegible]
[illegible]

(5) [illegible] المقاربة في أدنى درجات [illegible] مع نظريات [illegible]
[illegible] كالنظريات [illegible] والنظريات [illegible] انظر مثلا [illegible]
[illegible] من المقاربات في كتاب (متوكل (1982))

(6) يقول الجرجاني (الدلائل، 82) "قد يكون من أغراض [illegible]
ولا [illegible] في [illegible] الخارجي [illegible]
[illegible] ولا [illegible]
[illegible] الخارجي [illegible] ولا [illegible]
[illegible] الخارجي" [illegible]
[illegible]"



خاتمة

خـــاتمـــة

نأمل أن نكون قد حققنا بعضا مما رمنا تحقيقه.

نأمل أن نكون قد وُفِّقنا بعض التوفيق في رسم معالم النظرية الوظيفية المثلى بما يكفل تأهيلها لتكون الحكَمَ في مقارنة النظريات اللسانية ذات التوجه الوظيفي والمفاضلة بينها من حيث مدى إحرازها لمقتضيات وشروط النظرية الحَكَم.

ونتمنى على الخصوص أن يكون صَوغ هذه النظرية الوظيفية المثلى قد مكّننا من إثبات وظيفية التنظير التراثي للدلالة إثباتا يبتعد ما أمكن الابتعاد عن الإسقاط والتعسف والإجحاف ومن التعامل معه تعاملاً يُنصفه ويُنصف غيره ويتيح تفعيله أصلاً ومرجعاً ومصدر استثمار.

وعسانا بعد هذا وذاك أن نكون قد أفلحنا في رسم صورة للمنحى الوظيفي العربي، ماضيه وحاضره، تكشف عن منحرانه وصبواته في الحقلين اللغوي والاجتماعي على السواء.

يظل هذا البحث رغم ما احرزناه فيه – أو نظن أننا احرزناه فيه – ينتظر أبحاثا تتمّمه إضافات وتعديلاً وتصحيحاً وأبحاثا أخرى تكشف عمّا حققه اللسانيون الوظيفيون العرب في وضع أنحاء أو أجزاء من أنحاء لغات أخرى غير اللغة العربية.

أسمى آمالنا أن تُتخذ حصيلة هذا البحث منطلقا وحافزاً للمضي في المنحى الوظيفي لإغناء الدرس اللساني العربي وربط حاضره بماضيه وربطهما معا ربط التحاور والتلاقح بالفكر اللغوي الإنساني.